المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

العدد الثاني عشر اغسطس / اوت 2020

رقم التسجيل: VR.3341.6321.B

المركز الديمقراطي العربي

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arabic Center

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Democratic Arabic Center for Strategic, Political & Economic Studies

Copyright 2020, All Rights Reserved © 2020

المجلة الدوليــة للدراســـات الاقتصاديــة دوريــة دوليــة علمية محّكمــة

المجلّد - (03) – العدد (12)- أغسطس/اوت 2020

مجلة علمية دولية محّكمــة ربـــع سنوية تصدر من ألمانـــيا (برليـــن) عن المركز الديمقراطي العربي

تعنى بنشر الدراسات والبحـــوث في ميدان العلوم الاقتصادية بثلاث لغات

العربية – الإنجليزية – الفرنسية

رئيس المركـــز الدمقراطي العربي

د.عمار شرعان

رئيسة التحريـــر ورئيسة اللجنة العلمية

د.رانجة زكية تخصص صنع السياسات العامة –جامعة الجزائر03-الجزائر.

مدير التحرير

د.مكي احمد تخصص تخطيط واحصاء جامعة الجزائر 03

أعضاء هيئة التحريـــر

- د. محمد صلاح، تخصص نقود وبنوك، جامعة المسيلة، الجزائر.
- د. وليد احمد النعيمي، تخصص اقتصاد قياسي، العراق.
- د. ساهرة حسين زيد الثعلبي، تخصص علوم الاحصاء، جامعة البصرة، العراق.
- د. عبد الله جابو عمر مصطفى، تخصص اقتصاد ودراسات مصرفية ومالية، اكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، السودان.

International Journal of Economic Studies

® International scientific periodical journal

Nationales ISSN - Zentrum für Deutschland

ISSN (Online) 2569 – 7366 VR.3341. 6321.B

Volume (03) - Issue (12) August (2020)

Deutschland – Berlin Tel: 0049-Code Germany 030- 54884375 030- 91499898 030- 86450098 mobiltelefon : 00491742783717

أعضاء الهيئة العلمية

- ا.د. كريم سالم حسين جبر الغالبي، أستاذ التعليم العالي، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة القادسية العراق.
- ا.د. منصف بن خديجة، أستاذ التعليم العالي، مدير مخبر الابحاث والدراسات الاقتصادية، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بن شريف مساعدية سوق اهراس، الجزائر.
- ا.د عبد القادر لعريبي، أستاذ التعليم العالي، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الدكتور طاهر مولاي سعيدة، الجزائر.
- ا.د احمد بن عيشاوي، أستاذ التعليم العالي، مدير مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة، جامعة ورقلة، الجزائر.
- ا.د حمداوي الطاوس، أستاذة التعليم العالي، تخصص علوم اقتصادية، جامعة عنابة، الجزائر.
- د. ايمان قاسم هاني حمد الصافي، أستاذ محاضر ا، تخصص القانون الدستوري، العراق.
- د. ربيعة ملال، أستاذة محاضر ا، تخصص تسيير، جامعة سعيدة، الجزائر.
- د. اولحيسان اسناد دلال، أستاذة محاضرة ا، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة تلمسان الجزائر.
- د. إسماعيل عبد المجيد المحيشي، أستاذ محاضر، كلية العلوم التقنية، ليبيا.
- د. عطار نسيمة، أستاذة محاضرة ا، تخصص القانون العام، جامعة تلمسان الجزائر.
- د. منير خروف، أستاذ محاضر ا، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة قالمة، الجزائر.
- د. محمد الأمين بودخيل، أستاذ محاضر ا، تخصص مالية دولية، جامعة بشار، الجزائر.
- د. دوعاء محمود سليمان، أستاذة محاضرة، تخصص الاستثمار والتمويل والتحليل الكمي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، القاهرة، مصر.
- د.صايم مصطفى، أستاذ محاضر ا، تخصص إدارة المنظمات، جامعة تلمسان، الجزائر.
- د. سعدوني محمد، أستاذ محاضر ب، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة بشار، الجزائر.
- د. ليندة فريحة، أستاذة محاضرة ب، تخصص علوم التسيير والتسويق، جامعة قالمة، الجزائر.
- د. انيسة سدرة، أستاذة محاضرة ب، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- د. امل خيري، باحثة في الاقتصاد والإحصاء بالوكالة العامة للإحصاء، القاهرة، مصر.
- د. عامر شبل زيا، باحث في الشؤون الاقتصادية، مدير سابق في وزارة الثقافة العراقية، تخصص إدارة واقتصاد، العراق.
- د. بلال نجاح جبير، عضو في دائرة البحوث الزراعية لوزارة الزراعة العراقية، تخصص الاقتصاد الزراعي، جامعة بغداد، العراق.
- د. حيدر عباس دريبي، أستاذ محاضر، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة القادسية، العراق.

أعضاء الهيئة العلمية

- د. بدر شحدة سعيد حمدان، مدير دائرة الدراسات والأبحاث، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.
- د. محمد سعيد بسيوني، أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة بنها، جمهورية مصر العربية.
- د. حسن الشاكر، أستاذ محاضر، تخصص اقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
- د, خالد المغاري، عضو الاكاديمية الفلسطينية للعلوم و التكنولوجيا، تخصص إحصاء، فلسطين.
- د. ونوغي نبيل، محامي ورئيس ديوان المركز الجامعي سي الحواس ببريكة، تخصص حقوق، الجزائر.
- د. فاطمة الزهراء الديش، استاذ محاضر ب، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر.
- د .رجاء عبد الله عيسى السالم، تخصص اقتصاد قياسي، كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة البصرة ،العراق.
- د.ابو بكر خوالد، أستاذ محاضر ب، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية عنابة الجزائر.
- د.حمزة رملي، أستاذ محاضرا، رئيس قسم العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي ميلة، الجزائر.
- د.مشيرة العشري، استاذ مساعد بكلية الآداب قسم علم الاجتماع جامعه دمياط، مصر.

شروط النشر

- أن يكون البحث إضـافة علمية أصـيلة، في الجانب النظري أو التطبيقي، ضـمن أحد مجالات الفكر والمعرفة الاقتصادية، أو يتعلق بقضايا ومستجدات الاقتصاد العربي والعالمي.
- ألا يكون البحث منشورا أو تم تقديمه للنشر لدى جهة أخرى، أو تم عرضه في إحدى الفعاليات العلمية.
- ألا يتجاوز البحث 20 صفحة بما في ذلك المراجع والملاحق.
- أن يتبع المؤلف الأصـــول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث والدراســـات العلمية بما في ذلك التقديم للبحث بتعريفه لأهدافه والمنهجية المتبعة، وتنسيق أقسامه، وإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس والالتزام بالأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.
- ألاّ تتجاوز نسبة الاقتباس 15% في إجمالي الورقة البحثية.
- إذا كانت الورقة البحثية أصـــيلة وتتميّز بالحداثة وتم قبولها من طرف اللجنة العلمية للمجلة وتجاوزت نســـبة الاقتباس 15% يطلب من أصحابها إعادة الصياغة في الفقرات المطلوبة.
- يكتب في الورقة الأولى عنوان البحث مع ترجمته إلى اللغة الإنجليزية إذا كان البحث بلغة غير الإنجليزية، واسـم الباحث أو الباحثين باللغة العربية (وباللغة اللاتينية) وصـفتهم العلمية، وعناوين البريد الإلكتروني، أرقام الهواتف، والمؤســســـات التي ينتمون إليها، مع ملخصـــين عن البحث أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية، على أن لا يتجاوزا مجتمعين 250 كلمة.
- يرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية بين (5-7) كلمات ترتب هجائياً، بالإضـافة للتصـنيف حسـب نظام JEL، والذي يوضع بعد الكلمات المفتاحية للملخص باللغة الأجنبية.
- تحرّر الورقة البحثية باستخدام برنامج (MS Word 2016) فما فوق، وفقا للشروط التالية:
  - المقالات المكتوبة باللغة العربية: تكتب بخط (Simplified Arabic) حجم 12، وحجم 10 بالنسبة لقائمة المصادر والمراجع، بمسافة 1 بين الأسطر، وتكون العناوين بالخط الغامق (Gras).
  - بالنســـبة للمقالات المكتوبة بلغة أجنبية: تكتب بخط (Times New Roman) حجم 12، و10 بالنسبة لقائمة المصادر والمراجع.
  - إعدادات الصفحة: أعلى 2.5، أسفل 2، يمين 1.5 ويسار 1.5.
  - تستخدم الأرقام العربية (1-2-3...Arabic) في جميع ثنايا البحث.
  - يكون ترقيم صفحات البحث في منتصف أسفل الصفحة.
- يكون التهميش بطريقة (APA) (American psychological Association).
- يتأكد الباحث من سلامة لغة البحث، وخلّوه من الأخطاء اللغوية والنحوية.

شروط النشر

- كل الشروط السابقة الذكر ضرورية وأي ورقة بحثية لا تستوفي الشروط الشكلية والموضوعية ترفض مباشرة ولا تحوّل إلى اللجنة العلمية من أجل عملية التحكيم.
- إذا رأت إدارة المجلة أن المقال يحتاج إلى بعض التعديلات الشكلية تقوم إدارة المجلة بتسليمه للباحث مشفوعا بملاحظات هيئة التحكيم.
- تعبّر المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها فقط.
- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها.
- ترسل المواد العلمية إلى عنوان المجلة الإلكتـروني:

economie@democraticac.de

أهداف ومجالات المجلة

تنشر المجلة الدراسات والبحوث العلمية والفكرية، التي تتبنى المعايير العلمية الرصينة في مختلف فروع المعرفة الاقتصادية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية واستشارية لأفضل الأكاديميين من الدول العربية والأجنبية، كما ترمي المجلة إلى بناء فضاء للحوار العلمي، يكون مفتوحا لكل الباحثين الذين لديهم أعمال بحثية أصيلة من مختلف الجامعات العربية والأجنبية.

تتنوع اهتمامات المجلة بشكل يضم طيفا واسعا من القضايا والمواضيع الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد العالمي، مثل: السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، التجارية وسياسة الصرف الأجنبي)، التنسيق الدولي للسياسات الاقتصادية الكلية، سياسات واستراتيجيات التنمية وتمويلها في الدول النامية والناشئة، قضايا الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية، التنويع الاقتصادي والبدائل الممكنة، الأزمات (المالية، المصرفية، العملة، الديون السيادية...)، المؤسسات المالية، الأسواق المالية وإصلاح القطاع المالي، التكتلات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المؤسسات المالية الدولية وإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، الحروب المالية، استشراف الاقتصاد العربي والعالمي وتغير موازين القوة في الاقتصاد العالمي، وكالات التصنيف العالمية، الأمن الغذائي والطاقوي، الطاقات المتجددة، اقتصاد الخدمات، اقتصاد المعرفة، الشركات متعددة الجنسية ودورها المتعاظم في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الاقتصاد والأخلاق.

تمنح المجلة حيزا مهما للدراسات النقدية ((critical studies للفكر الاقتصادي السائد والليبرالية الجديدة وقضايا العولمة، وتقديم النظريات والأفكار والبدائل الجديدة المطروحة في الاقتصاد العالمي. كما ترحب المجلة بتقارير المؤتمرات والندوات الاقتصادية، ومراجعات الكتب الاقتصادية الحديثة والتعليق عليها.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

الفهرس	
المحتوى	رقم الصفحة
الهيئة العلمية للمجلة	02
شروط النشر في المجلة	04
اهداف ومجالات المجلة	06
الفهرس	07
التمويل الغير التقليدي في الجزائر بين الواقع والتحديات Unconventional financing in Algeria reality and challenges د.صباغ رفيقة	09
التكامل الإقليمي كآلية لدعم النمو الاقتصادي في اتحاد المغرب العربي Regional integration as a mechanism to support economic growth in the Arab Maghreb Union د.عوار عائشة د.بن يوب لطيفة د.موسليم حسين	27
التحليل القياسى لاثر المتغيرات النقدية والمالية على الإستدامة المالية للاقتصاد الليبي Econometric analysis of the impact of monetary and financial variables on the financial sustainability of the Libyan economy د.ابوبكر خليفة دلعاب د. علي منصور عطية	39
دراسة لقياس ربحية الشركات الاستثمارية باستخدام نظرية تسلسل مصادر التمويل (دراسة تطبيقية على شركة الاستثمار الوطني خلال الفترة 1994 - 2015) A study to measure the profitability of investment companies using The pecking order theory (An applied study on the National Investment Company during the period 1994-2015) د. رضا منصور شيته أ. وليد رمضان سالم	56
تحليل الاختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية في العراق للمدة (2004 – 2018) Analysis of Structural Imbalances in The Productive Sectors in Iraq For the period (2004 - 2018) د. عامر شبل زيا	71

89	اهمية الاستثمار في الفنادق البيئية كدعامة لتحقيق التنمية المستدامة في مجال صناعة السياحة الصحراوية في الجزائر Importance of investment in eco-hotels as a pillar of sustainable development in the field of desert tourism industry in Algeria الأستاذ الدكتور بربري محمد أمين الباحثة: حديدي أمنة الباحثة: أ. بورزاق أسية
105	تطبيق زراع القمح للتوصيات المتعلقة بالتقانات الزراعية وجدواها الاقتصادية وعلاقتهُ ببعض المتغيرات في بعض محافظات العراق Application of Wheat Farmers to Recommendations Related to Agricultural Technologies and Economic Feasibility and its Relationship Some Variables in Some Governorates of Iraq الباحث: محمد طالب العبودي الباحث: مجيد حميد محمد الباحث: آمنة محمد خيري
122	LE TOURISME DANS LA PROVINCE DE SAFI : ATOUTS ET HANDICAPS TOURISM IN THE PROVINCE OF SAFI: CAPABILITES AND HANDICAPS السياحة بإقليم أسفي: المؤهلات والمعيقات الطالب الباحث عادل النملي د. الدكتور عبد الواحد بنوحود
ملحق العدد	
« Effets économiques de la pandémie du Covid-19 et la question de la relance économique ; cas du Maroc » *"Economic effects of the Covid-19 pandemic and the question of economic recovery; the case of Morocco".* الباحث: يونس دبنيشي DABNICHI Youness	

التمويل الغير التقليدي في الجزائر بين الواقع والتحديات

Unconventional financing in Algeria reality and challenges

من إعداد :د.صباغ رفيقة
أستاذة محاضرة – أ- جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس
رئيسة فرقة بمخبر أسواق تشغيل محاكاة تشريع في الدول المغاربية المركز الجامعي: بلحاج بوشعيب–عين تموشنت–
البريد الالكتروني : rafikasebbagh@yahoo.fr

الملخص:

الهدف من ورقتنا البحثية هذه هو تبيان أثر ألية التمويل الغير تقليدي التي انتهجتها الجزائر كنتيجة لانخفاض أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 ،حيث أدى هذا الانخفاض إلى تفاقم عجز الموازنة ،تراجع لاحتياطي الصرف ،مع تأكل لقائم صندوق ضبط الإيرادات ،هذا ما جعل من الجزائر تبحث عن بدائل حديثة لتأقلم مع هذا الوضع الاقتصادي الجديد لعل أهمها سياسة التمويل الغير تقليدي للخزينة العمومية ،والذي يتجلى أساسا في طبع النقود بدون مقابل لتمويل النشاط الاقتصادي الاستهلاك ،وهذا بغرض تحقيق النمو الاقتصادي ،إلا أن اغلب المحللين الاقتصاديين يتخوفون من هذه السياسة ،نظرا لما يمكن أن ينتج عنها من آثار سلبية ،ومن بين أهم هذه السلبيات هي ارتفاع معدلات التضخم.

الكلمات المفتاحية : احتياطي الصرف، تضخم ، تمويل الغير تقليدي ، سيولة مصرفية، عجز الموازنة .

Abstract:

The purpose of this study is to assess the impact of the fall in the price of oil on the Algerian economy (situation from the second quarter of 2014), in front of this critical situation which was characterized by the consequent decrease in the reserve exchange rate and the exhaustion of the revenue regulation fund, the Algerian authorities have to search for other alternatives in order to adapt to this situation of budget deficit which has been characterized on unconventional financing, which is defined by the printing of fiat money to compensate for the financing of investment. This tool did not find a positive response from the majority of the country's economic experts, given its negative impact on the economy, which l absence of the counterpart of this financing and the increase in the inflation rate.

Keywords:

Reserve reserves, inflation, unconventional financing, bank liquidity, budget deficits.

(JEL) Classification : E5, F3, G2.

تمهيد:

يعتبر البنك المركزي العمود الفقري للنظام المصرفي في مختلف الاقتصاديات المتقدمة منها والنامية باعتباره المسئول عن إدارة و توجيه السياسة النقدية وسلامة القطاع المصرفي مما يضمن استقرار النشاط الاقتصادي. فالبنك المركزي يسعى دائما إلى ترسيخ دعائم الاستقرار الاقتصادي عموما والاستقرار النقدي خصوصا. وذلك من خلال تحفيز القدرة الاستقلالية للبنك المركزي من أجل كفاءة و فعالية السياسة النقدية من جهة، وتوسيع الصلاحيات و السلطات الإشرافية للبنك المركزي على مختلف البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من جهة أخرى، ولقد اثبت الدراسات والتجارب الدولية مدى فعالية استقلالية البنك المركزي في رفع معدلات النمو الاقتصادي ،في المقابل تعتبر سياسة التمويل الغير تقليدي من السياسات التي نجحت والى حد بعيد في العديد من الدول مثل اليابان الولايات المتحدة والأمريكية وبريطانيا في احتواء الأزمات التي أصابت هذه الدول ،هذا ما جعل الجزائر تحذو حذو هذه الدول،فقد انتهجت هذه السياسة كنتيجة للازمة الخانقة التي شهدتها منذ النصف الثاني من سنة 2014 والى يومنا هذا ،وهذا كنتيجة لانخفاض أسعار البترول ،وفي هذا السياق ارتأينا أن تكون إشكالية بحثنا كالتالي :

ما مدى نجاح سياسة التمويل الغيرتقليدي في الجزائر؟

فرضيات البحث:

1. نجاح آلية التمويل الغير من عدمه مرهون بطبيعة وهيكلة الاقتصاد؛
2. لسياسات التمويل الغير تقليدي سلبيات تتمثل أساسا في ارتفاع معدلات التضخم.

هدف البحث :

تهدف ورقتنا البحثية إلى:

- التعرف على الظروف الاقتصادية لتطبيق التمويل غير التقليدي في الجزائر؛
- التعرف على مضمون وأهداف سياسة التمويل الغير تقليدي؛
- تقديم رؤية تحليلية واستشرافية لسياسة التمويل الغير تقليدي في الجزائر.

منهجية البحث:

في محاولة منا للإجابة على الإشكالية قسمنا بحثنا إلى ثلاث البداية وفي المحور الأول سنتناول الوضعية الاقتصادية الجزائرية قبل انتهاج آلية التمويل الغير تقليدي2014 ،لنعرج في المحور الثاني إلى مضمون وأهداف سياسة التمويل الغير تقليدي ،لنختم وفي المحور الثالث بتقديم رؤية استشرافية لآثار سياسة التمويل الغير تقليدي على الاقتصاد الجزائري.

الدراسات السابقة :

1. (دراسة بغداد بنين واخرون ،2019)

دراسة بعنوان:" **التمويل غير التقليدي وأثره على الأداء الاقتصادي دراسة قياسية لأثر التمويل التضخمي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1987-2016** " ،الملتقى الدولي الثاني حول النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية ،جامعة محمد بوضياف المسيلة ،هدفت الدراسة الى دراسة أثر التمويل التضخمي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للأخطاء الزمني الموزع استنادا ببرنامجreview's ،وتوصلت الدراسة الى وجود اثر ايجابي للتمويل التضخمي على النمو الاقتصادي وأثر سلبي على العملة باعتباره ادى الى انخفاضها بشكل ملحوظ؛

2. (دراسة حمزة رملي ،2018)

دراسة بعنوان :" **التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض بالتيسير الكمي.. هل يتعلق الأمر بالتيسير البنكي"** ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، العدد الاول ،المركز الجامعي ميلة ،هدفت الدراسة إلى

المقارنة بين سياسات التيسير الكمي في الولايات المتحدة الامريكية والتمويل غير التقليدي في الجزائر ،وقد توصل الباحث إلى أن السياسة نجحت في الولايات المتحدة الامريكية لأنها جاءت من اجل مجابة آثار أزمة 2008 ،اما في الجزائر جاءت آلية التمويل الغير تقليدي أساسا لتغطية العجز الموازني؛

3. (العشي وليد وصديقي احمد، 2018)

دراسة:" **تجربة التيسير الكمي في الجزائر** "، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس ،ميلة ،هدفت هذه الورقة البحثية الى تحليل دور برامج التيسير الكمي كأداة نقدية غير تقليدية في احتواء الأزمات المالية الحديثة، مع التعرض لتجربة التيسير الكمي في الاقتصاد الجزائري، وقد توصلت الدراسة الى آلية للتمويل غير التقليدي جات ضمانا لاستمرارية تمويل التنمية الاقتصادية في ظل تفاقم ضغوطات الصدمة النفطية.

المحور الأول: الظروف الاقتصادية لتطبيق آلية التمويل الغير التقليدي في الجزائر

بعد ثلاث سنوات من الإستقرار النسبي في سعر برميل النفط عند عتبة 100 دولار للبرميل إتخدت أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 منحنى مغايرا لتتجه نحو الانخفاض المستمر الذي شغل حيزا واسعا من الاهتمام العالمي، وتصاعدت المخاوف من تداعياته المحتملة على الاقتصاد العالمي بشكل عام، وعلى الدول المنتجة والمستهلكة ومستقبل الصناعة النفطية بشكل خاص ،حيث لعبت عوامل العرض دورا أكبر إلى حد ما من عوامل الطلب في الانخفاض بنسبة 50 ٪ في أسعار النفط بداية من النصف الثاني من سنة 2014 .[1]

1. بوادر أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 2014 :

لقد تزايدت حدة الانخفاض في أسعار البترول بعد أن اتخذت منظمة أوبك في شهر نوفمبر 2014 قرارا بخلاف ما هو متوقع يتعلق بالإبقاء على سقف إنتاج دولها الأعضاء عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم، مسجلا بذلك تراجعا نسبته 59 ٪ في شهر جانفي 2015 مقارنة بشهر جوان 2014 ،وبنسبة 54٪ مقارنة بشهر سبتمبر2014، لتفقد بذلك الأسعار أكثر من نصف قيمتها الاسمية خلال فترة أربع أشهر فقط .[2]

الجدول رقم (01): تطور المتوسط السنوي لسعر البترول برنت خلال الفترة (2009-2018)

السنوات	2009	2010	2011	2020	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المتوسط السنوي لسعر البترول	62,26	80.15	112.94	111.05	109.55	99.48	53.60	45.00	54.84	71.2

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى تقارير البنك المركزي.

يُبيّن التطور الشهري لأسعار البترول الاتجاه التنازلي والمتواصل لأسعار البترول إلى غاية جانفي 2016 حيث انتقل متوسط السعر الشهري للبترول من 109.74 دولار للبرميل في جانفي2014 إلى 57.98 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة إلى 31.10 دولار للبرميل في جانفي 2016 (37.41 دولار للبرميل في ديسمبر 2015) منذ ذلك الحين، بدأت أسعار برميل البترول تتحسن لتصل 65.74 دولار للبرميل في ديسمبر 2017.) في المقابل انخفض المتوسط السنوي لسعر البترول من حوالي 109 دولار للبرميل الواحد الى 71.2 سنة 2013 دولار لبرميل سنة 2018.[3]

---

[1] Aasim M.Husain, Rabah Arezki et al:(2015) **Global Implications of lower Oil Prices"**, International Monetary Fund, Staff Discussion Note. ; p 05.

[2]. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (2015) " **التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الأعضاء** " ، أوبك ،ص03.

[3].بنك الجزائر (2018) . "**التقرير السنوي2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**". ص41.

2. أثر الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري

سنحاول تحديد آثار الأزمة البترولية 2014 على أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية.

أولا :الناتج المحلي الإجمالي

الشكل رقم (01) : تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2009-2017) بالنسبة المئوية

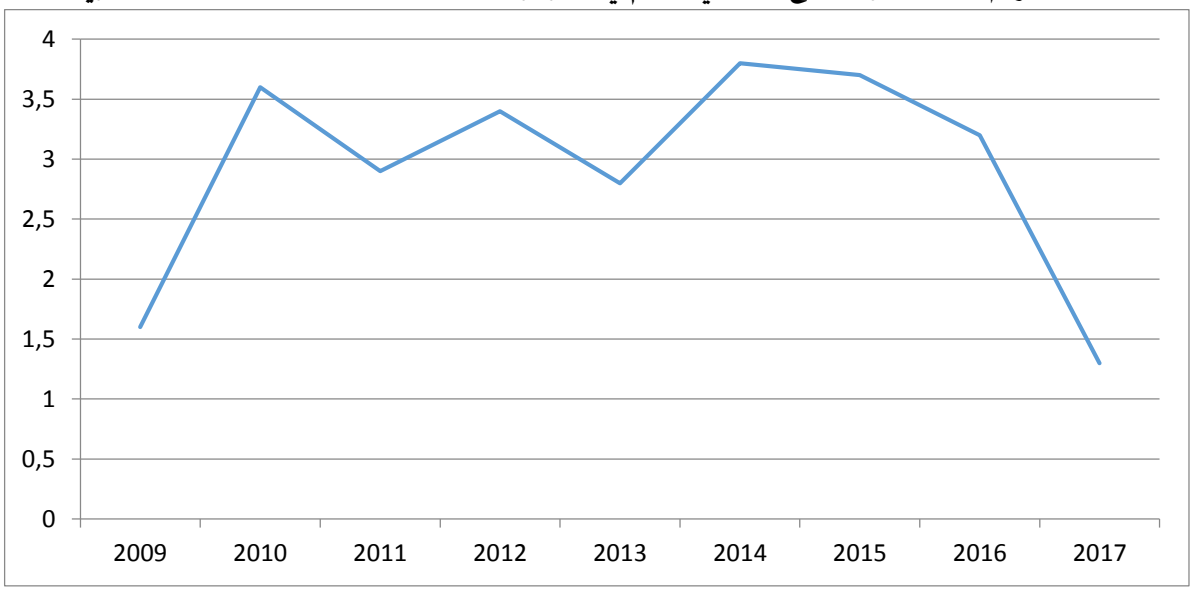

المصدر: بنك الجزائر:" **التقرير السنوي2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، جويلية 2018 ،ص14.

انخفاض أسعار البترول في الجزائر أثّر بشكل واضح على نسبة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد،كما يبينه لنا الشكل السابق ، إذ انخفضت من 3.6 ٪ خلال عام 2010 إلى 3.2 ٪ عام 2016، والى 3.1 ٪ سنة 2017 حيث أن التصنيع في البلاد خارج مجالات البترول والغاز، لا يمثل سوى 5 ٪من الناتج المحلي الإجمالي، وهو رقم جد منخفض عمّا سُجل في نهاية عقد الثمانينيات، ومقارنة بحجم الإنفاق الكبير على القطاع الصناعي.[4]

ثانيا : الميزانية العامة

الجدول رقم (02) : تطور رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة (2009-2017) مليار دينار

السنة	2009	2010	2011	2020	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد الموازنة	713,1-	178,2-	95,1-	758,6-	151,2-	1 257,3-	2 553,2-	2 341,4-	2131.41-

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية.

[4]. العربية (2017)" **ماذا حمل تقرير اقتصادي أصدرته ثلاث منظمات دولية عن المغرب والجزائر؟**" ،[على الخط] ،متاح على الموقع الإلكتروني : https://arabic.cnn.com/business/2017/05/22/morocco-algeria-economy-new-report ، تاريخ التحميل : (2019/01/27) .

في سنة 2015 (*)سجلت الميزانية العامة عجزا بلغ 553,2 2- مليار دينار، أي ما يعادل 15,4٪ من إجمالي الناتج الداخلي مقابل عجز قدره 257,3 1مليار دينار أي بنسبة 7,3 ٪ من إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2014 . ولقد أدى الانخفاض المستمر في سعر البترول إلى تواصل انخفاض إيرادات المحروقات بنسبة قدرت بحوالي 25 ٪ سنة 2016،فتقلص الإيرادات ادى الى ارتفاع عجز الميزانية مسجلا قيمة 2131.41- سنة 2017 مليار دينار هذا ما جعل الجزائر تبحث عن بدائل لتمويل الميزانية.

الشكل رقم (02) : تطور النفقات والإيرادات ورصيد الموزانية في الجزائر خلال الفترة (2009-2017) بالنسبة المئوية

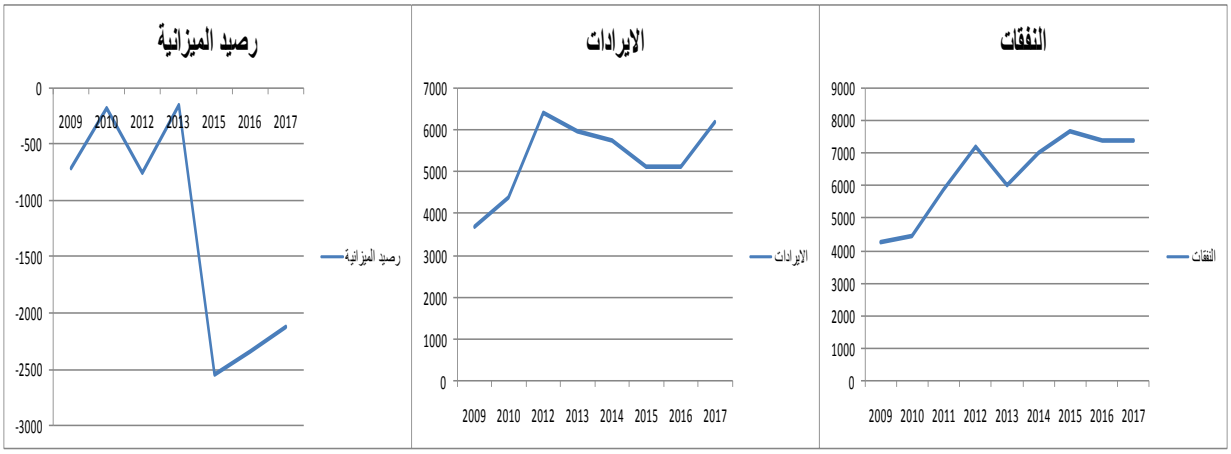

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى تقارير بنك الجزائر

لقد أدى الانخفاض المستمر في سعر البترول إلى تواصل انخفاض إيرادات المحروقات في حين، وبفضل انخفاض ملموس في النفقات العمومية خاصة نفقات التجهيز، وارتفاع في الإيرادات خارج المحروقات تراجع العجز الموازني نوعا ما في سنة 2016 إلى 13,5 ٪ من إجمالي الناتج الداخلي، وفي سنة 2017 الى 6.4٪.

ثالثا : صندوق ضبط الإيرادات

تم تمويل عجوازت السنوات من 2009 إلى 2020 دون اللجوء إلى الاقتطاعات الفعلية من صندوق ضبط الإيرادات، إلا أن تمويل عجز سنة 2013 رغم ضعفه (أقل من 1٪ من إجمالي الناتج الداخلي) تم اقتطاع مبلغ قدره 70,2 مليار دينار من هذا الصندوق الذي تمثل موارده قدرة تمويل هامة. من جهة أخرى فان عجز الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية في 2015 قد تمّ تمويله بواقع 89,1 ٪ من خلال الاقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات، أما عجز سنة 2016 لم يتم تمويله بموارد هذا الصندوق إلاّ بواقع 58,1 ٪،و تمّ تغطية الباقي باللجوء إلى موارد تمويل أخرى، لاسيما اقتراض ادخار باقي المتعاملين الاقتصاديين. وتجدر الإشارة إلى انه وكنتيجة للصدمة البترولية شهد قائم الصندوق انخفاض قوي، والذي انتقل من 4408.5 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 2072 مليار دينار في نهاية 2015 أي تآكل ب 53٪ فقط خلال سنة واحدة[5].

(*)– كان العجز الموازني لسنة 2015 الأكثر ارتفاعا منذ سنة 2009 ،نتج هذا الوضع عن انخفاض في الإيرادات الجبائية للمحروقات بحوالي 30 ٪ عقب انخفاض متوسط سعر البترول، وعن ارتفاع معتبر في النفقات العمومية، خاصة نفقات التجهيز.

[5] .بنك الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص69.

الشكل رقم (03): تطور نسبة قائم صندوق ضبط الإيرادات من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2007-2017) بالنسبة المئوية

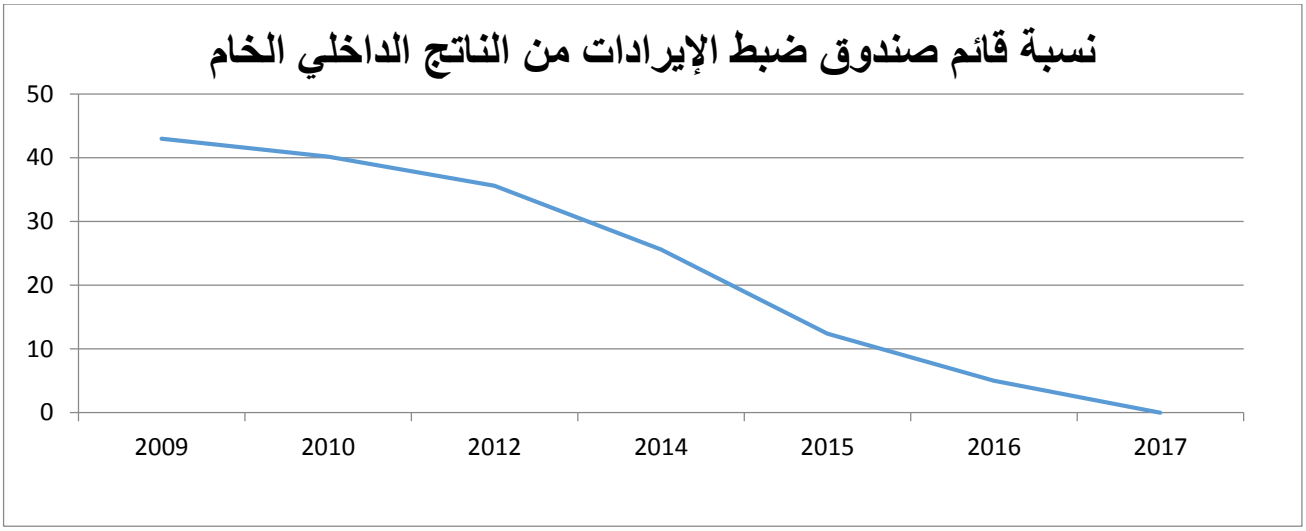

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قائم صندوق ضبط الإيرادات الذي تجمع كنتيجة لارتفاع أسعار البترول ،وبمجرد انخفاضها في النصف الثاني من سنة 2014 عرف قائم صندوق ضبط الإيرادات تآكلا كبيرا ،حيث بلغ مستواه الحد الأدنى القانوني ،أي 740 مليار دينار اعتبارا من نهاية شهر فيفري 2017 ونفذ قائمه تماما في ماي 2017.حيث انتقل عالميا **من المرتبة 25 سنة 2015 الى المرتبة 32 سنة 2018.**

رابعا :احتياطي الصرف

الجدول رقم (03): تآكل احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)مليار دولار

	2009	2010	2011	2020	2013	2014	2015	2016	2017
تآكل احتياطي الصرف	147.2	162,22	182,22	190,661	194,012	178,94	144,1	114,1	97.33

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية.

سمح التراكم المعتبر للاحتياطيات الرسمية للصرف ابتداء من سنة 2001 ، بالرغم من قفزة واردات السلع والخدمات بتحقيق الانخفاض القوي للدين الخارجي ،كما ساهمت عناصر السلامة الهامة هذه، وبشكل واسع، في الحد من تسرب خطر العدوى المالية للجزائر أمام تزايد حدة الأزمة المالية الدولية في 2008 وظهور الأزمة الاقتصادية العالمية في 2009 ، وبالتالي، فقد سمحت هذه العناصر بمواجهة آثار الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير لسنة 2009 ،الا انه وكنتيجة للصدمة البترولية التي شهدها الاقتصاد تراجع احتياطي الصرف الى 97.33 مليار دولار سنة 2017 مُمثلا ما يقارب فقط 20 شهر من الواردات.

الشكل رقم (04) : إجمالي الاحتياطيات بدلالة عدد أشهر الاستيراد بالأشهر(2009-2017)

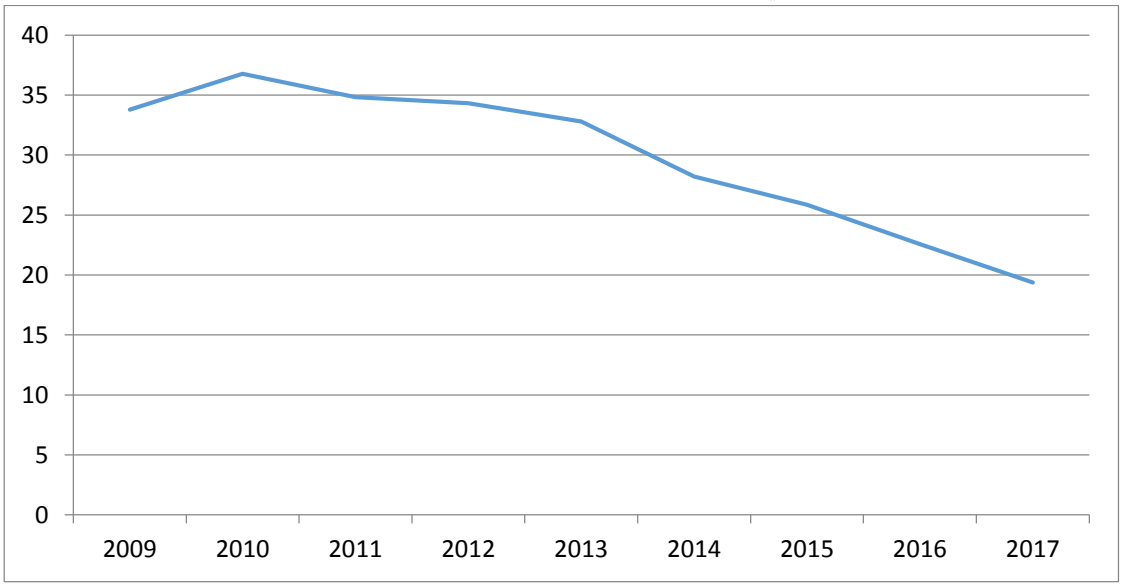

المصدر:من اعداد الباحثة استنادا الى احصائيات البنك العالمي.

وكنتيجة للصدمة البترولية التي شهدها الاقتصاد تراجع احتياطي الصرف الى 97.33 مليار دولار سنة 2017 مُمثلا ما يقارب اقل 20 شهر من الواردات ،بعدما كان هذا الاحتياط يمثل 36 و28 شهرا خلال السنوات 2010 و2014 على التوالي ،وهذا يعبر عن هشاشة الاقتصاد الجزائري للتصدي لآثار الصدمات الخارجية .

الشكل رقم (05) : رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2009-2017) بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي

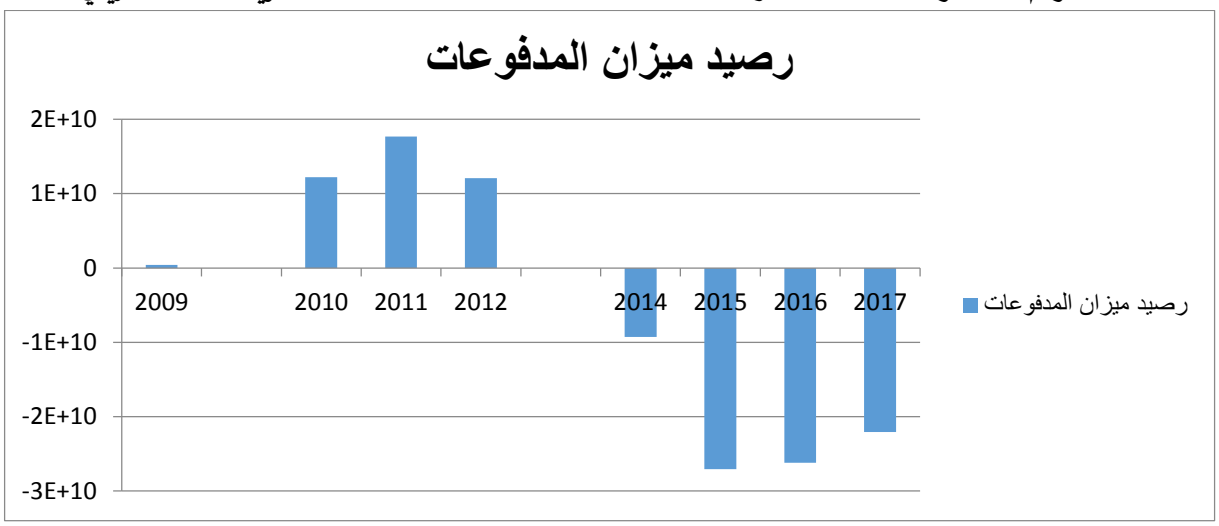

المصدر : من اعداد الباحثة استنادا الى احصائيات البنك العالمي.

بعد أكثر من خمسة عشر عاما من الفوائض سجل ميزان المدفوعات عجزا سنة 2014 قدر ب 9,28 مليار دولار سنة 2014 والذي انتقل الى 27,48 مليار دولار سنة 2015 نتيجة الانخفاض الحادّ في أسعار البترول ،حيث قدرت نسبة الانخفاض ب (-55.1٪) خلال نفس الفترة ،وسجل هذا العجز بالرغم من انخفاض الواردات من السلع بنسبة (-17.1٪)

نسبة تفوق 16٪من إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2015 و2016.في المقابل سمح ارتفاع أسعار البترول في سنة 2017 بتقليص هذا العجز بالغاً 21,85مليار دولار مقابل 26.22 مليار دولار في 2016.

الشكل رقم (06) : رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2009-2017) بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي

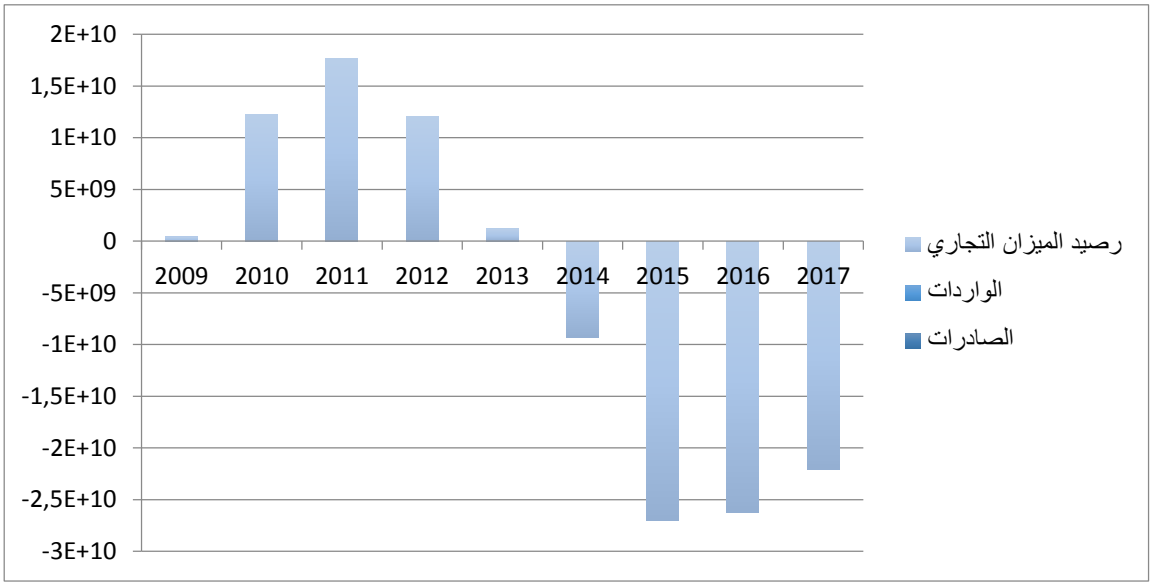

المصدر : من اعداد الباحثة استنادا الى احصائيات البنك العالمي.

وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في الواردات من السلع الا ان التراجع الحاد في أسعار البترول أدّى إلى عجز في الميزان التجاري ب 18.08 مليار دولار في سنة 2015 ،وكنتيجة لارتفاع الصادرات والتراجع الطفيف في الواردات، تقلص العجز التجاري منتقلا من 20.13 مليار دولار سنة 2016 إلى ،14.17 مليار دولار سنة 2017.

خامسا :السيولة المصرفية

الجدول رقم (04): تطور السيولة النقدية في البنوك (مليار دينار) خلال الفترة (2009-2017)

السنوات	2009	2010	2011	2020	2013	2014	2015	2016	2017
السيولة المصرفية	2098.6	2549.71	2845.10	2692.99	2876.26	2731	1833	821	512

المصدر:من إعداد الباحثة استنادا إلى تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية.

انتقلت السيولة المصرفية من 2731 مليار دينار مع نهاية 2014 إلى 1833 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2015 ، لتبلغ 482,4مليار دينار في نهاية شهر أكتوبر 2017 ، وذلك في ظرف تميز باستئناف عمليات إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر.[6]

[6] .بنك الجزائر ، مرجع سبق ذكره ،ص129.

الشكل رقم (07) : تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو خلال الفترة (2009-2010)

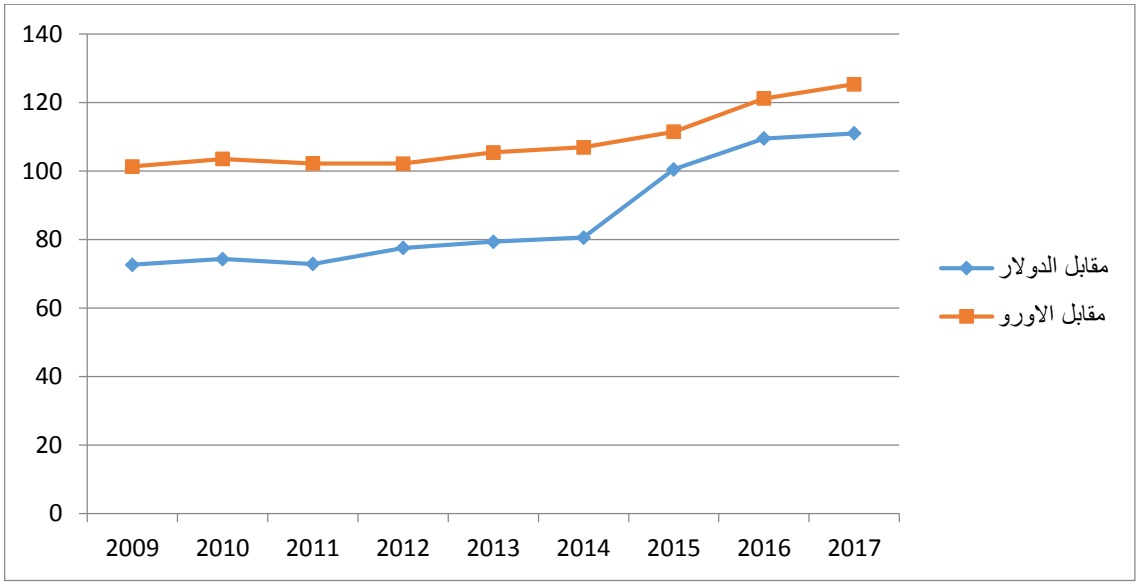

المصدر : من إعداد الباحثة استنادا إلى تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية.

بالمتوسط السنوي انخفض سعر صرف الدينار بنسبة 3.3 ٪ مقابل الأورو في 2017 ، مقابل انخفاض ب 8 ٪ بين 2015 و2016 مقابل الدولار الأمريكي، حيث انتقل سعر صرف الدينار من 109.46 دينار للدولار الواحد في 2016 إلى 110.96دينار في 2017 ، أي بانخفاض طفيف قدره1.4٪،مقابل انخفاض ب 8.2 ٪ في السنة السابقة

☜ التبعية لقطاع المحروقات تجعل الجزائر تتأثر اقتصاديا بتراجع الانتاج ومعدل النمو ،وتتأثر تجاريا وينعكس ذلك على صادراتها وقيمة عملتها ،وماليا وينعكس ذلك على الميزانية وعلى حجم الانفاق الحكومي.

المحور الثاني : مضمون وأهداف سياسة التمويل الغير تقليدي

لقد كان لتهاوي اسعار النفط عدة تأثيرات على المؤشرات الاقتصادية والمالية والتجارية وحتى الاجتماعية ،الزم على الجزائر البحث في آليات تمويل جديدة غير تقليدية لتمويل احتياجات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والادارية ،وكذا لتمويل النشاط الاقتصادي للدولة .

1. الإجراءات المنتهجة قبل تطبيق آلية التمويل الغير تقليدي:

كنتيجة لانخفاض أسعار البترول وتقلص الإيرادات وتجنبا للاستدانة الخارجية لجأت الجزائر إلى عدة آليات وإجراءات سنحاول تناولها في ما سيأتي .

- تخفيض معدل الاحتياطي الاجباري من 12% الى 8%؛
- تخفيض معدل اعادة الخصم من 4% الى 3,5%؛
- القرض السندي : القرض السندي هو القرض الوطني للنمو الاقتصادي بمدة اكتتاب بستة أشهر مع سندات بمعدلي فائدة محددة طبقا لفترة السداد. مدة سداد ثلاث سنوات بسعر فائدة 5 % و مدة سداد خمس سنوات بسعر فائدة 5.75% ، تم إطلاقه يوم 17 أفريل 2016 ،و انقضت آجاله في 16 أكتوبر، و سمح بتحصيل 568 مليار دينار،وهي حصيلة جد متواضعة.

من بين آليات الاخرى التي انتهجتها الجزائر لتمويل العجز الموازني الناتج عن انخفاض أسعار البترول هي الزيادات في الرسوم والضرائب فمثلا الجزائر في سنة 2017 قامت ب :

- ✓ رفع الضريبة على القيمة المضافة من 17 % إلى 19 % ؛
- ✓ رفع الرسوم على التحويلات العقارية "بيع - شراء - إيجار "؛
- ✓ رفع قيمة رخص البناء وشهادات المطابقة؛
- ✓ رفع رسوم استيراد السلع الفاخرة والسجائر والسيارات رباعية الدفع؛
- ✓ ارتفاع أسعار الوقود؛
- ✓ رفع رسوم الأجهزة الكهرومنزلية؛
- ✓ 1000دينار لتجديد البطاقة البيومترية ومليون لجواز السفر؛
- ✓ ضريبة جديدة على عجلات الشاحنات والسيارات .
- ✓ تشجيع وحماية المنتوج الجزائري ،ومن بين الآليات حظر الاستيراد فالسياسات الاقتصادية للدولة ابتداء من 2015، أصبحت تهدف الى احتواء الارتفاع المفرط في الواردات؛

☜ **اذن استنفاذ الحكومة لصيغ التمويل التقليدية دفع بها للبحث عن طرق جديدة مبتكرة غير تقليدية لتمويل النشاط الاقتصادي كنتيجة لعدم فعالية أدوات السياسة النقدية التقليدية.**

2. مضمون وأهداف سياسة التمويل الغيرتقليدي:

دخلت صيغة التمويل غير التقليدي حيز التطبيق بعد تعديل قانون النقد والقرض 90 -10 بموجب القانون رقم 17-10 الصادر في 11 أكتوبر2017 يتمم الأمر03 -11 الصادر في 26 أوت 2003 والصادر في الجريدة الرسمية رقم 57 بتاريخ 12أكتوبر2017 .والمقصود من التمويل غير التقليدي في برنامج الحكومة هو الاعتماد على التمويل من خلال طباعة الأوراق المالية بدون تغطية بعد تعديل قانون القرض والنقد ، بعدما كانت لا تتعدى تسبيقًات بنك الجزائر للخزينة كل سنة 10% من الايرادات العادية للدولة المسجلة في السنة المالية السابقة.وقد بين البرنامج أن التمويل غير التقليدي هو الذي يقوم على أساسه البنك المركزي بإقراض الخزينة العمومية مباشرة بدون سقف للائتمان وبشروط اكثر يسرا من أجل تمويل عجز ميزانية الدولة، وتمويل الدين العمومي الداخلي، وتوفير موارد مالية للصندوق الوطني للاستثمار.وهذه الأموال التي ستقترضها الخزينة من بنك الجزائر ليست موجهة لتمويل الاستهلاك وإنما لتمويل الاستثمار العمومي .[7] (مجلة الوسط، 2017)

الشكل رقم (08) : يبين الفرق بين التمويل التقليدي والتمويل الغيرتقليدي

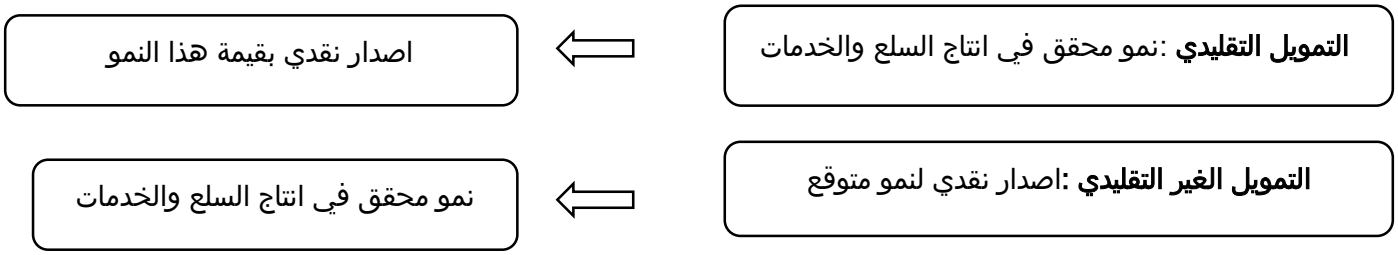

[7]. مجلة الوسط (2017)، **ستلجأ إليه الخزينة العمومية: هذا هو المقصود بالتمويل غير التقليدي** ":[على الخط]، متاح على الموقع : http://hmsalgeria.net/ar/editor/9336-20170910،تاريخ الاطلاع : (2018/04/04) .

المصدر : حمزة رملي (2018)" **التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض بالتيسير الكمي.. هل يتعلق الأمر بالتيسير البنكي"** ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ،ميلة ، الجزائر ، ص222.

علما انه سيكون هذا التمويل محدودا لمدة أقصاها خمس سنوات و مرفوقا بإصلاحات اقتصادية و مالية ، حيث تم تبني حزمة من التدابير المرافقة في إطار تنفيذ التمويل الغير تقليدي بالمرسوم التنفيذي رقم 86- 18 المؤرخ في 5 مارس 2018 ،والذي يحدد آليات متابعة التدابير و الإصلاحات الهيكليةٌ الاقتصادية والمالية في أجل اقصاه خمس سنوات الرامية إلى:

- ✓ استعادة توازنات خزينة الدولة (اصلاح مالية الدولة)؛
- ✓ استعادة توازنات ميزان المدفوعات؛
- ✓ الاصلاحات الهيكلية المالية ؛
- ✓ الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية.

الشكل رقم (09): توزيع أموال التمويل الغيرتقليدي

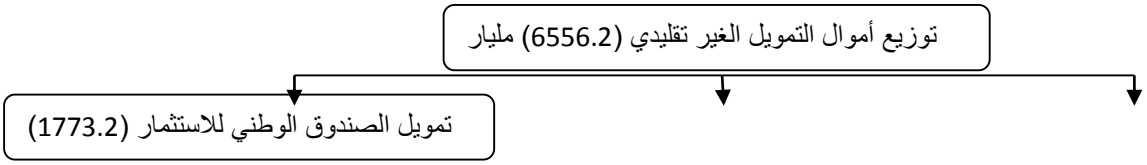

المصدر: sudhorizons (2019): **بنك الجزائر: نصف أموال التمويل غير التقليدي تم ضخها في الاقتصاد** ،متاح على الموقع : https://www.sudhorizons.dz/ar/2016-10-15-18-14-14/2016-04-28-21-27-38/45442-2019-04-02-09-14-04 ،تاريخ التحميل :(2020/03/21).

أموال التمويل الغير تقليدي منها 2470 مليار دج تم بها تمويل العجز الموازني لسنة 2017 و2018 ، 1813 مليار دج تم تسديد بها ديون المؤسسات العمومية وأيضا تمويل عمليات تسديد القرض السندي للنمو 1773.2 مليار دينار وجهت لتمويل الصندوق الوطني للاستثمار ،500مليار دينار خصصت للصندوق الوطني للتقاعد ،علما ان اهم المشاريع التي يمولها الصندوق الوطني للاستثمار هي مشاريع مهيكلة وايضا مشاريع عدل للسكن الاجتماعي.وتجدر الاشارة الى انه تم التخلي عن هذه السياسة ابتداءا من نهاية جانفي 2019.

3. أهداف سياسة التمويل الغيرالتقليدي :

- ✓ تجنب الاستدانة الخارجيةٌ؛
- ✓ تجنب تعطلٌ مشاريع التنمية ودعم صندوق الاستثمار الوطني؛
- ✓ ضمان تغطية نفقات الدولة الاقتصادية ، الإدارية و الاجتماعية ؛
- ✓ تغطية احتياجات الخزينة بتمويل العجز الموازني؛
- ✓ تمويل الدين العمومي الداخلي.

المحور الثالث: آثارسياسة التمويل الغيرتقليدي على مختلف المؤشرات الاقتصادية الجزائرية

لحد الساعة نلتمس وانه من خلال سياسة التمويل الغير تقليدي وسياسة القرض السندي وحتى رفع الرسوم الجمروكية كلها سياسات أدت إلى ارتفاع معدل التضخم وكذا ارتفاع نسبة الدين الداخلي إلى الناتج الداخلي الإجمالي ،إضافة إلى تدهور قيمة الدينار الجزائري.

الشكل رقم (10) : الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2017-2019) بالنسبة المئوية

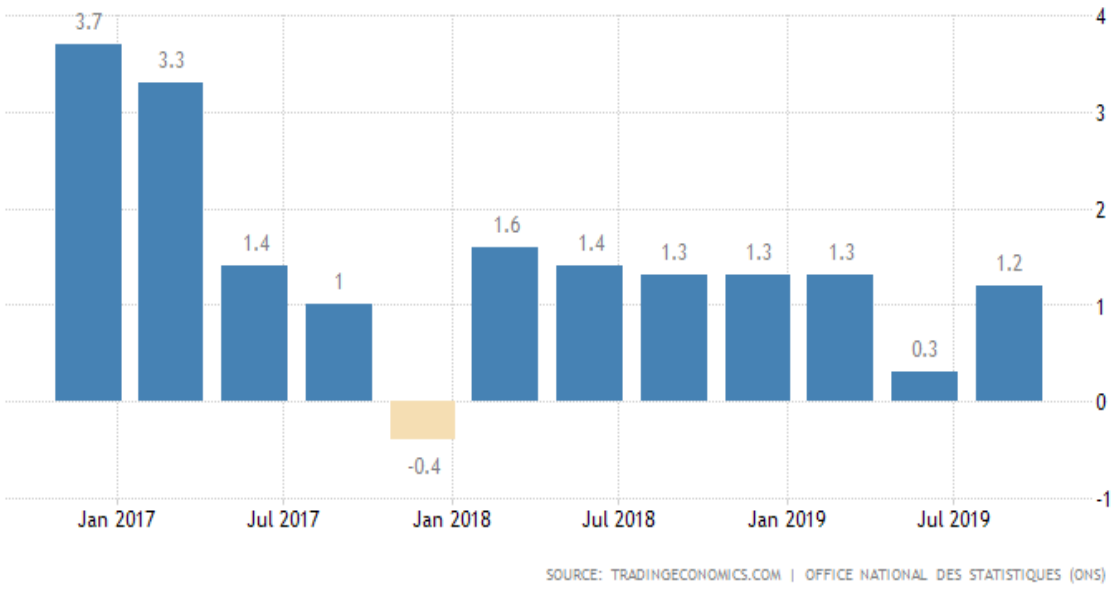

المصدر :Trading economics: " **الجزائر - معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي**" ، متاح على الموقع : https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-growth-annual تاريخ التحميل : (2020/03/19).

صندوق النقد الدولي حذر من آثار سياسة التمويل الغير تقليدي على معد نمو الاقتصاد الجزائري ،واقترح الاستدانة الخارجية بدلا من الاستدانة الداخلية ،وتوقع انه خلال خمس سنوات تطبيق هذه السياسة ان لن يتجاوز معدل النمو 2% ، وهذا ما لاحضناه من خلال الجول السابق حيث انه مباشرة بعد تطبيق هذه الآلية الجديدة سجلنا معدل نمو سالب قدر ب0.4% ،والى نهاية 2019 لم يتجاوز هذا المعدل 2%.

الشكل رقم (11) : التضخم في الجزائر خلال الفترة (2017-2019) بالنسبة المئوية

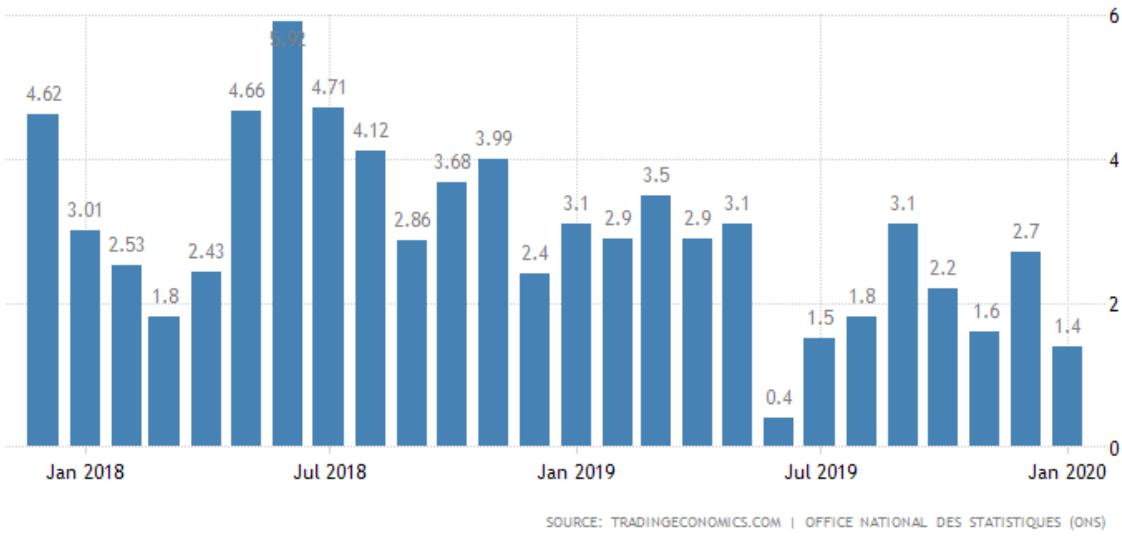

المصدر :Trading economics: " **الجزائر - معدل التضخم** "،متاح على الموقع : https://ar.tradingeconomics.com/algeria/inflation-cpi ، تاريخ التحميل : (2020/03/19).

كنتيجة للوضع الاقتصادي الصعب الذي مرت به الجزائر من جراء انخفاض أسعار البترول ارتفع التضخم من 2.9% سنة 2014 إلى 4.8% سنة 2015 إلى 3.5% سنة 2019.وتجدر الاشارة الى ان الخبراء توقعوا ان لا تظهر آثار سياسة التمويل الغير تقليدي مباشرة على معدل التضخم وانما تظهر بعد (35-40) شهر ،وتوقع صندوق النقد الدولي ان يتجاوز معدل التضخم بعد مرور خمس سنوات معدل 10%.

الشكل رقم (12): تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة (2017-2019) مليون دولار امريكي

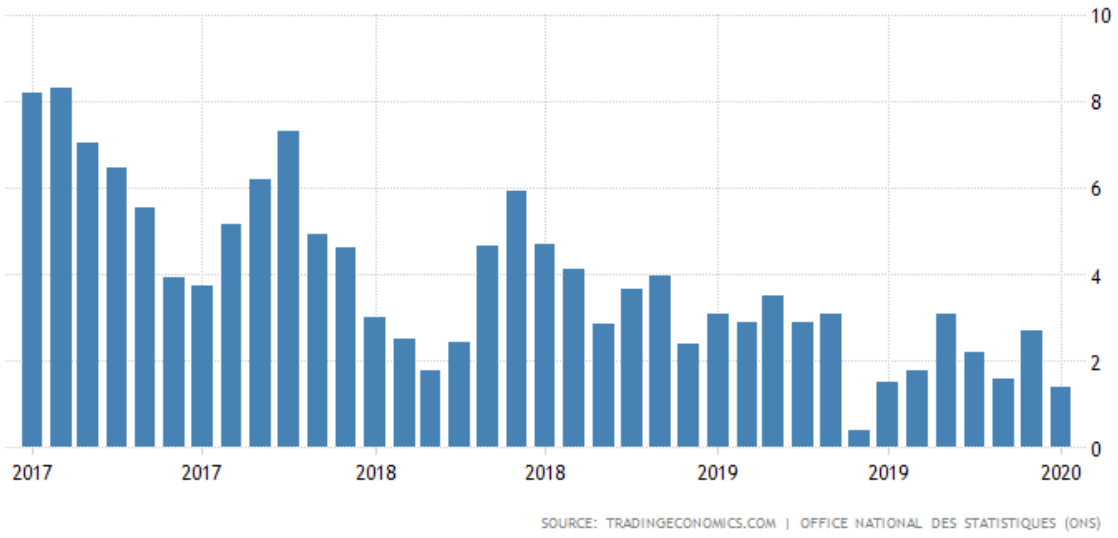

المصدر: Trading economics: " **الجزائر - احتياطات النقد الاجنبي** "،متاح على الموقع : https://ar.tradingeconomics.com/algeria/foreign-exchange-reserves ، تاريخ التحميل : (2020/03/19).

تراجع احتياطي الصرف من حوالي 194 مليار دولار سنة 2013 وقت البحبوحة المالية الى فقط 62 مليار دولار مُمثلا ما يقارب فقط 17 شهر من الواردات.وهذا ما يعكس هشاشة الاقتصاد الجزائري في مواجهة الصدمات الخارجية .

الشكل رقم (13) : تطور نسبة الدين الحكومي الى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2017-2018) بالنسبة المئوية

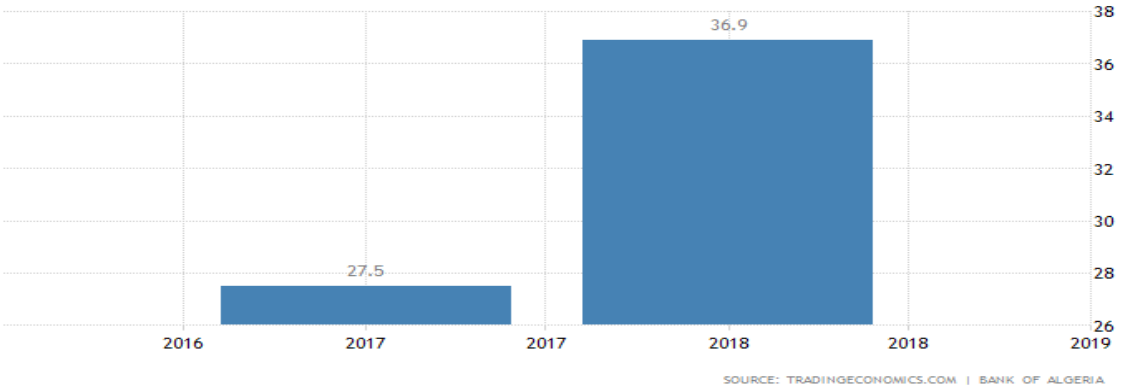

المصدر: Trading economics: " **الجزائر - الدين الحكومي الى الناتج الداخلي الخام** "،متاح على الموقع : https://ar.tradingeconomics.com/algeria/government-debt-to-gdp ، تاريخ التحميل : (2020/03/19).

السياسات السالفة الذكر أدت إلى ارتفاع الدين الداخلي الجزائري نسبة إلى الناتج الداخلي الخام من 8.2% سنة 2009 إلى 22.9% سنة 2016 ، إلى 36.9% سنة 2018.

الشكل رقم (14) : الانفاق الحكومي الجزائر خلال الفترة (2017-2019) مليون دولار

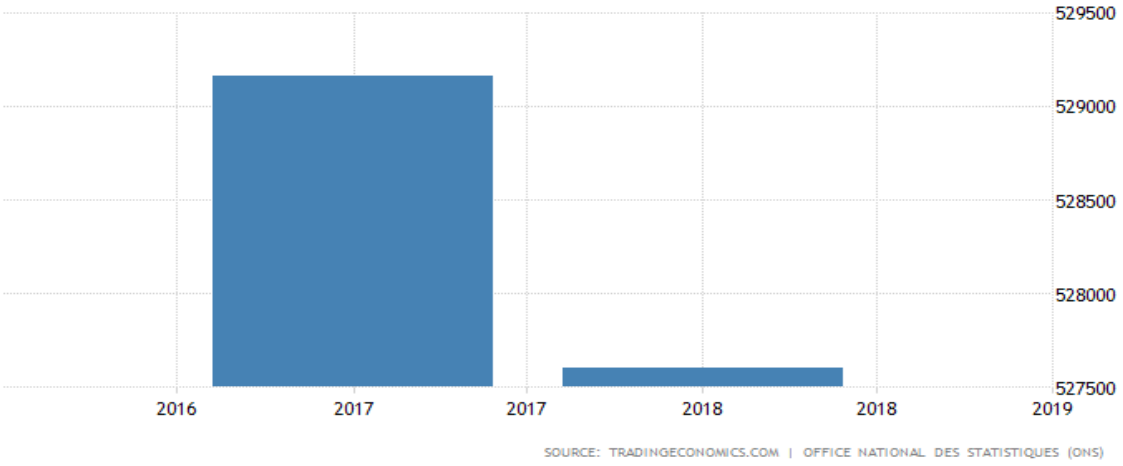

المصدر: Trading economics: "**الجزائر – الانفاق الحكومي**"،متاح على الموقع : https://ar.tradingeconomics.com/algeria/government-spending ، تاريخ التحميل : (2020/03/19).

كنتيجة للسياسات الدولة الهادفة الى كبح وترشيد النفقات تراجع الانفاق الحكومي من 712707.40مليون دولار سنة 2015 الى 85906.60 سنة 2018 ،فالحكومة الجزائرية اكدت على ضرورة تمويل الانفاق الاستثماري وليس الانفاق الاستهلاكي.

الشكل رقم (15) : تطور نسبة العجز الحكومي الى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2017-2019) بالنسبة المئوية

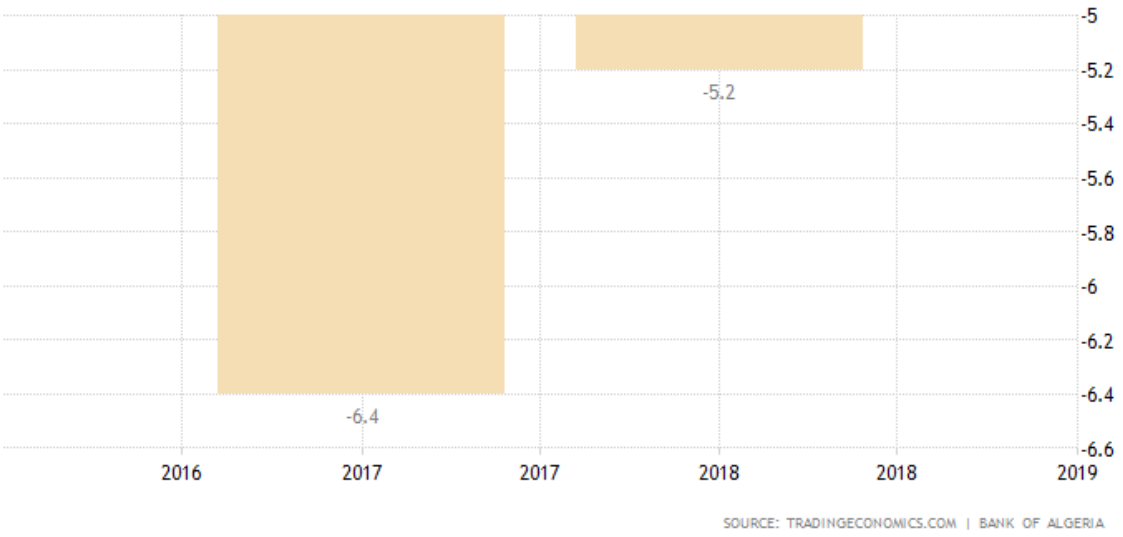

المصدر: Trading economics: "**الجزائر – الميزانيات الحكومية**"،متاح على الموقع : https://ar.tradingeconomics.com/algeria/government-budget ، تاريخ التحميل : (2020/03/19).

كنتيجة لسياسة التمويل الغير تقليدي والتي الهدف منها الاساسي تغطية العجز الموازني بعد تهاوي أسعار البترول انخفضت نسبة العجز الحكومي الى الناتج الداخلي الخام في الجزائر من -6.4 % سنة 2017 الى نسبة -5.2 % سنة 2018.

الشكل رقم (16) : التضخم في الجزائر خلال الفترة (2017-2019) بالنسبة المئوية

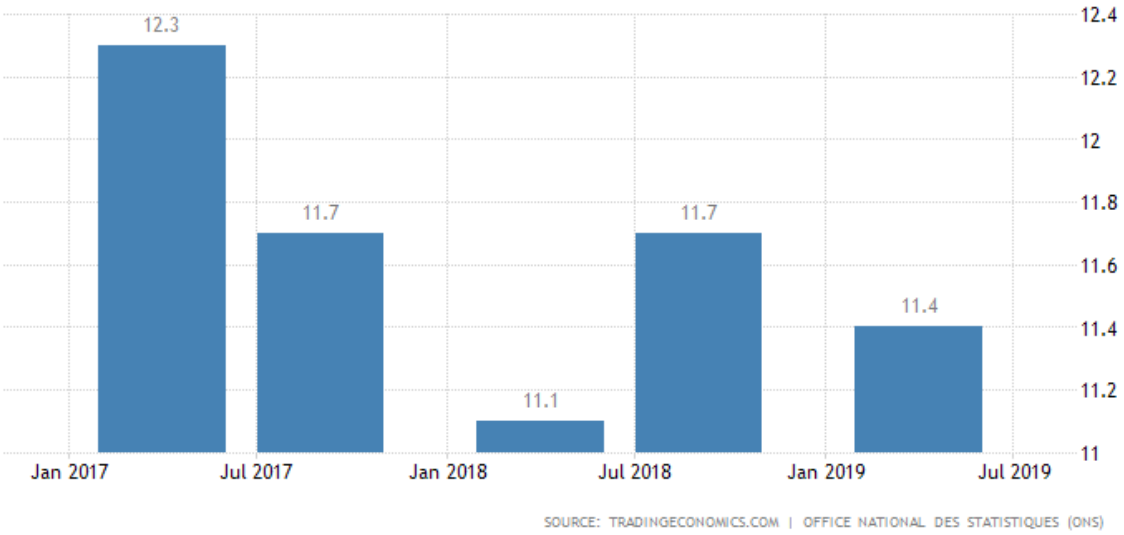

المصدر: Trading economics: "**الجزائر - معدل التضخم**"،متاح على الموقع : https://ar.tradingeconomics.com/algeria/inflation-cpi. ، تاريخ التحميل : (2020/03/19).

في ظرف يتميز باستئناف عمليات إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر .مع إدخال التمويل غير التقليدي، منذ نوفمبر 2017 ، عرفت السيولة المصرفية ارتفاعا مع نهاية ديسمبر 2017، بعدما انخفضت بشكل ملحوظ بعد الصدمة البترولية.

الخاتمة:

إستنتجت الدراسة أن هناك مجموعة من التحديات التي قد تواجه سياسات التمويل الغير تقليدي في الجزائر أهمها :

- مصادر التمويل غير التقليدية تحتاج إلى اقتصاد قوي لتأتي ثمارها، والاقتصاد الجزائري أضعف من أن يكون حاضنة لمثل هذه الآليات المتقدمة ،وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى؛
- التحدي الآخر هو كيفية التحكم في ارتفاع السيولة المصرفية موازاة مع ارتفاع السيولة النقدية في الاقتصاد الموازي، وتأثير ذلك على معدلات التضخم وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية ؛
- صعوبة التنبؤ بنتائج التمويل غير التقليدي من خلال توقعات التضخم، نتيجة أن التضخم في الجزائر تؤثر عليه العديد من المحددات على غرار المحددات الكلاسيكية المعروفة منها نقائص في ضبط الأسواق، وتسجيل وضعيات مهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى سلوك الأعوان الاقتصاديين اتجاه التداول النقدي؛ [8]
- مكمن الخطر بالنسبة التمويل غير التقليدي في الجزائر هو سلوك الإنفاق للدولة ذو البعد الاجتماعي المبالغ فيه في السياسة الاقتصادية التنموية؛
- الحل ليس في استحداث آليات إقراض جديدة للخزينة العمومية، بل في استحداث موارد تمويل حقيقية؛

[8] .العشي وليد ، صديقي أحمد (2018)"**تجربة التسيير الكمي في الجزائر** "،العدد السادس ،مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، ميلة ، الجزائر، ص 263.

- الفرق الجوهري بين سياسات التمويل الغير تقليدي التي تبنتها مختلف اقتصاديات العالم لمواجهة الأزمة المالية 2008وبين برامج التمويل غير التقليدي التي تتبناها الجزائر هو أن هذه السياسة ظهرت نتيجة عدم فعالية أدوات السياسة النقدية التقليدية في تحفيز النشاط الاقتصادي عكس الجزائر التي جاءت لضمان تمويل غير تقليدي لتغطية عجز الخزينة العمومية، حيث جاء لمواجهة تداعيات الصدمة البترولية وتهاوي أسعار النفط التي استنزفت الموارد المالية للدولة، وليس لعدم فعالية أدوات السياسة النقدية التقليدية في الجزائر؛
- التمويل الغير التقليدي نجح في الدول التي عمل بها على تحفيز الطلب الداخلي للأعوان الاقتصاديون أي طريقة تكميلية تحت عنوان **تصحيح** وليس طريقة اساسية تحت عنوان **الضبط** ؛
- هذا النوع من الصيغ التمويلية الحديثة تحتاج لفعاليتها وجود سوق مالي نشيط، وهذا غير متوفر حاليا في الاقتصاد الجزائري ما يقلل فرصة نجاحه على الأقل في المدى القريب والمتوسط.
- هذه السياسة تمثل خطرا على استقلالية البنك المركزي، واثبت مختلف الدراسات انه كلما كان البنك المركزي مستقلا ،كلما ساهم ذلك في رفع معدل النمو الاقتصادي وكبح معدلات التضخم ؛
- قد ينتج عن هذه السياسة تدهور للتصنيف الائتماني للدين السيادي وصعوبة الاستدانة الخارجية.

في محاولة من للإجابة على الإشكالية ، استنتجنا ما يأتي:

- الميزانية تعبر عن مضمون السياسات المعتمدة من قبل الحكومات المتعاقبة على الحكم، بل هي مرآة الحكم بذاته، في فلسفته المالية وتوجهاته الاقتصادية وقواعده الضريبية، وخياراته الاجتماعية والتربوية والصحية؛
- تزايد النفقات وتراجع الإيرادات من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تزايد العجز الموازني في الجزائر التي لجأت إلى التمويل الداخلي تجنبا للاستدانة الخارجية ،بعد أن لجأت إلى موارد صندوق ضبط الإيرادات ،وانتهجت مجموعة من السياسات أهمها القرض السندي ،التمويل الغير تقليدي للخزينة العمومية.. .
- تم اتخذ آلية التمويل غير التقليدي ضمانا لاستمرارية تمويل التنمية الاقتصادية في ظل تفاقم ضغوطات الصدمة النفطية؛
- عدم نجاح سياسة التمويل الغير تقليدي يكون في حالة تمويل الاستهلاك على حساب الاستثمار، وهذا قد يكون له انعكاسات خطيرة الناجمة عن استخدام الأساليب التقليدية التي تعتمد على سعر الفائدة والتمويل التضخمي لتغطية عجز موازنتها العامة ،
- كشفت العجوزات المرتفعة في الموازنة الجزائرية ، لا سيما في السنوات 2014 ، 2015 و 2016 ، عن هشاشة كبيرة للمالية العامة .وان نجمت هذه العجوزات عن الانخفاض في الضريبة البترولية، لكنها تعكس، أيضاً وعلى حدّ سواء، ضعف الضريبة العادية وعلى النمو المفرط للنفقات العمومية ،حيث لجأت الجزائر إلى أساليب تقليدية في تمويل عجز الميزانية ،والتي يتوقع أن يكون لها آثار سلبية على المدى المتوسط والطويل ،ولعل أهم هذه الآثار هي ارتفاع لمعدلات التضخم.

توصيات الدراسة

إذن وفي ظرف نفاذ صافي الادخار المالي للدولة وأمام آفاق ضعف مستوى أسعار البترول ، يصبح من الضروري:

- ترشيد النفقات العمومية وتطوير النظام الضريبي لمحاربة التهرب والغش الضريبي وبالتالي زيادة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات الإجمالية.
- لابد أن تسعى الجزائر جاهدة للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي التنافسي، وذلك بتحفيز الاستثمار المنتج وبإعادة توازن هيكل الاقتصاد الوطني المشجع لتنمية الفلاحة والصناعة والخدملت الانتاجية تفرض نفسها

وتقلص من التبعية البترولية، لذا يبقى التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات السبيل الأساسي والوحيد لتحقيق الفعالية الاقتصادية؛

- عصرنة النظام المصرفي الجزائري بالشكل الذي يسمح بتعزيز الدور الإشرافي والرقابي لبنك الجزائر، لفعالية السياسات النقدية المنفذة

قائمة المراجع :

1. Aasim M.Husain, Rabah Arezki et al:(2015) **Global Implications of lower Oil Prices**", International Monetary Fund, Staff Discussion Note.
2. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (2015) " **التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الأعضاء"** ، أوبك .
3. بنك الجزائر(2018) "**التقرير السنوي2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**".
4. العربية (2017)" **ماذا حمل تقرير اقتصادي أصدرته ثلاث منظمات دولية عن المغرب والجزائر؟**" ،[على الخط] ،متاح على الموقع الإلكتروني : https://arabic.cnn.com/business/2017/05/22/morocco-algeria-economy-new-report ، تاريخ التحميل : (2013/04/27) .
5. مجلة الوسط (2017)، **ستلجأ إليه الخزينة العمومية: هذا هو المقصود بالتمويل غير التقليدي** ":[على الخط]، متاح على الموقع : http://hmsalgeria.net/ar/editor/9336-20170910،تاريخ الاطلاع : (2018/04/04) .
6. العشي وليد ، صديقي أحمد (2018)"**تجربة التسيير الكمي في الجزائر** "،العدد السادس ،مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، ميلة ، الجزائر .
7. حمزة رملي (2018)" **التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض بالتيسير الكمي.. هل يتعلق الأمر بالتيسير البنكي"** ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ،ميلة ، 2018
8. Trading economics: "**الجزائر - معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي**" ، متاح على الموقع : https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-growth-annual تاريخ التحميل : (2020/03/19).
9. احصائيات البنك العالمي.
10. Trading economics: "**الجزائر - معدل التضخم** "،متاح على الموقع : https://ar.tradingeconomics.com/algeria/inflation-cpi. ، تاريخ التحميل : (2020/03/19).
11. economics:" **الجزائر - احتياطات النقد الاجنبي** "،متاح على الموقع : https://ar.tradingeconomics.com/algeria/foreign-exchange-reserves ، تاريخ التحميل : (2020/03/19).
12. Trading economics: "**الجزائر - الدين الحكومي الى الناتج الداخلي الخام** "،متاح على الموقع : https://ar.tradingeconomics.com/algeria/government-debt-to-gdp ، تاريخ التحميل : (2020/03/19).
13. Trading economics: "**الجزائر – الانفاق الحكومي** "،متاح على الموقع : https://ar.tradingeconomics.com/algeria/government-spending ، تاريخ التحميل : (2020/03/19).
14. Trading economics: "**الجزائر – الميزانيات الحكومية** "،متاح على الموقع : https://ar.tradingeconomics.com/algeria/government-budget ، تاريخ التحميل : (2020/03/19).
15. Trading economics: "**الجزائر - معدل التضخم** "،متاح على الموقع : https://ar.tradingeconomics.com/algeria/inflation-cpi. ، تاريخ التحميل : (2020/03/19).
16. sudhorizons (2019): **بنك الجزائر: نصف أموال التمويل غير التقليدي تم ضخها في الاقتصاد** ،متاح على الموقع : https://www.sudhorizons.dz/ar/2016-10-15-18-14-14/2016-04-28-21-27-38/45442-2019-04-02-09-14-04 ،تاريخ التحميل :(2020/03/21).

التكامل الإقليمي كآلية لدعم النمو الاقتصادي في اتحاد المغرب العربي

Regional integration as a mechanism to support economic growth in the Arab Maghreb Union

من إعداد:

د.عوار عائشة AOUAR AICHA
أستاذة محاضرة- أ- جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر
البريد الالكتروني: aichaaouar@yahoo.fr

د.بن يوب لطيفة BENYOUB LATIFA
أستاذة محاضرة- أ- جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر
البريد الالكتروني: latifasanaa@yahoo.fr

د.موسليم حسين MOUSLIM HOCINE
أستاذ محاضر- أ- جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر
البريد الالكتروني: hmousliman@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر التكامل الإقليمي على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب). لتحقيق هذا الهدف نقوم باختبار العلاقة في المدى الطويل بين المتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي كمتغير ممثل للنمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والتجارة البينية (TRADE) كمتغيرين ممثلين للتكامل الإقليمي بتطبيق منهجية جوهانسن للتكامل المشترك خلال الفترة 1980-2018.

أشارت النتائج إلى أن التكامل الإقليمي يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، التكامل الإقليمي ، التكامل المشترك، دول المغرب العربي، النمو الاقتصادي.

Abstract:

The purpose of this research paper is to examine empirically the effect of regional integration on economic growth in theMaghreb Arab countries (Algeria, Tunisia and Morocco). To achieve this goal, we examine the long term relationships among the following variables: gross domestic product (GDP) is used as a measure of economic growth, foreign direct investment (FDI) and intra trade (TRADE) are used as a measures of regional integration using cointegration technique of Johansson over the period from 1980 to 2018.

Our empirical results show that economic integration affects positively the economic growth in Maghreb Arab countries.

Keywords: Cointegration, Economic growth, Economic integration, Maghreb Arab countries, Regional integration.

Jel Classification Codes : F15; C220; O400.

.

مقدمة

يكتسي التكامل الاقتصادي أهمية بالغة لتحقيق النمو الاقتصادي بين الدول وتحسين رفاهيتها، فقد تعددت وتوالت تجارب التكامل واتخذت أشكالا متعددة تبعا لدوافع وأهداف إقامتها. ويمكن تعريف مصطلح التكامل الاقتصادي من الناحية اللغوية، على أنه عملية ربط الأجزاء المنفصلة تجميعها وإضافة بعضها إلى بعض لتكوين كل متكامل، أما من الناحية الاصطلاحية فيعرفه كامل بكري على أنه اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي عل إلغاء القيود عل حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التميز الذي قد يكون راجعا إلى الاختلافات في هذه السياسات. (بكري، 1984، 56)

من بين أهم الخصائص التي تميز التكامل الاقتصادي أنه ذو طابع إقليمي يضم عدد محددا من الدول، وليس ذو طابع عالمي يضم كل الدول، وبالتالي فان الإقليمية قد تعزز من فرص قيام التكامل الاقتصادي، فقد أكد Balassa أن قيام تكامل اقتصادي بين دول متجاورة هو بمثابة إرجاع الأوضاع إلى ما ينبغي أن تكون عليه، كما أوضح الاقتصاديان السويسريان Gerard & Victoria Curzon

أهمية التكتلات الإقليمية بالنسبة الدول النامية من خلال مقولتهما :يبدو أن الترتيبات الإقليمية هي الحل الملائم للاقتصاديات النامية، لأن أغلبها من الصغر على نحو لا يسمح لها بأن تنغمس في أبسط صور السياسة الاقتصادية التي تعتمد على الاعتبارات الوطنية والسوق الوطنية وحدها، ومن عدم اكتمال النمو الاقتصادي على نحو لا يمكنها معه الثقة في إقامة اقتصاد منفتح نسبيا على الخارج، ويبدو أن التكامل الاقتصادي الإقليمي هو الطريق البارع للخروج من هذا الإشكال، لأنه يجمع بين عناصر تحققتحرير أكبر للتجارة بين الأطراف وعناصر تحقق حماية أكبر في مواجهة العالم الخارجي. (شقير، 1986، 74)

و تم إنشاء اتحاد المغرب العربي في 17 فبراير عام 1989م ضم كل من الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا اثر اجتماع القادة المغاربة في مراكش و والتوقيع على معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، وتمثل هدفه الأساسي في تحقيق التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات وصولا إلى وحدتها النقدية. (عبيرات، 2005، 209)

جاءت هذه المعاهدة من أجل تحديد ملامح الاندماج الاقتصادي للبلدان المغاربية لتحقيق مصالح مشتركة فيما بينها وفق المراحل التالية: (النجار، 1992، 173-174)

- إنشاء منطقة تجارة حرة قبل نهاية سنة 1992 تهدف إلى إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة بين دول الاتحاد وتشجيع التجارة البينية.
- إنشاء اتحاد جمركي خليجي قبل نهاية سنة 1995 تطبق فيه تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.
- إنشاء السوق الخليجية المشتركة قبل نهاية سنة 2000 التي تسعى إلى إلغاء القيود على حركة الأشخاص وتمتعهم بالمعاملة الوطنية في كافة المجالات الاقتصادية، وكذا على حركة رؤوس الأموال.
- إقامة اتحاد اقتصادي يهدف إلى توحيد السياسات والخطط لاقتصادية على أسس وأهداف مشتركة واحدة.

إنّ تحليل واقع التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، يتطلب منا معرفة حجم التجارة البينية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما نوضحه في الأشكال الموالية :

الشكل رقم 01: تطور التجارة البينية المغاربية (الجزائروتونس والمغرب)

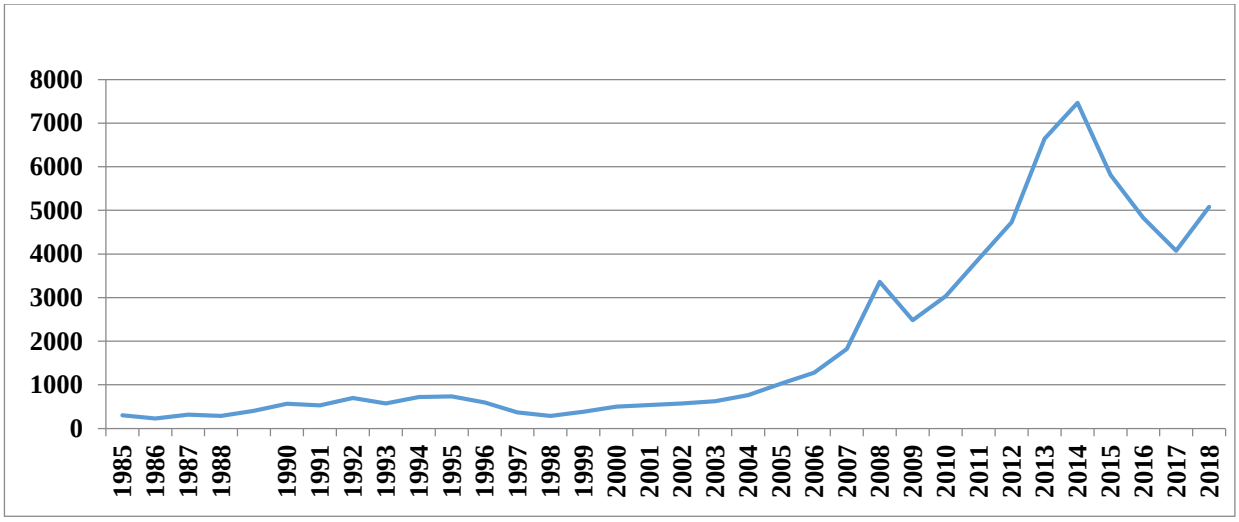

المصدر: من إعداد الباحثتين استنادا إلى معطيات من قاعدة بيانات CHELEM و التقرير الاقتصادي العربي الموحد

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن حجم التجارة البينية المغاربية يمكن تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين تميزت المرحلة الأولى بتذبذب في حجم التجارة البينية من سنة 1985 إلى غاية سنة 2003 رغم تأسيس اتحاد المغرب العربي عام 1989 حيث لم تتجاوز قيمتها 572.42 مليون دولار أمريكي عام 2003 في حين شهدت المرحلة الثانية ارتفاعا ملحوظا بداية من 2003 إلا أنها لا تزال متواضعة مقارنة بباقي دول التكتلات الاقتصادية في العالم حيث لم تتجاوز تجارتها البينية 5% من التجارة الكلية المغاربية فمعظم أنشطتها التجارية تتم مع الاتحاد الأوروبي. يفسر الانخفاض المسجل بعد سنة 2008 بآثار الأزمة العالمية على دول الاتحاد إلى جانب التوتر السياسي الذي شهدته المنطقة خلال هذه الفترة ، في حين شهدت التجارة البينية تطورا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2014 ثم انخفضت في السنوات الأخيرة بسبب أزمة أسعار البترول عام 2015.

الشكل رقم 02: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائروتونس والمغرب)

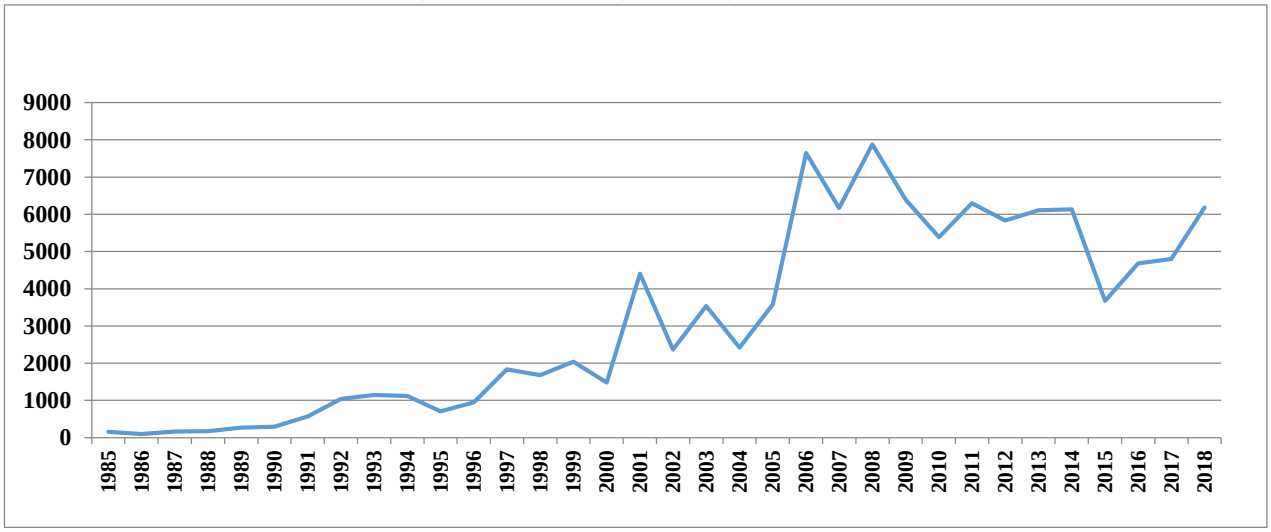

من إعداد الباحثتين استنادا إلى معطيات من UNCTAD stat

تشهد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المغرب العربي هي الأخرى تذبذبا فتارة ترتفع وتارة تنخفض حيث ارتفعت ولو بشكل ضعيف من 293.7 مليون دولار عام 1990 إلى حوالي 1481.52 مليون دولار سنة 2000 ثم قفزت تدفقاتها الواردة من سنة 2003 إلى سنة 2008 بطفرات كبيرة أين وصلت قيمتها إلى 7877.41 مليون دولار ثم شهدت انخفاضا خلال السنتين المواليتين بسبب الأزمة المالية العالمية وغياب الاستقرار الأمني والسياسي في تونس مما أثر سلبا على حصيلتها. وفي سنة 2015 شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعا في تدفقاتها بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية خاصة الجزائر وتخوف المستثمرين الأجانب من الاستثمار في قطاع المحروقات. في حين سجلت السنوات الموالية ارتفاعا في قيمتها ولو بنسب متواضعة هذا راجع إلى تحسن ظروف الاستثمارات في المنطقة.

1.1 إشكالية الدراسة:

في الواقع أن تطور كل من التجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من المتوقع أن يعمل على تحسين فرص النمو الاقتصادي، هذا ما سنحاول معالجته في دراستنا هذه من خلال معالجة الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة التكامل الإقليمي في تفعيل وتيرة النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي؟

2.1 فرضية الدراسة:

في سبيل معالجة إشكالية الدراسة نقترح الفرضية التالية:

هناك علاقة ايجابية ومعنوية بين التكامل الإقليمي والنمو الاقتصادي المغاربي.

3.1 أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى:

- التعرف على واقع التكامل الاقتصادي
- توضيح أثر التجارة البينية المغاربية على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي
- بيان أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي
- عرض أهم الدراسات السابقة التي عالجت موضوع التكامل الاقتصادي وعلاقته بالنمو الاقتصادي
- التعرف على دور التكامل الإقليمي في دعم النمو الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي.

4.1 منهجية الدراسة:

من اجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضيتها قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل تغطية موضوع البحث وجمع وتحليل وتفسير بعض البيانات والمعلومات المرتبطة به، إلى جانب عرض بعض الدراسات السابقة ، وكذلك المنهج القياسي لقياس إسهامات التكامل الإقليمي المغاربي في دعم وتيرة النمو الاقتصادي.

2. الدراسات التجريبية السابقة

هناك العديد من الدراسات والبحوث التي اهتمت بمعالجة أثر التكامل الإقليمي على النمو الاقتصادي وفيما يلي سنقتصر على تقديم عرض موجز ومختصر لبعض الدراسات:

دراسة NJOROJE LUCAS KAMAU (2010) بعنوان:

The impact of regional integration on economic growth: empirical evidence from COMESA, EAC and SADC trade blocs

تبحث هذه الورقة البحثية في أثر التكامل الاقتصادي على النمو في كل من تجمع السادك والكوميسا وجماعة شرق إفريقيا من خلال حساب مؤشر التكامل الاقتصادي وبتطبيق طريقة العزوم المعممة للتقدير خلال الفترة الممتدة ما بين 1970-2004. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين التكامل الاقتصادي والنمو الاقتصادي كما أوصت الدراسة

بمواصلة تحرير التجارة البينية مع إعطاء الأفضلية لتحرير تجارة السلع والخدمات من أجل تعزيز أثر التكامل الاقتصادي على النمو الاقتصادي. (Kamau, 2010, 150-163)

دراسة BASSEM KAHOULI, NOUREDDINE KADRAOUI (2012) تحت عنوان:

Consolidation of Regional Groupings and Economic Growth: Empirical Investigation by Panel Data

حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة معالجة أثر التكامل الإقليمي على النمو الاقتصادي في العديد من التجمعات أمثال الاتحاد الأوربي، النافتا، الآسيان، الميركوسير... لعينة تتكون من 40 دولة بتطبيق طريقة المربعات الصغرى للفترة الممتدة ما بين 1970-2009 وباستخدام مجموعة من المتغيرات ممثلة للتكامل الاقتصادي. أشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة ايجابية وقوية تربط التكامل الإقليمي والنمو الاقتصادي لهذه الدول. (Kahouli Bassem, 2012, 71-92)

دراسة HENOK AREGA ASFAW (2015) بعنوان:

Trade Policy and Economic Growth in Sub-Saharan Africa: A Panel Data Approach

تختبر هذه الدراسة تجريبيا العلاقة بين السياسة التجارية والنمو الاقتصادي في دول جنوب الصحراء الكبرى الافريقية لمجموعة مكونة من 43 دولة باستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة 2000-2008 وطريقة المربعات الصغرى للتقدير. أسفرت النتائج أن الانفتاح التجاري يحفز كل من النمو الاقتصادي والاستثمار أما السياسات التجارية مثل متوسط سعر التعريفة وسعر الصرف الحقيقي لها آثار مباشرة وغير مباشرة على النمو الاقتصادي.(Asfaw, 2015, 7-14)

دراسة Tina Kagwiria Muriuki & George Kosimbei (2015) بعنوان:

Effects of regional integration on economic growth of EAST AFRICAN COMMUNITY

تناولت هذه الدراسة موضوع التكامل الإقليمي وكيف يؤثر على النمو الاقتصادي في جماعة شرق إفريقيا وأهم المبادرات التي اتخذتها حكومات دول الجماعة من أجل تحسين ظروف التكامل الإقليمي وطبيعته والتحديات التي تواجهها. استخدم الباحثان مجموعة بيانات تغطي الفترة الممتدة ما بين 1977-2014 طريقة المربعات الصغرى لتقدير نموذج الدراسة. خلصت الدراسة إلى أن الزيادة في التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة يعزز من النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة بينما الزيادة في سعر الصرف ومعدلات التضخم يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي داخل جماعة شرق إفريقيا ما يعني أن تشجيع التبادل التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة يعتبر شرطا ضروريا لتعزيز النمو الاقتصادي. (Tina Kagwiria Muriuki, 2015, 1090-1113)

دراسة Angkeara Bong & Gamini Premaratne (2017) تحت عنوان:

Regional Integration and Economic Growth in Southeast Asia

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة ما إذا كان التكامل الإقليمي يعزز من النمو الاقتصادي في جنوب شرق آسيا لعينة تتكون من 10 دول خلال الفترة 1970-2013 بتطبيق طريقة العزوم المعممة لتقدير نموذج الدراسة. خلص الباحثان إلى نتيجة مفادها أن التكامل الإقليمي يؤثر ايجابيا ومعنويا على النمو مما يتعين على حكومات هذه الدول القضاء على الفساد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي مع ضرورة تشجيع التجارة البينية من أجل تعزيز التكامل الإقليمي والنمو الاقتصادي في المنطقة على المدى الطويل.

(Angkeara Bong, 2017, 1-20)

دراسة Zahonogo, Pam (2017) بعنوان:

Trade and economic growth in developing countries: Evidence from sub-Saharan Africa

استخدمت هذه الورقة البحثية نموذج النمو الديناميكي ومجموعة بيانات تغطي الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1980-2012 لعينة تتكون من 42 دولة من دول جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى لدراسة كيفية تأثير الانفتاح التجاري على النمو

الاقتصادي. خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة قوية تربط النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في منطقة الصحراء الإفريقية الجنوبية الكبرى حيث يجب على هذه الدول أن تتمتع بانفتاح تجاري لكثر فاعلية من خلال التحكم في مستوى الواردات وبالتالي تعزيز نموها الاقتصادي. (Zahonogo, 2017, 41-56)

دراسة Almame A Tinta & Al (2018) تحت عنوان:

Assessing the Impact of Regional Integration and International Trade on Economic Growth and Food Security in Ecowas

في دراسة أعدها الباحثون على الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS لعينة تتكون من 15 دولة خلال الفترة 1995-2012 تهدف إلى البحث في إمكانات التكامل الإقليمي ومدى مساهمته في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي داخل الجماعة وهل يتعين على هذه الدول وضع استراتيجيات للرفع من التجارة الدولية عن طريق زيادة درجة الانفتاح التجاري أو وضع سياسات لتعزيز التجارة الإقليمية. ولتحقيق هذا الهدف تم تقدير نموذجين قياسيين باستخدام طريقة المربعات الصغرى الأول يختص بقياس أثر التكامل الإقليمي والتجارة الدولية على النمو الاقتصادي والثاني يختص بقياس أثر التكامل الإقليمي والتجارة الدولية على الأمن الغذائي. توصلت الدراسة إلى أن التكامل الإقليمي يتطلب تعزيز وترقية للانتقال من النمو المتباطئ إلى النمو المستدام وأن التجارة الدولية لا تمثل الحل الأمثل لتعزيز النمو الاقتصادي في تجمع الايكواس وإنما التجارة البينية يمكن أن تكون محركا للنمو والأمن الغذائي داخل المنطقة. (Almame ATinta, 2018, 33-44)

3. قياس العلاقة بين التكامل الاقتصادي والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2018

بناءا على الدراسات القياسية وبالأخص دراسة كل من (BASSEM KAHOUL 2012) و (TINA & George 2015) و (Angkeara & GAMINI 2017) وكذا دراسة (ALMAME A & AL 2018)وللإجابة قياسيا على إشكالية الدراسة يمكن صياغة النموذج القياسي التالي الذي يتناول أثر التكامل الاقتصادي (مقاسا الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة البينية) على النمو الاقتصادي الذي يفسره الناتج المحلي الإجمالي في دول المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب) على أساس ما توفر لدينا من معطيات تغطي الفترة 1980-2018 باستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسن، حيث تشمل الدراسة القياسية على استقرارية السلاسل الزمنية من خلال تطبيق اختبار ديكي فولر المطور ADF واختبار فيليبس بيرون PP ثم الكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل. ويأخذ النموذج القياسي الشكل التالي:

$$GDP = f(TRADE, FDI)$$

حيث:

GDP: يمثل الناتج المحلي الإجمالي

TRADE: يمثل التجارة البينية

FDI: يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر

1.3 نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة:

تهدف هذه الاختبارات إلى التأكد من مدى استقرارية السلاسل الزمنية من أجل الكشف عن وجود أو غياب جذر الوحدة وكذا تحديد رتبة تكامل كل متغير، ذلك أن طبيعة هذه السلاسل تكون غير ساكنة مما قد يؤدي إلى ما يعرف بظاهرة الانحدار الزائف ويرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالبا ما يوجد بها عدم ثبات الاتجاه والتباين أو لها صفة موسمية التي تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أوفي اتجاهات متعاكسة. والجدول التالي يبين نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع وفليبس بيرون:

الجدول رقم 01: نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع

المتغيرات	اختبار ديكي فولر الموسع ADF		اختبار فيليبس بيرون PP		درجة التكامل
	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	
GDP	0.046 (0.9570)	-5.383* (0.0001)	-0.072 (0.9452)	-5.400* (0.0001)	I(1)
TRADE	-2.079 (0.2538)	-5.217* (0.0009)	-0.372 (0.9039)	-4.213* (0.0021)	I(1)
FDI	-0.774 (0.8145)	-9.191* (0.0000)	-0.944 (0.7627)	-9.789* (0.0000)	I(0)

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS 9

*** مستقرة عند مستوى معنوية1%، 5%، 10%**

يظهر اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون لاستقرارية السلاسل الزمنية قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة عند المستويات 1%، 5%، 10% لمتغيرات الدراسة حيث أن القيم المحسوبة كانت أقل من القيم الحرجة مما يعني أن المتغيرات غير مستقرة في مستوياتها. وبإعادة نفس الاختبار للفروق الأولى تبين أنها قد استقرت ومنه رفض الفرضية العديمة وقبول الفرض البديل باستقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول ومنه نستنتج أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى I(1) وهذا ما يشير إلى إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

2.3 نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى

قبل تقدير العلاقة في المدى الطويل بين التكامل الاقتصادي والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب) سيتم تحديد فترة الإبطاء المثلى بين متغيرات النموذج وهي الفترة التي تعطي أدنى قيمة عند معظم المعايير، النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: معايير اختيار فترة الإبطاء

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-805.4593	NA	6.44e+15	44.91440	45.04636	44.96046
1	-712.4270	165.3908	6.06e+13	40.24594	40.77378	40.43017
2	-699.3301	21.10051	4.88e+13	40.01834	40.94206	40.34074
3	-676.8649	32.44964*	2.38e+13*	39.27027*	40.58987*	39.73085*
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS 9

نلاحظ من خلال الجدول أن فترة الإبطاء المثلى لنموذج الدراسة الموافقة لأصغر قيمة للمعايير هي ثلاث فترات.

3.3 اختبار التكامل المشترك:

يقصد بالتكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما إلى إلغاء التقلبات في السلسلة الأخرى ولكن يمكن أن يكون لدينا سلسلتين زمنيتين غير ساكنتين في حالة دراسة كل سلسلة على حدة، (عطية، 2005، 670-671) بينما إذا أخذت كمجموعة أي تم إيجاد علاقة خطية من هاتين السلسلتين في هذه الحالة تكون ساكنة الأمر الذي يسمح بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة المتغيرات وبالتالي يمكن التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة المتغير المستقل أو مجموعة من المتغيرات المستقلة.

ويسمح لنا هذا الاختبار بالكشف عن وجود أو غياب علاقة طويلة المدى بين المتغيرات بالأخص إذا كانت مستقرة عند الفرق الأول ، نتائج الدراسة موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: نتائج اختبار الأثر

Date: 02/07/20 Time: 22:49				
Sample (adjusted): 1984 2018				
Included observations: 35 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: GDP FDI TRADE				
Lags interval (in first differences): 1 to 3				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.584291	44.21661	29.79707	0.0006
At most 1	0.316695	13.49466	15.49471	0.0979
At most 2	0.004736	0.166163	3.841466	0.6835
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS 9

أظهرت نتائج اختبار الأثر إلى وجود متجه للتكامل المشترك وذلك لأن قيمة الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند المستوى 5 % ومنه رفض الفرضية العدمية بعدم وجود علاقة تكامل مشترك وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة البينية، مما يعني أن هذه المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا وأنها تظهر سلوكا متشابها في المدى الطويل أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط بين التكامل الاقتصادي والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي.

الجدول رقم 04: نتائج اختبار القيمة العظمى

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.584291	30.72195	21.13162	0.0017
At most 1	0.316695	13.32850	14.26460	0.0699
At most 2	0.004736	0.166163	3.841466	0.6835
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS 9

إلى جانب نتائج اختبار الأثر يعطي اختبار القيم الذاتية العظمى قيمة معنوية واحدة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% وهذا يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

4.3 تقدير معلمات النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS):

بعد الكشف عن وجود_علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل تربط بين متغيرات الدراسة سنقوم بتطبيق طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS) لتقدير النموذج القياسي، النتائج مدرجة في الجدول الموالي:

الجدول رقم05: نتائج تقدير معلمات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS)

Dependent Variable: GDP				
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)				
Date: 02/07/20 Time: 23:29				
Sample (adjusted): 1981 2018				
Included observations: 38 after adjustments				
Cointegrating equation deterministics: C				
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	0.019738	0.001961	10.06506	0.0000
TRADE	0.030343	0.002391	12.68952	0.0000
C	66.71918	5.088638	13.11140	0.0000
R-squared	0.961555	Mean dependent var		176.5189
Adjusted R-squared	0.959358	S.D. dependent var		104.7328
S.E. of regression	21.11407	Sum squared resid		15603.13
Long-run variance	428.7766			

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS 9

باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا لتقدير نموذج الدراسة يلاحظ من خلال الجدول أن المتغيرات التي تم اختيارها والمفسرة للتكامل الاقتصادي الإقليمي كانت إشارتها موجبة ومعنوية وهذا ما يتوافق كليا مع النظرية الاقتصادية. فقد ارتبطت التجارة البينية بعلاقة طردية ومعنوية مع الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل هذه النتيجة تؤيد فكرة تشجيع التجارة داخل المنطقة من خلال إزالة كافة العقبات التي تقف أمام التبادل التجاري المغاربي يعتبر أمر حاسم للنمو الاقتصادي فكلما زادت التجارة الإقليمية زاد الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي وهو ما يوحي أنها محدد أساسي للنمو الاقتصادي.

يشير معامل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود آثار ايجابية ومعنوية على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي وهذا يدعم أن تشجيع فكرة التكامل الاقتصادي يشكل مصدرا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة حيث أن تدفقات الاستثمارات الثنائية محدودة للغاية مقارنة بالتدفقات من والى المناطق الأخرى وترتكز أغلبها مع الاتحاد الأوروبي وبعض دول العالم، وكذلك بسبب القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات لذلك يجب تشجيع الاندماج المغاربي لأنه يزيد من جاذبيتها ويخفف من تكاليف حركة التجارة وعوامل الإنتاج داخل المنطقة والحواجز المفروضة على الاستثمارات كوسيلة لدعم النمو الاقتصادي .

قيمة معامل التحديد المعدل قدرت ب0.95 وهذا يعزز من كفاءة النموذج وأن الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة البينية يفسر حوالي 95% من الناتج المحلي الإجمالي أما النسبة المتبقية ترجع إلى عوامل أخرى خارج النموذج.

بعد تعويض المعاملات المقدرة تحصلنا على المعادلة التالية:

$$GDP = 66.71 + 0.019\ FDI + 0.03\ TRADE$$

4. الخاتمة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق ما إذا كان التكامل الإقليمي المغاربي مصدرا للنمو الاقتصادي بتطبيق منهجية التكامل المشترك لجوهانسن خلال الفترة الممتدة ما بين 1980-2018 لعينة تتكون من ثلاث دول (الجزائر وتونس والمغرب) باستخدام نموذج قياسي يتضمن ثلاثة متغيرات : متغير تابع وهو الناتج المحلي الإجمالي ممثلا للنمو الاقتصادي ومتغيرين مفسرين وهما الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة البينية ممثلان للتكامل الإقليمي. أشارت نتائج الدراسة إلى أنه هناك علاقة ايجابية ومعنوية تربط التجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي ، هذه النتيجة تؤيد فكرة تشجيع التبادل التجاري البيني والاستثمارات الأجنبية المباشرة لتفعيل وتيرة النمو الاقتصادي المغاربي، لذلك ينبغي على حكومات هذه الدول السعي وراء الاندماج الإقليمي كأداة قوية لتنويع استثماراتها وتشجيعها داخل الاتحاد مما يقلل من الاعتماد في تعاملاتها مع أوروبا وباقي دول العالم وزيادة حركة التبادل التجاري عن طريق الإزالة التدريجية للحواجز الإقليمية على التجارة البينية وحركة عوامل الإنتاج، مع ضرورة تعزيز التعاون بين دول المغرب العربي في كافة المجالات وبالتالي سيؤثر تأثيرا كبيرا على النمو الاقتصادي داخل الاتحاد .

5. المراجع:

1. Angkeara Bong, G. P. (2017). Regional Integration and Economic Growth in Southeast Asia. *Global business review* , 1-20.
2. Asfaw, H. A. (2015). Trade Policy and Economic Growth in Sub-Saharan Africa: A Panel Data Approach. *American journal of trade and policy, Volume 2, Number 1* , 7-14.
3. Daniel B. Sarpong, Idrissa M. Ouedraogo, Ramatu Al Hassan, Akwasi Mensah-Bonsu , Edward Ebo Onumah Almame ATinta .(2018) .Assessing the Impact of Regional Integration and International Trade on Economic Growth and Food Security in Ecowas .*Journal of management and business research: Economics and commerc, Vol 18*.44-33 ،
4. Kahouli Bassem, K. N. (2012). Consolidation of regional groupings and economic growth: Empirical investigation by panel data. *Int J Euro- Mediter Stud* , 71-92.
5. Kamau, N. L. (2010). The impact of regional integration on economic growth: empirical evidence from COMESA, EAC, and SADC trade blocs. *American journal of social and management sciences* , 150-163.
6. Tina Kagwiria Muriuki, G. K. (2015). Effects of regional integration on economic growth of east africa community. *International journal of economics, commerce and management, Vol 3* , 1090-1113.
7. Zahonogo, P. (2017). Trade and economic growth in developing countries: Evidence from sub-Saharan Africa. *Journal of african trade* , 41-56.
8. سعيد النجار. (1992). *سياسات التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية*. أبو ظبي: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.
9. عبد القادر عبد القادر عطية. (2005). *الحديث في الاقتصاد القياسي*. الجزائر: الدار الجامعية.
10. كامل بكري. (1984). *التكامل الاقتصادي*. الاسكندرية: المكتب العربي الحديث.
11. محمد لبيب شقير. (1986). *الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
12. مقدم عبيرات. (2005). التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية في اطار التكتلات الاقتصادية الراهنة. *التكامل الاقليمي والتنمية في افريقيا الواقع والتحديات*. القاهرة.

التحليل القياسى لاثر المتغيرات النقدية والمالية على الإستدامة المالية للاقتصاد الليبي

Econometric analysis of the impact of monetary and financial variables on the financial sustainability of the Libyan economy

د.ابوبكر خليفة دلعاب /كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عمر المختار.

Qsw323@gmail.com

د. علي منصورعطية/كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة اجدابيا.

Ali1985mansour@gmail.com

الملخص:

اســتهدف البحث قياس و تحليل اثر أهم المتغيرات النقدية والمالية على الإســتدامة المالية في الاقتصــاد الليبي، واعتمد البحث على اســتخدام المنهج التحليلي والقياســي لتحديد الاثار الناتجة من عرض النقود والنفقات العامة على الاســتدامة المالية خلال فترة البحث 1988-2017 وتوصــل البحث الى ان زيادة عرض النقود يحد من قدرة الدولة على تحقيق الاســتدامة المالية في الاجل الطويل ، بينما تســاهم النفقات العامة في تعزيز قدرة الدولة على تحقيق الاستدامة المالية، ولغرض تحقيق شروط الإستدامة المالية، يوصى البحث بضرورة تنويع مصادر تمويل الموازنة العامة, و لابد أن تتوفر في الإقتصــاد أوعية ضــريبية حقيقية ناضــجة تعبر عن وجود نشــاط حقيقي داخلي ناضــج يمتلك شــروط ديمومته من داخل حركة الإقتصــاد الداخلي لكي تكون قادرة على توليد إيراد ضــريبي ذو ديمومة و إســتقرارية عالية لا تتأثر كثيراً بتذبذبات سوق النفط.

الكلمات المفتاحية: الاســتدامة المالية، الموازنة العامة، الدين العام، عرض النقود، النفقات العامة.

Abstract

The research aimed to measure and analyze the impact of the most important monetary and financial variables on the financial sustainability of the Libyan economy, and the research relied on the use of an analytical and econometric approach to determine the effects of money supply and public expenditures on financial sustainability during the research period 1988-2017 and the research concluded that increasing the money supply limits The state's ability to achieve financial sustainability in the long term, while public expenditures contribute to enhancing the state's ability to achieve financial sustainability, and for the purpose of achieving financial sustainability conditions, and therefore it is recommended that the research should diversify the sources of public budget financing, and it must be available in Economy real tax vessels mature reflect the existence of real activity has a mature internal conditions within the lifetime of the movement of the internal economy in order to be able to generate tax revenue with a high permanence and stability of not much affected by the oil market fluctuations.

Key words: *financial sustainability, general budget, money supply, public expenditures.*
JEL: E61,H62,H63,E51,H72

مقدمة:

من المَعلوم إن الإقتصـاد الليبي يعاني كثيراً من إختلالات إقتصـادية مختلفة، وعلى رأسـها السـياسـات النقدية والمالية التوسـعية التي قد تؤدي إلى زيادة حجم النقود والتوسـع في حجم الدين العام، ومن ثم سـينعكس ذلك سـلباً على مجمل المتغيرات الإقتصادية الكلية ويضعف عمل السياسة النقدية.

لذا من الضـروري أن تعمل الحكومة على التنسـيق والتناغم بين سـياسـاتها المالية والنقدية، وبما يؤدي إلى تحقيق نمو مستدام لا يستند إلى توسع مفرط في الإنفاق العام، أو زيادة متواصلة في نسبة الدَين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

لذا تم قياس وتحليل اثر المتغيرات الاقتصـادية على الإسـتدامة المالية في ليبيا من خلال إختبار ARDL من أجل معرفة العلاقة بين كل متغيرين من المتغيرات الإقتصـادية والمالية الرئيسـة (الناتج المحلي الإجمالي، النفقات العامة، عرض النقود، الدَين العام، عجز الموازنة)، والتوصـل إلى بعض الخصـائص المشـتركة التي أدت إلى تعزيز الإسـتدامة المالية هذا من جهة ومن جهة أخرى بين بعض المتغيرات التي أظهرت نتائجها إلى عدم وجود إستدامة مالية.

ولأجل التطلع إلى نظرة مسـتقبلية لتحقيق الإسـتدامة المالية في ليبيا، ضـرورة اللجوء إلى الدَين العام الداخلي وذلك من خلال بناء إستراتيجية لإقامة سوق للسندات الحكومية ، وهذا يزيد من قدرة الحكومة على تمويل دَينها من خلال الأسواق المالية، وخاصة إذا كانت تتمتع بسهولة الوصول اليها والإعتماد عليها كسوق كفوء ومتطور، وبالتالي يمكن أن يكون سوق الدَين وسـيلة لإصـلاح القطاع المالي من خلال تعزيز هيكلته، وهذا من شـأنه أن يوفر مصـادر تمويل إضـافية للحكومة، وبالتالي يعمل كمصـدر للإسـتقرار الإقتصـادي من خلال دعم النمو عن طريق تعاون القطاعين العام والخاص وتوجيهها نحو تحسين الإستدامة المالية.

2-1 مشكلة البحث:

يعاني الاقتصـاد الليبي كغيره من الدول النامية من مشـكلة زيادة النفقات العامة بصـورة غير مدروسـة بحيث أدت إلى تزايد نسـب عجز الموازنة الى إلى الناتج المحلي الإجمالي الى اكثر من 3% وذلك منذ عام 2014 واخذ في التزايد الى ان وصـل اقصاه عام 2016 بنسبه تقدر ب 91.53%، بينما تجاوز الدين المحلي حدوده الآمنه عند 295% كنسبه من الناتج المحلي الاجمالي عام 2017 مما أثر سـلباً على وضـع الإسـتدامة المالية(**ديوان المحاسـبة الليبي، 2017، ص – ص: 12- 20)** مما يدفعنا الى التساؤل التالي:

- ماهي اهم المتغيرات النقدية والمالية المؤثرة على الاسـتدامة المالية في الاقتصـاد الليبي؟ والذي ينبثق منه اسـئلة فرعية تبحث الدراسة عن الاجابة عليها:
- ماهي طبيعة العلاقة التى تربط بين المتغيرات النقدية والمالية والاستدامة المالية في الادبيات الاقتصادية؟
- ماهية الآثار النقدية والمالية على الاستدامة المالية في الاقتصاد الليبي؟

3-1 هدف البحث :

تتضـح أهمية البحث من حقيقة الدور الذي تمارسـه السـياسـة النقدية والسـياسـة المالية على الاسـتدامة المالية لإقتصادات الدول النامية، التي تنشـط فيها هذه السياسة بشكل كبير، لذلك فان وجود سياسة مالية مستدامة يعني إن الإقتصـاد يسـير بالإتجاه الصـحيح وإن هناك إسـتغلال فعال للموارد الإقتصـادية المتاحة يتمثل في معدلات نمو ناتج مرتفعة . ومن ثم يهدف البحث إلى:

1. معرفة العلاقة بين المتغيرات الرئيسة للسياسة النقدية والمالية المؤثرة على الإستدامة المالية.

2. قياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات النقدية والمالية الرئيسة المؤثرة في الإستدامة المالية في ليبيا.

5-1 فروض البحث :

يفترض البحث أن المتغيرات المالية والنقدية تتباين في قدرتها على التأثير بشكل مباشر في رفع قدرة الحكومة على الأستمرار في الإيفاء بألتزاماتها الحالية والمستقبلية ومن ثم تحقيق مستوى عالي في الإستدامة المالية وينبثق عن هذه الفرضية:

- ان النفقات العامة تساهم في تعزيز عجز الموازنة وبالتالي تحد من قدرة الدولة على تحقيق الاستدامة المالية.
- يساهم الاستقرار النقدي من خلال تخفيض عرض النقود في تحقيق الاستدامة المالية.

6-1 منهجية البحث ومصادر البيانات:

إعتمد البحث على المنهج التحليلي في ربط العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الرئيسية والإستدامة المالية، وتحليل مؤشراتها، من خلال التطبيق على الفترة 1988-2017 في الاقتصاد الليبي. بالاضافة الى استخدام التحليل القياسى لإختبار فرضية الدراسة. حيث تم استخدام اختبارات جذر الوحدة لمعرفة مدى سكون المتغيرات كخطوة اولية من خطوات الاختبار، واستخدام نموذج ARDL للتعرف على العلاقة بين المتغيرات المستقلة (النفقات العامة ، وعرض النقود) وبين المتغير التابع (الاستدامة المالية). وذلك باستخدام البيانات الثانوية الدولية الصادرة عن الامم المتحدة.

وبغية تحقيق اهداف البحث فقد تم تقسم البحث **كمايلي**:

أولا: العلاقة بين المتغيرات النقدية والمالية والاستدامة المالية في الادبيات الاقتصادية(اطار نظرياً).

ثانيا: قياس وتحليل اثر المتغيرات النقدية والمالية على الإستدامة المالية في ليبيا.

أولا: العلاقة بين المتغيرات النقدية والمالية والاستدامة المالية في الادبيات الاقتصادية(اطار نظرياً):

في ظل الإهتمام العالمي بمفهوم الإستدامة المالية (Fiscal Sustainability)، والترابط الشديد بين عناصر المالية العامة وأداء الإقتصاد الكلي، فقد برز مفهوم الإستدامة المالية باعتبارها قضية رئيسة في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة من القرن المنصرم، بسبب الإختلال الشديد في الأوضاع المالية الذي لحق بالكثير من الدول وبعد الأزمة المالية والإقتصادية العالمية (1929)، وكذلك بسبب الإرتفاع المضطرد في حجم التكاليف المالية اللازمة للإنتاج على المدى الطويل نتيجة زيادة ندرة الموارد الإقتصادية.

وفي ذات السياق اصبحت دراسة إدارة الدَين العام ترتكز على الإنتقال من مفهوم الإستدامة المالية الى مفهوم الإستدامة الإقتصادية، حيث جاءت في اطار ابراز كيفية وضع هدف تخفيض الدَين العام ضمن الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، وذلك من خلال تطبيق أهم المبادئ التوجيهية التي تضمنها الدليل لإدارة الدَين العام، مثل تخفيض تكلفة الإستدانة، تحقيق التوازن في هيكل آجال الدَين ، تطوير سوق ثانوية لتداول الأوراق المالية الحكومية. فضلاً عن الإلتزام بتطبيق مجموعة من الشروط من بينها أن يكون الدَين العام أقل من (60%) من حجم (GDP) مع وجود نسبة العجز في الموازنة العامة في حدود (3%) أو أقل. وتوصل الباحث الى خلاصة مفادها، إن محاولة وضع نسبة ثابتة غير مرنة للحد الآمن للدَين العام المحلي سواء من حيث المكان أو الزمان أمراً غير صحيح إقتصادياً، إذ تختلف تلك النسبة لنفس الدولة من مدة إلى أخرى ، فقد اوصت العديد من الدراسات بان يجب أن تكون هناك مرونة وسماح لتلك النسبة بالتغير لتتوافق مع الظروف الإقتصادية المتغيرة سواء صعوداً أو هبوطاً..(**سليمان، عمرو محمد محمود، 2013**)، **وكنتيجة** لماسبق ... فأن إدارة الدَين العام لابد أن لا تكتفي بالإستناد إلى مفهوم الإستدامة المالية فحسب، بل أنه يجب الإعتماد على مفهوم الإستدامة الإقتصادية التي تحقق الإستقرار الديناميكي للاقتصاد.

لذلك شهدت المدة الحالية إهتماما متزايداً بتحليل نتائج السياسات المالية وتقييم أثر هذه السياسات على الوضع المالي للحكومة، وإحتلت العديد من القضايا في هذا المجال مكانه مهمة في الدراسات الإقتصادية والمالية المعاصرة وكان من بينها إستدامة الوضع المالي للحكومة ،إذ تسعى معظم الحكومات لتحقيق وضعية الإستدامة المالية وفي هذا القسم يتم البحث بعرض المفاهيم والعلاقات المختلفة للاستدامة المالية في ضوء الادبيات الاقتصادية والدراسات السابقة كالتالي:

1-1 الاستدامة المالية في الادبيات الاقتصادية:

في ظل الإطار الفكري لم يعط **الكلاسيك** أية أهمية لدراسة طبيعة وتوزيع ومحددات الإنفاق العام بين مختلف القطاعات الإقتصادية حياد الإنفاق العام: بمعنى عدم وجود أي تأثير له على المجال الإقتصادي والإجتماعي نظراً لاعتقادهم بأن تدخل الدولة سوف يؤدي إلى إخلال في التوازن العام. حيث تركز المدرسة في الاتي:

- أولوية النفقات في التقدير: يقلل التقليديون من دور الإيرادات في تغطية النفقات المحددة مسبقاً.
- تقديس مبدأ توازن الموازنة :الأهتمام بالتوازن المحاسبي للموازنة العامة (تساوي جانب الإيرادات العامة مع جانب النفقات العامة) أي عدم قبول عجز ولا يسمح بتكوين فائض(ناشد، سوزي عدلي،2000،ص 23).

اما بالنسبة للمدرسة **الكنزية** فقد تتبنت وجهة نظر أخرى مفادها إنه ليس بالضرورة توازن سنوي في الموازنة العامة، وإنما ضرورة العمل على تحقيق توازن إقتصادي على المدى المتوسط. من خلال تحفيز النشاط الإقتصادي باللجوء إلى إحداث زيادة مقصودة في النفقات عن الإيرادات المتوفرة (عجز متعمد)(*) ويتم تغطية تلك الزيادة بوسائل عديدة لعل أهمها الدَين العام الداخلي.

وترى المدرسة **النقدية** أنه لا يمكن معالجة العجز في الموازنة العامة دفعه واحدة, وفي الأجل القصير, بل ينبغي تبنى سياسة إقتصادية صارمة, يكون هدفها الرئيسي التخفيض التدريجي لنسبة هذا العجز بالنسبة للناتج الإجمالي ,وذلك بتطبيق إجراءات تخفيضه على الإنفاق العام الجاري ,خاصة في شقه الإجتماعي لأنه في رأيهم يعيق معدلات النمو وكذلك تخفيض الإستثمارات العامة[1] (مشروب، إبراهيم،2002، ص50).

ركزت دراسات كثيرة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي في إدارة الدَين العام على مايعرف بالإستدامة المالية, إذ يعد الدَين العام محققاً للإستدامة المالية في حالة، إذا كان يحقق شرط القدرة على سداد الديون (Solvency Condition fiscal). ولكي يتحقق هذا الشرط يجب أن يكون هناك في المستقبل فائض أولي في الموازنة يكفي لسداد هذا الدَين، سواء القيمة الأساسية له، أو الفوائد المترتبة عليه، أي إن هذا الشرط يقتضي أن يكون حجم الدَين الحالي بالإضافة الى القيمة الحالية المخصومة للإنفاق لا تتعدى القيمة الحالية للعائد. وبمعنى آخر أن لا تزيد القيمة الحالية للدَين عن القيمة الحالية المخصومة لإجمالي العوائد مطروحاً منها الإنفاق غير الشامل على الفوائد.(wyplosz, Charles ,2005). ويشتق قيد الموازنة الزمني للموازنة الحكومية كالآتي:

$$Bt+1=RtBt+Dt.....(1)$$

إذ أن :

Bt: الدَين العام (المصدر الأول من أذون الخزانة)

Dt: عجز / فائض الموازنة الأولى

Rt: معامل الخصم بين الفترتين t+1,t

وبحل المعادلة رقم(1) يكون قيد الموازنة الزمني هو:

(*) العجز المتعمد : والذي يقصد به التوسع في زيادة الإنفاق الحكومي المتوقع خلال مدة الموازنة عن الإيرادات المستقبلية المحتملة.

$$Bt = \sum r\,(t, t+j)^{-1} Dt + 1 + \lim r\,(t, t+T)^{-1} BT + t + 1$$

$$r(t, t+j) = \pi rt + k \quad \text{.....(2)}$$

إذ أن:

r(t,t+j): معامل الخصم بين الفترتين t+j,t

وعليه فأنه من خلال المعادلة رقم (2) فإن تحقيق الإستدامة يتطلب أن تزيد القيمة الحالية لفائض الموازنة الأولي المستقبلي عن القيمة الحالية للعجز الأولي المستقبلي بما يكفي لتغطية الفارق بين حجم الدَين العام في أول المدة والقيمة الحالية لحجم الدَين العام في نهاية المدة . ولكي يتحقق هذا فإنه يجب أن لا تقوم الحكومة بسداد الدَين من خلال الإستدانة لسداد مدفوعات الدَين ، وبذلك يتحقق قيد الموازنة الزمني عندما يؤول حجم الدَين العام إلى الصفر في نهاية المدة ، كما في المعادلة:

$$\lim r\,(t, t+T)^{-1} BT + t + 1 = o \ldots\ldots (3)$$

وبالتالي فإن شرط الإستدامة وفقاً لقيد الموازنة الزمني يقتضي أن تحقق الحكومة في المستقبل فائضاً في الموازنة العامة يكفي لسداد هذا الحجم من الدَين العام.

وهو ماجاء به كل من (Mendoza) و (Oviedo) حيث أوضحا أن تحقيق الإستدامة مرتبط بالقدرة على سداد الديون , والمرتبط بنوعية الإيرادات والنفقات الحكومية في الحاضر والمستقبل (سليمان، عمرومحمد، 2012، ص 286).

في مجال المالية العامة فأن إستخدام مفهوم الإستدامة بدأ من منتصف الثمانينات من القرن الماضي في كثير من البحوث التجريبية، التي أنبرت لقياس وتحديد مؤشرات الإستدامة في السياسة المالية لكثير من الدول المتقدمة , إذ أصبحت إستدامة المالية العامة, من أكثر المواضيع جدلاً لانها تعبر عن التحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدول، نتيجة لتصاعد مستويات العجز والدَين الناشئ عن الإفراط في الإنفاق العام، الأمرالذي يعني تفاقم العبء المالي الذي يمكن أن تتحمله الأجيال القادمة بشكل يحد من مستويات الرفاهية لديها نتيجة لتحمل أعباء قرارات لم يشاركوا في إتخاذها.

وفي ضوء ذلك, تعددت مفاهيم الإستدامة المالية, فقد أستند بعضها إلى الربط بين تعريف الإستدامة والقيد الزمني للموازنة[2], بينما إتجه فريق آخر الى الإعتماد على قواعد المالية العامة (public Finance Rules) في تحديد ماهية الإستدامة المالية , إلا إن التطور الكبير في حجم وطبيعة دور الدولة دفع بالأدبيات الإقتصادية الى إستعراض مفهوم الإستدامة في إطار مايعرف بالتحليل الحديث . وعلى الرغم من تعدد التعريفات, إلا إنه يمكن القول بأنها تتفق جميعاً على إن الشرط الأساسي لضمان إستدامة المالية العامة يتمثل في تقييم مدى قدرة الحكومة على الإستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها ماليتها العامة , وتمويل برامج الإنفاق العام المختلفة دون التعرض لحالات التعثر المالي والعجز عن السداد.

ويتفق هذا مع ما تبناه صندوق النقد الدولي، إذ أوضح إن مفهوم الاستدامة المالية هو (الوضع الذي يستطيع المقترض أن يستمر في خدمة ديونه دون الحاجة الى إحداث تغيير جوهري في النفقات والإيرادات العامة مستقبلاً) (**Izquierdo and panizza**,2004) ، وبمعنى آخر أن الإستدامة المالية تقتضي عدم تراكم عجز الموازنة العامة حتى لاتضطر الدولة إلى إعادة هيكلية وترتيب أولويات الإنفاق وآليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونيتها.وقد عمد بعض الفكر الإقتصادي الى الربط بين الإستدامة والإقتراض كأداة لتقليل التشوهات الإقتصادية للأنظمة الضريبية،

2- **(*)** القيد الزمني للموازنة : هو أن قيمة العجز الأولي تساوي الفرق بين قيمة عجز الموازنة ومدفوعات الفائدة على رصيد الدَين في المدة الزمنية السابقة .

فيما يعرف بالنموذج (تسليس العبء الضريبي) والذي يسمح للحكومة بتحقيق عجز مؤقت في الموازنة عند حدود معينة مع توضيح أسباب هذا العجز والإطار الزمني الذي يتم من خلاله العودة مرة أخرى الى وضع التوازن .وقد حددت إتفاقية مايسترخت(1992)، وميثاق الإستقرار والنمو (stability and Growth Pact) والتي تشترط أن لا تزيد نسبة الدَين للناتج المحلي الإجمالي (60%) وأن لا تزيد نسبة عجز الموازنة عن (3%) من الناتج لضمان تحقيق الإستدامة المالية(البغدادي، مروة فتحي، 2013،ص 411).

إلا إن هذه القواعد ليست شرطاً ضرورياً لتحقيق الإستدامة, ففي ظل تجاوز النسب المقررة للدَين والعجز بموجب تلك القواعد , فأن الحكومة يمكنها الوصول الى معدلات النمو التي تضمن تحقيق الإستدامة.

وأخيراً , أرتبط مفهوم الإستدامة بأساليب التحليل المالي الحديثة وماتستند اليه من ضرورة تقييم الأرصدة والأصول والإلتزامات الحكومية وتحليل موازناتها العامة, وما إذا كان رصيد صافي الثروة الحكومية يحقق قيمة سالبة أو موجبة. ويشترط لتحقيق الإستدامة المالية إذا كان هذا الرصيد سالباً أن تكون القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية للايرادات أكبر من القيمة الحالية لتدفقات الإنفاق المستقبلية ، كما يشترط أيضاً لتحقيق الإستدامة الحفاظ على ثبات نسبة صافي الثروة للناتج المحلي الإجمالي في عدم توقع إستحقاق أي إلتزامات مالية, وفي حالة إستحقاق تلك الإلتزامات يتطلب ذلك تزايد نسبة صافي الثروة على نحو مستمر(شحاته، لبنى عبداللطيف،2005،ص ص: 3-4).

2-1 الدراسات والبحوث السابقة:

هناك العديد من الدراسات والبحوث النظرية التي إختصت بالسياسة المالية وخاصة بمجال ترشيد الإنفاق العام على الصعيد الإقتصادي العالمي وإقتصاديات الدولة النامية، اما الدراسات في مجال إستدامة السياسة المالية إذ يلاحظ ومنذ مطلع التسعينات من القرن المنصرم توفر قدر هام من الدراسات التجريبية المتعلقة بقابلية إستدامة الدَين العام خصوصا ما يتعلق بالدول المتقدمة. وعليه سيتم إستعراض أبرز الدراسات والبحوث التي لها علاقة بموضوع الدراسة:

فقد اهتمت **(البغدادي، مروة فتحي السيد،2013)** بدراسة مؤشرات الإستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر، حيث أوضحت أن التحليل الدقيق للإستدامة المالية يقتضي دراسة المخاطر المالية والإلتزامات التي تؤثر على الوضع المالي للدولة، إذ إن كثير من السياسات والقرارات التي تتخذها الحكومة مستهدفة بها خفض عجز الموازنة العامة للدولة تجسد في الواقع مايعرف بمفاهيم الوهن أو الخداع المالي (Fiscal Illusion) والتي ينتج عنها العديد من المخاطر التي تهدد وضع الدولة.

وقد إستنتجت أن تطور مفهوم الإستدامة المالية من مرحلة زمنية الى أخرى ، قد أنعكس ذلك على مؤشرات قياسية، والتي تتطور من الربط بين الإستدامة والقيد الزمني للموازنة ثم تحليل جانبي الإيرادات والنفقات العامة، وتحليل الإصول والإلتزامات إذ تتأثر الإستدامة المالية بأي سياسة حكومية تؤدي إلى خفض الإصول الحكومية أو زيادة إلتزاماتها، كما يمثل هيكل الدَين المحلي خطراً مستقبلياً على سياسات المالية العامة.

كما هدف **(الشلال، مهند عزيز،2014)**، الى قياس وتحليل الإستدامة المالية بإعتماد القيمة الحالية لقيود الموازنة لدول مختارة للفترة (1990-2010)، وتوصلت الدراسة الى أن متغيري معدل النمو ومعدل الفائدة الحقيقيين هي الأكثر تأثيراً على مسار الإستدامة المالية بإفتراض ثبات العوامل الأخرى، وأستحوذت مؤشرات الدَين العام على حيز مهم في التعبير عن وجود الإستدامة المالية من عدمها ، وبين أن طريقة القيمة الحالية لقيود الموازنة (PVBC) هي من الطرق المهمة في قياس الإستدامة المالية القائمة على التحليل الديناميكي لسلوك بعض المتغيرات المالية ، وتتحقق الإستدامة المالية عندما تكون القيمة الحالية لمجموعة الإيرادات القادمة ناقصاً النفقات أقل من مستوى المديونية الأولى وهذا يعني أن الحكومة تستطيع الوفاء بإلتزاماتها المستقبلية.

واظهرت دراسة (**محمد، بن عزة، 2015)** باستخدام اسلوب VAR الى أن إصلاح الموازنة العامة بأدخال نظام الإدارة بالأهداف والإنتقال من تبويب الموازنة العامة على أساس البنود إلى الإعتماد في التبويب على أساس البرامج ، وتفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة والمؤسسات الرقابية ، ومعايير تقييم أداء البرامج الإنفاقية ، وإعادة العمل بقانون ضبط الموازنة ، وكذلك إعتماد أدوات تمويلية جديدة تكرس عدم الإعتماد على الإيرادات النفطية بنسب كبيرة في تمويل النفقات العامة لتجنب التقلبات في أسعار البترول.

بينما اهتمت العديد من الدراسات باستخدام نموذج **ARDL** دراسة (**Mohammad,Abubaker.K,2016)** حيث استهدفت الدراسة تحليل نموذج الدين الحكومي في ماليزيا والاستدامة المالية واعتمدت في ذلك على نسبة الدين الى الناتج المحلي كدليل على الاستدامة المالية في ماليزيا وتوصلت الى ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الاستدامة المالية والنشاط الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي) اى ان كلما زاد الناتج المحلي انخفضت نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي تتحقق الاستدامة المالية في الاقتصاد الماليزي، وأكدت دراسة(**عطية، على، 2019)** بان الانفاق العام يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا في الاجل القصير، كما اوصت الدراسة بترشيد الانفاق العام والتركيز على الانفاق الاستثماري بنسبة اكبر من الانفاق الاستهلاكي.

ثانيا: قياس وتحليل اثر المتغيرات النقدية والمالية على الإستدامة المالية في ليبيا

1-2 قياس اثر السياسة النقدية والمالية الرئيسة المؤثرة على الإستدامة المالية في ليبيا

من أجل معرفة العلاقة بين أهم المتغيرات الرئيسية للدراسة هي، فائض / عجز عجز الموازنة ، معدل نمو النفقات العامة، معدل نمو النقود، ولغرض معرفة ماهية وطبيعة العلاقة لتحديد أي من هذه المتغيرات(المستقلة) النقدية والمالية يؤثر بشكل مباشر على (المتغير التابع) الاستدامة المالية (فائض /عجز الموازنة العامة) في الاقتصاد الليبي، لابد من الاستعانة ببعض الاختبارات القياسية المتعلقة بتحليل السلاسل الزمنية (Time Series)، من خلال اختبار سكون هذه السلاسل من جهة و اختبار التكامل المشترك بينهما من جهة أخرى باستخدام نموذج ARDL، ثم سنركز على قياس العلاقة وتحليل نتائجها في ليبيا خلال فترة الدراسة (1988-2017).

2-2 توصيف النموذج :

تستند مرحلة توصيف النموذج القياسي على منطق النظرية الاقتصادية وأن نموذج الدراسة (اثر المتغيرات النقدية والمالية على الاستدامة المالية في ليبيا) يستند الى العلاقة الدالية التى تعبر عن اثر السياسة النقدية والمالية على الاستدامة المالية في الاقتصاد الليبي، والمعادلة التالية تمثل الصيغة الرياضية للنموذج القياسي العام الذي تم الاعتماد عليه في تقدير هذه العلاقات بين متغيرات النموذج.

$$y_t = b_0 + \sum b_1 \chi_1 + \sum b_2 \chi_2 + u$$

حيث:

(y_t) : يمثل المتغير التابع الاستدامة المالية (فائض/ عجز الموازنة العامة) في السنة t.

(b_0) : هي ثابت الدالة.

(b) : هي ميل الدالة، والتي تعكس علاقة الانحدار بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

(X1) : يمثل معدل نمو الانفاق العام.

(X2): يمثل معدل نمو عرض النقود.

(u) : متغير عشوائي يعكس كل العوامل الأخرى التي لم تُدرج في النموذج.

إن أسـباب إختيار المتغيرات المذكورة في المعادلة الرياضـية وهي عجز الموازنة و معدل نمو الانفاق العام ومعدل نمو النقود، فضـلاً عن إسـتعمالها في الكثير من البحوث والدراسـات الإقتصـادية ذات العلاقة في تمثل اهم المتغيرات المالية والنقدية حيث يُعبر كل من :

أ. فائض /عجز الموازنة العامة (DF): يمثل الزيادة في مجموع إنفاق الحكومة على الإيرادات الحكومية، أي عندما تنفق الحكومة أكثر مما تحصـل عليه ، ومن أبرز أسـباب عجز الموازنة في دول العينة هو تزايد النفقات العامة وإنخفاض الإيرادات العامة.

ب. الإنفاق العـام (PEX) :يمثل إجمالي النفقات العامـة، إذ إن ارتفاع حجم الإنفاق العـام في ظل انخفاض حجـم الإيرادات العامـة يدفع بالـدول الى اللجوء الى الديون لغرض تسديد حجم النفقات العامـة (Mohame Abdel Rahman Salih,2012).

ج. عرض النقود m2: يمثل عرض النقود بمعناها الواسع.

3-2 اختبارات جذور الوحدة:

مما سـبق، تمثل تلك المتغيرات التي تعكس المتغيرات النقدية والمالية والاسـتدامة المالية، وذلك لكي تتمكن الاختبارات من التوصل إلى نتائج منطقية معبرة عن مشكلة الدراسة ، حيث سيتم اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مع قياس وتحليل اثر اهم المتغيرات النقدية والمالية على الاسـتدامة المالية في ليبيا باسـتخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنيـة الموزعـة (ARDL)،Autoregresive Distribute Lag، حيـث أنـه تتم التفرقـة بين الأنواع من نمـاذج التباطئات الموزعة وتعتمد الدراسـة في القياس والتحليل على النوع الأول للنماذج والذي تعتمد القيمة الحالية للمتغير التابع فيه على المجموع المرجح للقيم الحاضرة والماضية للمتغير المستقل، بالإضافة إلي عنصر الخطأ العشوائي ويسمى هذا النوع بنماذج المتباطئات الموزعة أو نماذج المتغيرات المسـتقلة المتباطئة **(الفاخري، محمود سـعيد، 2016، ص: 378)**:

$$y_t = a + \sum_{i=0}^{k} \beta_1 x_{t-i} + u_t$$

أ- عرض السلاسل الزمنية :

نبدأ بالتعرف علي الشـكل البياني لكل المتغيرات المسـتخدمة في التحليل والاختبار حيث تظهر الاشـكال المبينه بصـورة واضحة عدم اسـتقرار بعض السـلاسـل، ولكنها لا تبين هل يعود عدم الاسـتقرار لوجود جذر الوحدة أم لا، ومن ثم لابد من اختبار جذر الوحدة.

شكل رقم (1) نمو الانفاق العام ونمو عرض النقود وعجز الموازنة كنسبه من الناتج المحلي الاجمالي للفترة (1988-2017)

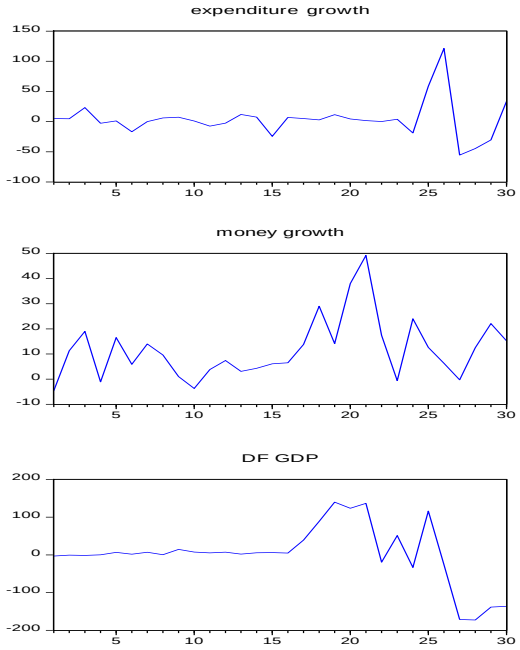

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews10

ب - فحص الاستقرارية بواسطة اختبار (ADF)

إنّ النتائج التي تم التوصل اليها من فحص استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج للفترة (1988-2017) كانت على النحو الآتي:-

الجدول (1) نتائج الاستقرارية بحسب اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة للفترة (1988-2017)

المتغير	المستوى			الفرق الأول		
	Prob			Prob		
	Int.	Int.+ T	Non	Int.	Int.+ T	Non
EXP	(0.0001)*	(0.0090)*	(0.0000)*	(0.0004)*	(0.0164)*	(0.0000)*
M2	(0.0100)*	(0.0363)*	(0.0313)*	(0.0000)*	(0.0001)*	(0.0000)*
DF-GDP	(0.3467)	(0.5489)	(0.0536)*	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 . (*) تعني المعنوية عند (5%)

إنّ استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة قد تم فحصها باختبار (ADF) وقد تبين بأن السلاسل الزمنية للاستدامة المالية(نسبة فائض/ عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي) (EXP) قد استقرت عند المستوى وعند الفرق الأول عند الصيغ الثلاث (الحد الثابت - الحد الثابت مع إتجاه زمني، بدون الحد الثابت، والحد الثابت مع الإتجاه الزمني) وكما هو مبين في الجدول (1) إذ أن الاحتمالية معنوية عند (5%).

أما بالنسبة للسلاسل الزمنية لمتغير عرض النقود (M2) فقد استقرت عند المستوى وعند الفرق الاول بالصيغ الثلاث عند احتمالية (5%)، وبذلك تصبح السلاسل الزمنية مستقرة (ساكنة) عند (I(1).

أما السلاسل الزمنية لمتغير الاستدامة المالية(فائض/عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) (DF-GDP) فقد استقرت سلسلة الإنفاق عند المستوى (بدون الحد الثابت) واستقرت أيضاً عند الفرق الأول مستقرة عند احتمالية (5%) بالصيغ الثلاث، وبذلك أصبحت السلاسل الزمنية لمتغير الاستدامة المالية (DF-GDP) مستقرة (ساكنه) أي ((I(1)).

ج- فحص الاستقرارية بواسطة اختبار (PP)

إنّ النتائج التي تم التوصل اليها من فحص استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج اثر السياسة المالية والنقدية على الاستدامة المالية للفترة (1988-2017) كانت على النحو الاتي:

الجدول (2) نتائج الاستقرارية بحسب اختبار (PP) لمتغيرات الدراسة للفترة(1988-2017)

المتغير	المستوى			الفرق الأول		
	Prob			Prob		
	Int.	Int.+ T	Non	Int.	Int.+ T	Non
EXP	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*
M2	(0.0103)*	(0.0366)*	(0.0472)*	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*
DF-GDP	(0.3319)	(0.5912)	(0.0491)*	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 .

إنّ استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة تم فحصها باختبار (PP) وقد تبين بأن السلاسل الزمنية لمتغير السياسية المالية(معدل نمو الانفاق العام) (EXP) قد استقرت عند المستوى والفرق الاول بالصيغ الثلاث عند احتمالية (5%)، كما استقرت السلاسل الزمنية لمتغير السياسية النقدية معدل نمو عرض النقود (M2) عند المستوى عند الصيغ الثلاث واستقر ايضا عند الفرق الأول بالصيغ الثلاث (الحد الثابت، الحد الثابت مع إتجاه زمني - دون حد ثابت)، وكما هو مبين في الجدول (2). كما أن السلاسل الزمنية للمتغير الاستدامة المالية عجز الموازنة(DF-GDP) استقرت في المستوى عند الصيغة(بدون الحد الثابت والزمن)، لذا تم إجراء الفرق الأول لها حيث استقرت بالصيغ الثلاث عند احتمالية (5%)، وبذلك أصبحت السلاسل الزمنية للمتغيرات (نمو الانفاق العام ونمو عرض النقود وعجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي) مستقرة (ساكنه) أي ((I(1)).

4-2 تأثير المتغيرات النقدية والمالية على الاستدامة المالية في الأجل الطويل للفترة (1988-2017) :

اهتمت العديد من الابحاث بتوضيح الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه المتغيرات النقدية والمالية في المحافظة على مستويات مستقرة للاستدامة المالية، فان البحث يهتم بإبراز اثر السياسية النقدية والمالية وتوضيح مدى مساهمته في الاستدامة المالية على المدى الطويل في الاقتصاد الليبي، وفي هذا السياق القياسي يستخدم البحث الفرضية السابقة، التي تنطلق من أن معدل نمو الإنفاق العام يساهم إيجاباً في الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل وبالتالي يخفض من نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي ويعكس ذلك ان للانفاق العام دور في زيادة الناتج المحلي وبالتالي المحافظة على مستويات مستقرة للاستدامة المالية، كما يركز البحث على إبراز العلاقة بين نمو عرض النقود وتوضيح اثره على الاستدامة المالية في المدى الطويل في الاقتصاد الليبي، وذلك باستخدام منهج التكامل المشترك **(بن عناية، جلول،2005، ص125)** للعلاقة بين المتغيرات على المدي الطويل اتضح الآتي:

أ- **الدلالة الإحصائية للنموذج:**

تشـير النتائج بالجدول رقم (3) إلى قوة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المسـتقلة والمتغير التابع، أى أن التغيرات في الاسـتدامة المالية راجعة إلي التغيرات في كل من معدلات نمو الإنفاق العام ومعدلات نمو عرض النقود، وبدراسـة تأثير معدل نمو الإنفاق العام على الاستدامة المالية في الأجل الطويل يتضح من النتائج أن للإنفاق العام أثر علي الاستدامة في الأجل الطويل وذلك يعني وجود تكامل مشترك ونلاحظ أن كل المتغيرات ذات دلالة إحصائية.

الجدول(3) نتائج اختبار العلاقة في الاجل الطويل Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship F-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.35	2.63	10%	6.804644	F-statistic
3.87	3.1	5%	2	K
4.38	3.55	2.5%		
5	4.13	1%		
	Finite Sample: n=35		27	Actual Sample Size
3.623	2.845	10%		
4.335	3.478	5%		
6.028	4.948	1%		
	Finite Sample: n=30			
3.695	2.915	10%		
4.428	3.538	5%		
6.265	5.155	1%		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 .

ب- **الدلالة الاقتصادية للنموذج:**

يتضـح من الجدول(4) أن لمعدل نمو الإنفاق العام تأثير إيجابي على الاسـتدامة المالية حيث ان بزيادة الانفاق العام بنحو مليار دينار يؤدي الى الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تخفيض نسـبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 3.03 مليار دينار وذلك يعكس المساهمة في المحافظة على الاستدامة المالية في الاجل الطويل، كما يساهم معدل

نمو عرض النقود في زيادة نسـبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي، أى أن عند زيادة معدل نمو عرض النقود بنحو مليار دينار يؤدي إلي زيادة العجز بنحو 1.12 مليار دينار.

جدول (4) أثر المتغيرات النقدية والمالية علي الاستدامة المالية في الأجل الطويل للفترة (1988 -2017)

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
				EXPENDITURE_GROWTH
0.0069	3.031787	1.684916	5.108306	
0.2749	-1.124302	0.955321	-1.074069	MONEY_GROWTH
0.5331	2.298243	17.04930	39.18345	C

EC = DEBTGDP - (5.1083*EXPENDITURE_GROWTH -1.0741 *MONEY_GROWTH + 39.1835)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10

5-2 **تأثير اهم المتغيرات المالية والنقدية على الاستدامة المالية في الأجل القصير للفترة(1988-2017):**

أ- **الدلالة الإحصائية للنموذج :**

يشـير النموذج إلى العلاقـة القويـة بين معـدل نمو الإنفـاق العـام ومعـدل نمو النقود كمتغيرات مسـتقلـة والاسـتدامة المالية كمتغير تابع كما في نتائج الجدول (5) حيث تبين تأثير الإنفاق العام خلال الفترة (1988-2017) علي الناتج المحلي الإجمالي معنوية النموذج ككل عند (F- St 0.000) وتبين أن R^2 = 0.99 والذي يدل على قوة العلاقة بين المتغيرات، ويعني أن المتغيرات تفسر التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 99%.

ب- **التفسير الاقتصادي للنموذج :**

حيث يعكس معامل الانحدار للمتغير المسـتقل – معدل نمو الإنفاق العام عند نفس العام – اثر سـلبي في الناتج المحلي الإجمالي اذ يسـاهم في زيادة عجز الموازنة بمقدار (0.3657) عند مسـتوى معنوية 0.017%، وهذا يعني أنه إذا زاد معدل نمو الإنفاق العام بمعدل مليار دينار واحد فإن هذا سيؤدي إلي زيادة عجز الموازنة بمقدار بـ (0.3657) مليار دينار ليبي. أما بالنسبة لتأثير معدل نمو عرض النقود فقد تبين عدم معنوية عرض النقود على الاستدامة المالية في الاجل القصير.

جدول (5) أثر اهم المتغيرات النقدية والمالية علي الاستدامة المالية في الأجل القصير للفترة (1988 -2017)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	8.043630	0.203901	1.640105	DEBTGDP(-1)
0.5589	-0.594967	0.448165	-0.266644	DEBTGDP(-2)
0.0431	-2.167473	0.332563	-0.720821	DEBTGDP(-3)
0.0179	-2.591171	0.141145	-0.365731	EXPENDITURE_GROWTH
0.0000	6.949861	0.172682	1.200113	EXPENDITURE_GROWTH(-1)
0.0139	2.710763	0.346780	0.940037	EXPENDITURE_GROWTH(-2)
0.2972	-1.071987	0.348034	-0.373088	MONEY_GROWTH
0.0849	1.817546	7.488530	13.61075	C

101.7230	Mean dependent var	0.992321	R-squared
192.5131	S.D. dependent var	0.989492	Adjusted R-squared
9.043794	Akaike info criterion	19.73436	S.E. of regression
9.427746	Schwarz criterion	7399.454	Sum squared resid
9.157963	Hannan-Quinn criter.	-114.0912	Log likelihood
1.884032	Durbin-Watson stat	350.7535	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

وكنتيجة مما سبق أن التغيرات في معدل نمو الإنفاق العام سوف تسبب حدوث تغيرات في الاستدامة المالية بصورة مباشرة وغير مباشرة وذلك يعني انطباق النموذج الكينزي الذي ينص على أن أي زيادة في الإنفاق العام أو تخفيض للضرائب سوف يؤدي في الأجل القصير إلى ارتفاع مستوى الدخل التوازني وبالتالي تخفيض نسبة عجز الموازنة الى الناتج

المحلي الاجمالي.اما بالنسبة لعرض النقود فقد اثبتت النتائج ان لعرض النقود تاثير في الاجل الطويل فقط وذلك ماينطبق مع النظرية الاقتصادية.

6-2 اختبارات تشخيص النموذج:

أ- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

من خلال نتائج التوزيع الطبيعي للبواقي اتضح ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند احتمالية 0.673%

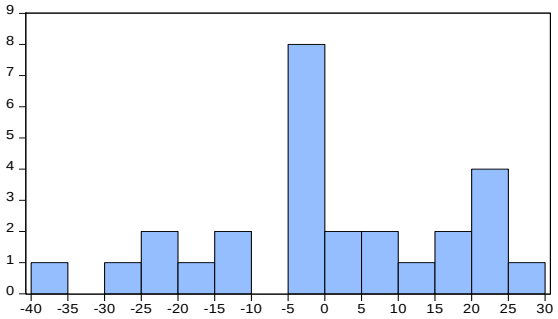

ب- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي:

بتشخيص النموذج المُقدر فقد تبين أن إحصائية اختبار مضروب لاجرانج للارتباط الذاتي بين البواقي Breusch-Godfrey إلى خلو المعادلة المقدرة من مشكلة الارتباط الذاتي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.1801	Prob. F(2,17)	1.899081 F-statistic
0.0850	Prob. Chi-Square(2)	4.930741 Obs*R-squared

ج- اختبار مشكلة عدم تجانس التباين:

تشير نتائج اختبار مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test: ARCH أن بواقي التقدير ذات تباين متجاس.

Heteroskedasticity Test: ARCH

0.5538	Prob. F(1,24)	0.360602 F-statistic
0.5350	Prob. Chi-Square(1)	0.384869 Obs*R-squared

د- أختبار الاستقرارية الهيكلية للنموذج:

تم اختبار المجموع التراكمي للبواقي بإجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات المعادلة المقدرة باستخدام (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMQ) حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة للمعادلة داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% الذي يوضحها الشكل البياني.

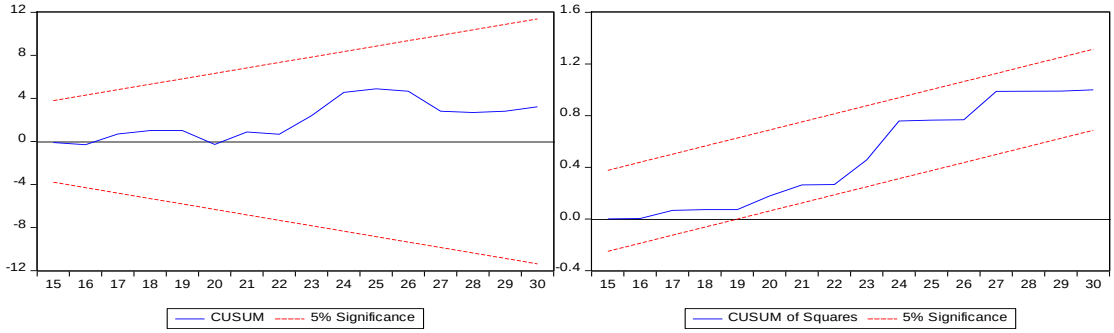

ثالثاً: النتائج والتوصيات:

1- النتائج :

- يتضح من نتائج القياس ان النفقات العامة تؤثر بشكل ايجابي في زيادة الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل وذلك ما ينعكس في تخفيض نسبة العجز / الفائض في الموازنة العامة وهو ما يتفق مع **الفرضية الاولى للدراسة** وبالتالي النفقات العامة في ليبيا تساهم في تحقيق الاستدامة المالية في الاجل الطويل.
- اظهرت نتائج قياس العلاقة بين عرض النقود والاستدامة المالية ان زيادة نمو عرض النقود ادت الى عدم الاستقرار النقدي الذي بدوره يساهم في زيادة العجز والحد من تحقيق الاستدامة المالية في الآجل الطويل وذلك **ما يتفق مع الفرضية الثانية للدراسة.**
- مما سبق نستطيع ان نتواصل الى ان أن عجز / فائض الموازنة العامة في ليبيا يشكل وسيلة لإصلاح القطاع المالي من خلال تعزيز هيكلته , لأن وجودحالة من عدم التوازن الداخلي من شأنه أن يوفر مصادر تمويل إضافية, وبالتالي يعمل كمصدر للإستقرار الإقتصادي من خلال دعم النمو, وهذا يتطلب دعماً و تعاوناً مشتركاً بين القطاعين العام و الخاص لضمان توحيد الجهود و توجيهها نحو تعزيز الإستدامة المالية.
- على الرغم من إدعاء بأن هناك تنسيق بين السلطتين النقدية والمالية إلا إن دور الحكومة الليبية ممثلة بوزارة المالية ضعيف للغاية في التنسيق حول إدارة العجز في الموازنةالعامة والدَين العام ، فالدَين العام هو شأن حكومي وإن مصرف ليبيا المركزي يستحوذ على جزء كبير منه.
- مما لا شك فيه إن ممارسة الإنفاق العام المنفلتة في ليبيا أدت إلى تطور عبء الدَين العام المحلي، مما يعني إن ترشيد الإنفاق العام وفوائض الموازنة هو أحد مؤشرات إستدامة الدَين العام ، وعلى الرغم من إن الإنفاق العام محكوم بعوامل سياسية وإجتماعية وأمنية ، إلا إن الفصل يقتضي ترشيده ووضع معايير محددة لضبطه والحيلولة دون إنفلاته للمساهمة في تقليص هذه الهشاشة.

2- التوصيات :

- لغرض تحقيق شروط الإستدامة المالية, هناك ضرورة لتنويع مصادر تمويل الموازنة العامة, و لابد أن تتوفر في الإقتصاد أوعية ضريبية حقيقية ناضجة تعبر عن وجود نشاط حقيقي داخلي ناضج يمتلك شروط ديمومته من داخل حركة الإقتصاد الداخلي لكي تكون قادرة على توليد إيراد ضريبي ذو ديمومة و إستقرارية عالية لا تتأثر كثيراً بتذبذبات سوق النفط.

- ومن شروط تعزيز الإستدامة المالية في أي بلد، ضرورة تحقيق عدة شروط فيها، لابد من تحقق سلسلة عجز ودَين عام مستقرة في الأجل الطويل، فضلاً عن وجود علاقة تكاملية بين الإيرادات والنفقات العامة طويلة الأجل.
- لابد من الأخذ بنظر الإعتبار خصوصية كل دولة على حدة، وذلك من خلال النظر إلى طبيعة النظام الإقتصادي والسياسي السائد، وبما تمتلكه من موارد وإمكانات، وما تعاني منه من إخفاقات وأزمات، لذا فأن التعامل مع بلد يعيش حالة الإقتصاد الريعي يختلف عن بلد لا يعاني من إختلالات هيكلية ، عند التطرق لموضوعة الإستدامة المالية.

المراجع:

- البغدادي ، مروة فتحي السيد، 2012، مؤشرات الإستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر ، جامعة المنصورة – كلية الحقوق / قسم الإقتصاد والمالية العامة ، مصر ، على الموقع الالكتروني: www.abufara.net/index.php/2012-10-21-10-56-42/2012-10-21-10-57-16/30-2013-07-21-10-85-42/1272-000005.
- بن عناية،جلول،2005، أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية حالة الجزائر، ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر.
- ديوان المحاسبة، تقرير 2017، طرابلس ، ليبيا.
- سليمان، عمرو محمد محمود ،2012، إدارة الدَين العام ، الإنتقال من مفهوم الإستدامة المالية الى مفهوم الإستدامة الإقتصادية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال / قسم الإقتصاد ، القاهرة ، على الموقع الالكتروني: www.abufara.net/index.php/2012-10-21-10-57-16/31-2013-0-21-15-04-22/1268-000001
- الشلال، مهند عزيز محمد, 2014،قياس وتحليل الإستدامة المالية بإعتماد القيمة الحالية لقيود الموازنة دول مختارة للمدة (1990 – 2010) , إطروحة دكتوراه , جامعة بغداد , كلية الإدارة والإقتصاد، قسم الإقتصاد, بغداد.
- عبداللطيف، لبني ، شحاته، عبدالله،2005، قضية الإستدامة المالية والإصلاح المالي في مصر, بحث مقدم لمؤتمر إصلاح المالية العامة في مصر , المؤتمر التاسع لقسم الإقتصاد ،كلية الإقتصاد والعلوم السياسة , جامعة القاهرة.
- عطية، على منصور، 2019، دور الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر.
- الفاخري، محمود سعيد،2016، الاقتصاد القياسي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الطبعة الاولى، بنغازي، ليبيا.
- محمد،بن عزة , 2010، ترشيد سياسة الإنفاق العام بأتباع منهج الإنضباط بالأهداف , إطروحة دكتوراه , كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير , جامعة تلمسان , الجزائر.
- مشروب،إبراهيم، 2002، الإقتصاد السياسي-مبادئ - مدارس-أنظمة ,الطبعة الاولى , دار المنهل اللبناني ,مكتبة المنبع للطباعة والنشر,بيروت.
- ناشد، سوزي عدلي ،2000، المالية العامة –النفقات العامة –الإيرادات العامة-الميزانية العامة ,منشورات الحلبي الحقوقية ,الاسكندرية.

- Charles wyplosz, 2005 , "Debt Sustainability Assessment ; The IMF Approach and Aiternatives , Graduate institute of international studies" , Geneva Economics, HEL working paper NO , 03/2007.
- Izquierdo and panizza,2004, FiscaL Sustainability:"Issues for emerging market countries" , Egyptian of Economic studies, Wp.No,95, Cairo Egypt.
- Mohame Abdel Rahman Salih,2012,The Relationship between Economic Growth and Government Expenditure: Evidence from Sudan, nternational Business Research; Vol. 5, No. 8; Published by Canadian Center of Science and Education.
- Mohammad,Abubaker.K,2016,Malaysian Government Debt:Empirical Analysis For Fiscal sustainability,PHD,Faculty of Economics and Muamalat,University Sanins Islam Malaysia Nilai.
- WWW.UN.ORG

دراسة لقياس ربحية الشركات الاستثمارية باستخدام نظرية تسلسل مصادر التمويل

(دراسة تطبيقية على شركة الاستثمار الوطني خلال الفترة 1994 - 2015)

A study to measure the profitability of investment companies using The pecking order theory

(An applied study on the National Investment Company during the period 1994-2015)

د. رضا منصور شيته

أستاذ مساعد بعلم التمويل

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس

R.shita@uot.edu.ly

أ. وليد رمضان سالم

أستاذ مساعد بعلم التمويل

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس

W.salem@uot.edu.ly

الملخص:

نظراً لأهمية هدف تعظيم الربحية ولما له من أبعاد تسعى الشركات لتحقيقها، وتحظى في الوقت نفسه باهتمام المالكين والمستثمرين والمقرضين لما لذلك من أثر فعال على أداء الشركة ومعرفة مدى استخدامها لمصادر التمويل، مما يطرح تساؤل ما مدى تأثير التنوع في مصادر التمويل على ربحية شركة الاستثمار الوطني؟ عليه هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الهيكل التمويلي وربحية شركة الاستثمار الوطني في ليبيا خلال الفترة 1994 – 2015، من خلال اختبار وتقييم أثر متغيرات الهيكل التمويلي (نسبة الديون إلى حقوق الملكية، ومعدل دوران الأصول) على ربحية شركة الاستثمار الوطني. فكان من أهم النتائج والتفسيرات التي تمّ التوصل إليها من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات وجود ارتباط موجب في حدود (83%)، بين كلٍ من العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول بمعدل دوران الأصول. كما حقق هيكل التمويلي للشركة المتمثل في نسبة الديون على حقوق الملكية ومعدل دوران الأصول مجتمعة تأثير معنوي وقوة تفسيرية معنوية على التوالي، ما نسبته (62.4%)، (57.9%) من الأداء العام للشركة (معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول).

الكلمات الدالة: الشركات الاستثمارية، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، معدل دوران الأصول، نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية

Abstract

Given the importance of the goal of maximizing profitability and its dimensions that companies seek to achieve, and at the same time they receive the attention of owners, investors and lenders, as this has an effective impact on the company's performance and knowledge of the extent of its use of funding sources, which raises the question of the extent of the impact of diversity in funding sources on the profit of the National Investment Company? Accordingly, this study aimed to identify the nature of the relationship between the financing structure and the profitability of the National Investment Company in Libya during the period 1994-2015, through testing and evaluating the impact of the financing structure variables (debt to equity ratio, and asset turnover rate) on the profitability of the National Investment Company. One of the most important results and interpretations reached through data analysis and hypothesis testing is the presence of a positive correlation in the range of (83%), between both the return on equity and the rate of return on assets at the rate of asset turnover. The financing structure of the company, represented by the ratio of debt to property rights and the rate of turnover of assets combined, achieved a significant moral impact and explanatory power, respectively, at 62.4%, (57.9%) of the company's overall performance (rate of return on equity, rate of return on assets).

Key words: investment companies, return on equity, rate of return on assets, rate of turnover of assets, ratio of total debt to equity.

المقدمة

يُعد موضوع هيكل التمويل من أهم القضايا التي نالت اهتمامات البحث العلمي في مجال الإدارة المالية، حيث ظهرت عدة نظريات حول أمثلية الهيكل التمويلي للمؤسسة وتفسير السلوك التمويلي لها، وتعتبر دراسة كل من 1958 Miller and Modigliani من أُولى الدراسات التي اختصت بدراسة الهيكل المالي للمؤسسة وعلاقته بتكلفة الأموال والتي أشارت إلى أن الاختيار بين التمويل بالدين والملكية وقيمة الشركة ليس له علاقة بهيكل التمويل، وافترضت أن أسواق رأس المال تتصف بالمثالية، ولا يوجد اختلاف بين مصادر التمويل في المؤسسة، غير أن Donaldon 1961 أشار في دراسته أن الشركات تفضل المصادر الداخلية للتمويل المتمثلة في الأرباح المحتجزة ولا تلجأ إلى التمويل الخارجي؛ إلاّ إذا كان التمويل الداخلي لا يغطي الاحتياطات المالية، فاختلاف وتباين مصادر التمويل يمنح الشركة فرص التنوع والمفاضلة بينها، بهدف تحقيق المزيج التمويلي الذي يخلق حالة من التوازن بين الربحية والمخاطرة.

ووفقاً لافتراضات نظرية التسلسل في استخدام مصادر التمويل التي تنص على أنه في حالة عدم تماثل المعلومات لدى الشركة والأسواق، فإن الشركة تعتمد على مصادر الأموال الداخلية، ومن ثُمّ تفضل الدّين على الملكية؛ إذا كانت هناك حاجة للتمويل الخارجي، يليها بعد ذلك إصدار حقوق الملكية بوصفها أخر مصدر تمويلي تلجأ إليه الشركة وهذه النظرية قدمها كل من Myers and Majluf 1984.

وبالرغم من أن موضوع هيكل التمويل أخذ أهمية كبيرة في الدول المتقدمة؛ إلاّ أنه يحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة في الدول النامية وخاصةً ليبيا؛ لذا فإن هذه الدراسة تأتي لاختبار العلاقة بين هيكل التمويل وربحية الشركات، ومن المتوقع أن تُسهم هذه الدراسة في تغطية جانب ملموس في بيئة تواجه عدة قيود في اختيارها لمصادر التمويل، كعدم فاعلية المصارف وعدم وجود أسواق مالية فعالة.

وتعتبر شركة الاستثمار الوطني من كبرى الشركات الليبية المساهمة القابضة، تم انشاؤها سنة 1986 برأس مال قدره 1.2 مليار دينار تتنوع أنشطتها ما بين الخدمية والمالية والصناعية والتجارية والعقارية، وهي شركة لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وتمارس نشاطها وفقا لاحكام القانون التجاري الليبي والتشريعات المكملة لها. حيثُ تهدف الشركة إلى إدارة واستثمار أموال المساهمين في مشاريع اقتصادية وفى أسواق المال في الداخل والخارج. وتوظيف أموالها في مختلف مجالات الاستثمار بغرض تنمية أموال المساهمين فيها بما يحقق عائداً لهم بوجه خاص وتنمية وتطوير الاقتصاد الوطني بوجه عام

الدراسات السابقة

اهتمت البحوث والدراسات العلمية في مختلف دول العالم بمواضيع الهيكل التمويلي وذلك من خلال عدد من العوامل والعناصر التي عكست بشكل واضح وجلي محور اهتمام تلك الدراسات، حيثُ انصب اهتمامها على تنوع مصادر التمويل وأثرها على ربحية الشركات الاستثمارية ومشاكل التضخم والانكماش التي قد تتعرض لها الشركات الاستثمارية، وكذلك العوامل المؤثرة على الربحية. وفي النقاش التالي سوف يتم تناول هذه المحاور حيثُ أظهرت الدراسات العملية التي أُجريت منذ دراسة M&M 1953 وحتى اليوم بتباين كبير في نتائجها، ففي حين دراسة (Fama and French, 2002) ودراسة (Wald , 1999) خلصتا إلى أن الربحية هي العامل الأهم في قرار تمويل الشركة، وأن هناك علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين الربحية ونسبة المديونية، نجد أن دراسة (Titman and Wessels, 1988) ودراسة (Barton et al, 1989) خلصتا إلى أن الشركات التي لديها نسب ربحية مرتفعة، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، عادةً ما يكون لديها نسبة مديونية منخفضة بسبب قدرة هذه الشركات على التمويل الذاتي. وتناولت دراسة (رمضان وخليل، 2011) العلاقة بين نسبة المديونية للشركات الأردنية وكل من حجم وعمر وربحية وسيولة وهيكل أصول الشركة والنمو المتوقع لها ومخاطرها والضرائب والدرع الضريبي من غير القروض للشركة، وتم استخدام نموذج الـ least-Squares Dummy Variable

Regression Model بوجود تسعة متغيرات مستقلة كمتغيرات محتملة لمحددات هيكل رأس المال في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية واقتصادية بين هيكل رأس المال للشركات الأردنية وكل من ربحية الشركة، وسيولتها، وهيكل أصولها، ومخاطرها. كما توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين هيكل رأس المال للشركات الأردنية وحجمها هي علاقة موجبة. فيما لم تقدم الدراسة أية أدلة على وجود علاقة بين هيكل رأس المال وكل من عمر الشركة والنمو المتوقع للشركة والدرع الضريبي للشركة.

أما مشكلة عدم الاهتمام باستخدام الطرق العلمية عند تكوين هيكل رأس المال للمنشآت فقد تناولته دراسة (محمد، 2004) والذي اتضح بأنه يؤثر سلباً على زيادة الناتج القومي والدخل القومي، حيثُ افترضت الدراسة أن الاهتمام بهيكل رأس مال المنشأة وزيادة الاقتراض يعظم قيمة المنشأة في الأسواق المالية، وأن عدم تحديد الحد الأقصى للديون يؤدي إلى نتائج سلبية وتخفيض تكلفة رأس المال إلى أدنى نسبة ممكنة يساعد في الوصول إلى رأس المال الأمثل، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن التمويل الدائن بنسبة تناسب حجم وطبيعة المنشأة ترفع من قيمة المنشأة السوقية، وزيادته عن الحد المعقول تؤدي إلى نتائج سلبية ومخاطر قد تؤدي إلى تصفية المنشأة، وأن فاعلية وكفاءة سوق الخرطوم ضعيفة ولا تفي بحاجة المستثمر بسبب قلة الشركات المدرجة، وقلة المعاملات المالية، بالإضافة إلى تأخير إصدار التقارير الخاصة بالسوق. أما دراسة (الأغاء، 2005) والتي أُجريت على الشركات المساهمة العاملة في فلسطين تناولت أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار، للتعرف على المعايير والمحددات التي تؤثر في اختيار مصدر التمويل، فقد أثبتت عدم وجود علاقة بين الرافعة المالية ومعدل العائد على الاستثمار. فبما تناولت دراسة (المومني وحسن، 2011) محددات الهيكل المالي بشركات الأعمال، بالتطبيق على شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة عمان واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل الانحدار المتعدد وذلك باستخدام مقياس الهيكل المالي والمتمثل في نسبة إجمالي الديون إلى إجمال الأصول، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين العوامل الخاصة بالشركة والمتمثلة في (الحجم، هيكل الأصول، العائد على الأصول، معدل النمو)، حيث أن حجم الشركة وهيكل الأصول كان لهما أثر ايجابي في مقاييس الهيكل المالي، في حين كان لمعدل العائد على الأصول أثر سلبي على مقاييس الهيكل المالي، أما معدل النمو فقد كان له أثر ايجابي في الهيكل المالي. وفي دراسة أخرى تناولت العلاقة بين الربحية والمخاطر لكل من (موسي وصافي، 2009) أثبتتا فيها أن درجة الرفع المالي ونسبة الدين إلى حقوق الملكية يؤثران على نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة وأن 40%-53% من التغيرات في نصيب السهم العادي تعز إلى الرفع المالي. وهدفت دراسة (فيصل، 2011) إلى الكشف عن أثر الهيكل التمويلي للشركات المساهمة الأردنية على الربحية ممثلة بحصة السهم العادي من الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها عدم وجود علاقة إحصائية بين المتغير المستقل وهو المديونية والمتغير التابع ربحية الشركة. وناقشت دراسة (Wali, Rahman, et. al. 2012) أثر الرافعة المالية بربحية الشركات (العائد على حقوق الملكية) على عينة من الشركات غير المالية المدرجة في سوق إندونيسيا المالي خلال الفترة 2003-2009 وكانت نتائج تحليل الدراسة أن هناك تأثيراً إيجابياً لكل من دين الشركة، دوران الأصول، وحجم الشركة على ربحية الشركة. أما دراسة كل من (ناصح والبدرن،2014) فقد هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين هيكل التمويل لشركات القطاع الصناعي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والربحية المتمثلة بالعائد على الأصول وذلك بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة لعينة متكونة من أربعة عشر شركة خلال الفترة 2011-2014 ، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد علاقة بين الهيكل التمويلي وربحية الشركات، إضافةً إلى وجود انخفاض في مستوى استخدام الديون طويلة الأجل ضمن تركيبة الهيكل التمويلي للشركات الصناعية العراقية، وهو ما يمكن أن يعتبر ضعف العلاقة بين الهيكل التمويلي ومستوى الأرباح. وفي دراسة لـ (سمحان ومحمد، 2015) هدفا فيها إلى معرفة أثر كل من هيكل رأس المال والرفع المالي والربحية على قيمة شركات التعليم والاستثمار المدرجة في سوق عمّان للأوراق المالية خلال الفترة 2006-2011، لمساعدة متخذي وصُناع القرار في التعرف على أهم المتغيرات المؤثرة في قيمة هذا النوع من الشركات،

وفي التنبُّؤ بقيمة الشركة مستقبلاً في ضوء المتغيّرات المذكورة، توصل الباحثان إلى عدة نتائج لعلّ أهمها أن شركات التعليم والاستثمار في الأردن تمكنت من زيادة قيمتها السوقية بشكل لافت خلال فترة الدراسة، كذلك تأثرت قيمة شركات التعليم والاستثمار محل الدراسة باستخدام الرفع المالي، إضافة إلى أسلوب الاعتماد على هيكل رأس المال، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى عدم تأثير مستوى العائد الذي حققه المساهمون على استثمار أموالهم في شركات التعليم والاستثمار الأردنية في القيمة السوقية لهذه الشركات.

ومن الدراسات الحديثة في ليبيا والتي اختبرت تأثير هيكل رأس المال على أداء الشركات دراسة قام بها كل من (بازينة وبن سليم، 2016) اختبرا فيها أثر هيكل رأس المال على أداء الشركات الصناعية الليبية بالتطبيق على عينة تضمنت ثلاث شركات صناعية (شركة النجمة لتكرير وتعبئة الزيوت النباتية، الشركة العامة للخردة، الشركة الليبية للحديد والصلب) خلال الفترة 2001-2014، وتمّ تقدير النماذج القياسية المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى والتي أعطت تفسيراً للعلاقة المتوقعة بين هيكل رأس المال وأداء الشركات الصناعية الليبية، كما هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى الأداء المالي للشركات الصناعية الليبية من خلال تحليل مؤشرات معدل القوة الإيرادية ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، كما هدفت أيضاً إلى اختبار وتقييم أثر متغيرات رأس المال (نسبة الديون إلى حقوق الملكية ومعدل دوران الأصول ونسبة النمو) على أداء الشركات الصناعية الليبية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج لعلّ أهمها وجود أثر معنوي موجب الاتجاه لمتغير نسبة النمو في الأصول على أداء الشركات مقاساً بمعدل القوة الإرادية، كما التقطت نسبة دوران الأصول العلاقة مع مقاييس الأداء بشكل قوي نسبياً وأعطت نظرة شاملة على أداء الشركات ومستوى النشاط بها، وبالتالي الشركات الأكثر نشاطاً هي الأفضل من حيث الأداء، كما أشارت النتائج أيضاً إلى عدم وجود أثر معنوي لمتغير نسبة الديون إلى حقوق الملكية على جميع مقاييس الأداء، وتعتبر هذه النتيجة لا تنسجم مع فرضية الرفع المالي التي تفترض وجود العلاقة الموجبة بين نسبة الديون ومؤشرات الأداء حيث أرجعت الدراسة هذه النتيجة لاحتمال استخدام الشركات الليبية الصناعية للرفع المالي المحايد وبالتالي فإن العائد على الأموال المقترضة سيكون مساوياً لتكلفة الاقتراض وهو ما قلل من أهمية متغير نسبة الديون إلى حقوق الملكية في تفسير التغيرات الحاصلة في أداء الشركات، كما تناولت دراسة (Admassu, 2016) أثر هيكل رأس المال على الأداء والتي أجريت على عينة من خمسة عشرة شركة تضمن فيها نموذج الدراسة متغيرات تابعة تعبر عن الأداء (معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول) ومتغيرات مستقلة تعبر على هيكل رأس المال (نسبتي الرفع المالي لعمر الديون القصيرة والطويلة الأجل إلى إجمالي الأصول، ونسبة إجمالي الديون إلي إجمالي الأصول) بالإضافة إلى متغير ضابط يضبط العلاقة هو متغير نسبة النمو ومتغير الحجم، ومتغير السيولة وقد أشارت النتائج إلى أن مقاييس الأداء ترتبط بعلاقة سالبة مع متغير رأس المال.

وأخيراً تناولت دراسة (خنفر، 2017) محددات هيكل رأس المال وأثرها على كل من حجم وعمر وربحية وسيولة الشركة ومخاطرها وأصولها، وذلك بالتطبيق على ثمانية عشر شركة من الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال الفترة 2005–2014، وقد تمّ تحليل البيانات باستخدام Panel data بالاعتماد على الأسلوب الإحصائي (الانحدار المتعدد) لتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس مال الشركات عينة الدراسة وكل من عمر الشركة والأصول الثابتة ونمو الشركة، في حين أظهرت الدراسة وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين سيولة الشركة وبين رأس مال الشركة، أما بقية المتغيرات الحجم والربحية والمخاطرة فقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين رأس المال.

مُشكلة الدراسة

يعتبر قرار التمويل من أهم القرارات المتعلقة بكيفية اختيار مصادر التمويل المقترضة أو الممتلكة أو تحديد المزيج منها، وتزداد أهميته مع التغيرات المتسارعة في مرحلة ما يسمى بالعولمة ومنظمة التجارة العالمية، وما ينتج عنه من فتح الأسواق العالمية أمام السلع والمنتجات، إضافةً إلى عوامل المنافسة الداخلية بين الشركات. ومن أجل مواجهة هذا التهديد يجب التوسع في العمليات والمشروعات الاستثمارية والبحث عن مصادر التمويل المختلفة.

ونظراً لأهمية هدف تعظيم الربحية ولما له من أبعاد تسعى الشركة لتحقيقها والتي تحظى باهتمام المالكين والمستثمرين والمقرضين، وذلك لما له من دور فعال على أداء الشركة ومعرفة مدى استخدامها لمصادر التمويل، مما يدفعنا للتساؤل التالي:

ما مدى تأثير التنوع في مصادر التمويل على ربحية شركة الاستثمار الوطني ؟

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في التعرف على طبيعة العلاقة بين الهيكل التمويلي وربحية شركة الاستثمار الوطني خلال الفترة 1994 – 2015، وتحديداً فإن الدراسة تهدف إلى:

1. التعرف على مفهوم ومكونات الهيكل التمويلي بشكل عام وأثره على ربحية الشركة ممثلاً بـ (معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول).
2. اختبار وتقييم أثر متغيرات الهيكل التمويلي (نسبة الديون إلى حقوق الملكية ومعدل دوران الأصول) على ربحية شركة الاستثمار الوطني.
3. اقتراح هيكل مالي يخفض تكلفة التمويل ويحقق أهداف الشركة.

منهجية الدراسة ومصادر البيانات

تمّ استخدام منهج دراسة الحالة والمنهج الكمي في القياس من خلال استخدام تحليل السلاسل الزمنية، واختبار (K-S) للتوزيع الطبيعي، كذلك إجراء اختبار معامل ارتباط سبيرمان، واختبار معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor ومن ثم اختبار Durbin-Watson (DW). وقد اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية من التقارير المالية لشركة الاستثمار الوطني خلال الفترة 1994-2015.

مجتمع الدراسة

يتألف مجتمع الدراسة من جميع مفردات الهيكل التمويلي وعناصر الربحية في شركات الاستثمار الوطني خلال الفترة 1994 – 2015.

فرضيات الدراسة

للوصول إلى نتائج يمكن من خلالها الإجابة على تساؤل الدراسة الرئيس، سيتم اختبار فرضيتين رئيسيتين صيغتا بالصورة العدمية على النحو التالي:

الفرضية الأولى:

H_{01}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل التمويل (نسبة الديون إلى حقوق الملكية، معدل دوران الأصول) على معدل العائد على حقوق الملكية.

وتنقسم هذه الفرضية إلى فرضيتين فرعيتين، حيثُ تختبر الأولى أثر نسبة الديون إلى حقوق الملكية على معدل العائد على حقوق الملكية، وتمّ صياغة هذه الفرضية بالصيغة العدمية كما يلي:

HO_{11}: لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لنسبة الديون إلى حقوق الملكية على معدل العائد على حقوق الملكية.

أما الفرضية الفرعية الثانية فهي تختبر أثر معدل دوران الأصول على معدل العائد على حقوق الملكية. وتمّ صياغة الفرضية بالصورة العدمية كما يلي:

HO_{12}: لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لمعدل دوران الأصول على معدل العائد على حقوق الملكية.

الفرضية الثانية:

H_{02}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل التمويل (نسبة الديون إلى حقوق الملكية، معدل دوران الأصول) على معدل العائد على الأصول.

وتنقسم هذه الفرضية الرئيسية الثانية إلى فرضيتين فرعيتين، حيث تختبر الأولى أثر نسبة الديون إلى حقوق الملكية على معدل العائد على حقوق الملكية، وتمّ صياغة هذه الفرضية بالصيغة العدمية كما يلي:

HO_{21}: لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية نسبة الديون إلي حقوق الملكية على معدل العائد على الأصول.

أما الفرضية الفرعية الثانية فهي تختبر أثر معدل دوران الأصول على معدل العائد على الأصول. وتم صياغة هذه الفرضية بالصورة العدمية كما يلي:

HO22: لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية مُعدل دوران الأصول على معدل العائد على الأصول.

النموذج القياسي المستخدم لاختبار الفرضيات

صياغة نموذج الدراسة

بالرجوع للدراسات السابقة وعدد من النماذج المنشورة في الدوريات حول قياس أثر التغير في المصادر التمويلية على ربحية الشركات الاستثمارية، نجد أنها تضمنت عدداً من العوامل والمتغيرات المؤثرة في هذه العلاقة، واستناداً إلى هذه الدراسات تمّ بناء نموذج الدراسة، وذلك على غرار نظرية التسلسل في استخدام مصادر التمويل التي قدمها كل من 1984 Myers and Majluf والتي تنص على أنه في حالة عدم تماثل المعلومات لدى الشركة والأسواق فإن الشركة تعتمد على مصادر الأموال الداخلية، ومن ثُمّ تفضل الدّين على الملكية؛ إذا كانت هناك حاجة للتمويل الخارجي، يليها بعد ذلك إصدار حقوق الملكية بوصفها أخر مصدر تمويلي تلجأ إليه الشركة، كذلك ما قام به كل من (بازينة وبن سليم، 2016) و(شيته وبغني، 2014) ببناء نموذج لفحص وتحديد العوامل المؤثرة على الكفاءة العامة للشركات الصناعية الليبية، وصندوق الضمان الاجتماعي بحيث هدفت دراسة (شيته وبغني، 2014) إلي تقييم الهيكل التمويلي وأثره على الأداء العام لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي حيث تكونت عينة الدراسة من جميع مفردات الهيكل التمويلي لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي خلال الفترة 1991 - 2008، والبالغ عددها ثمانية عشر سنة وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام مقدر **OLS** وتوصلت الدراسة إلى نتائج من خلال العلاقات بينت أن هناك ارتباط جيد يفيد أن العلاقة موجبة في حدود 64% بين العائد على الأصول والديون قصيرة الأجل والأداء العام، أما العلاقة الضعيفة فتمثلت في العلاقة بين العائد على الأصول وحقوق الملكية والأداء العام فكانت (14.6 %)، حقق هيكل التمويل المتمثل في الديون القصيرة الأجل وحقوق الملكية مجتمعة تأثير معنوي وقوة تفسيرية معنوية ما نسبته (42.2%) من الأداء العام للصندوق عند مستوى معنوية أقل من (5%).

ونظراً لتطبيق نظرية التسلسل في عدة شركات فإن الدراسة ستستخدم النموذج نفسه مع إدخال بعض التعديلات عليه بشكل يتلائم مع سمات البيئة الاستثمارية الليبية؛ لذا ستعتمد الدراسة على نموذج قياسي يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة (مُعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول)، والمتغيرات التابعة (نسبة الديون إلى حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول). ويمكن توضيح النموذج بالصيغة الرياضية الآتية:

$$H_{01} - ROE_{it} = a_i + b_1 DER_{it} + b_2 ASTUR_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$H_{02} - ROA_{it} = a_i + b_1 DER_{it} + b_2 ASTUR_{it+} \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

ROE_{it}: معدل العائد على حقوق الملكية

ROA it : معدل العائد على الأصول

DER it: نسبة الديون إلى حقوق الملكية

ASTURit: معدل دوران الأصول

a i: المقطع الثابت لمعادلة الانحدار

b 1: معامل الانحدار

ويتوقع أن تكون إشارة المعاملات β_2, β_1 سالبة بحيث تكون العلاقة عكسية بين الربحية والمديونية وموجبة أي العلاقة تكون موجبة بين معدل دوران الأصول والربحية وذلك وفق نظرية التسلسل في استخدام مصادر التمويل التي قدمها Myers and Majluf 1984 وكما أكدته دراسة كلٍ من (شيته وبغني، 2014) ودراسة (بازينة وبن سليم، 2016).

تعريف متغيرات النموذج القياسى

أولاً ربحية الشركة ويتمثل في:

1. معدل العائد على الأصول (ROA) : يقيس معدل العائد على الأصول مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية (الكور، الفيومي، 2007). ويحسب وفق المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول (ROA)} = \frac{\text{الأرباح الصافية بعد الضريبة}}{(\text{مجموع الأصول})}$$

2. معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) : ويقيس هذا المعدل مدى فاعلية الإدارة في استخدام أموال الملكية، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التمويلية والنسبة المرغوب فيها تتراوح من 15، 20 % (Girbert& Wheel0ck, 2007:519). ويحسب وفق المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{الأرباح الصافية بعد الضريبة}}{(\text{مجموع الملكيةحقوق})}$$

ثانياً الهيكل المالي (متغيرتابع) ويتمثل في:

1. نسبة الديون إلى حقوق الملكية (DER) : تعبر هذه النسبة في الشركة عن نسبة الديون إلى حقوق الملكية التي تستخدمها الشركة في تمويل أصولها. ويتم احتسابها بقسمة مجموع ديونها على مجموع حقوق المساهمين، وتدل نسبة الديون إلى نسبة حقوق المساهمين المرتفعة على أن الشركة محملة بعبء ديون ثقيل نسبياً. وهو ما يمثل علامة سيئة لأسهم المستثمرين لأن تكلفة المستويات العالية من الديون تضغط على أرباح الشركة وتجعلها أكثر تقلباً.

2. معدل دوران الأصول (ASTUR): هي نسبة قيمة مبيعات الشركة أو الإيرادات الناتجة عن قيمة أصولها، يقيس معدل دوران الأصول قيمة مبيعات الشركة أو إيراداتها مقارنة بقيمة أصولها. وغالباً ما يستخدم معدل دوران الأصول كمؤشر على الكفاءة التي تقوم بها الشركة بنشر أصولها في توليد الإيرادات

نموذج الدراسة

يوضح الشكل التالي نموذج الدراسة المستخدم:

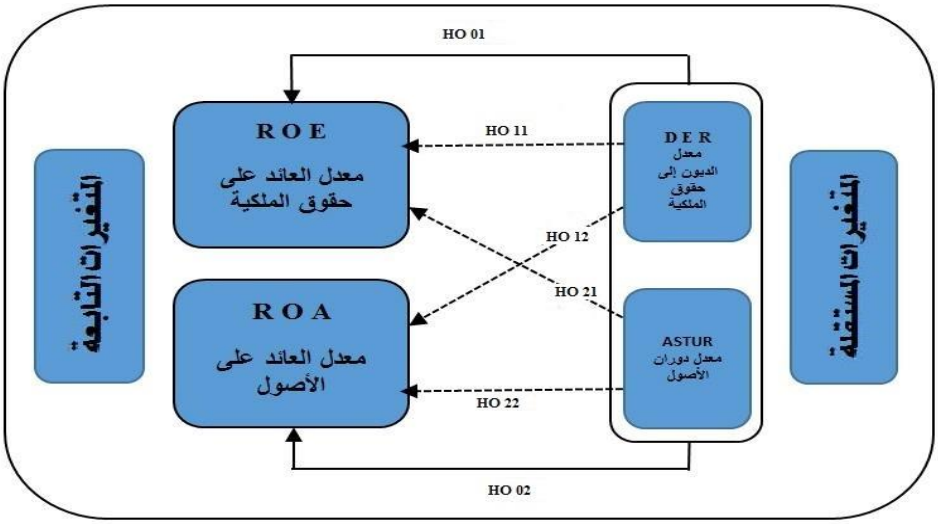

شكل رقم (1) يوضح نموذج الدراسة

اختبار فرضيات الدراسة

بدايةً وقبل الشروع في اختبار فرضيات الدراسة، وحتى يتم الوثوق بنتيجة الانحدار للنماذج الاقتصادية وقدرتها التفسيرية للعلاقات التي تجمع بين متغيراتها يفترض التحقق من شروط وفرضيات معلمات الانحدار، لضمان وجودة العلاقة الخطية بين المتغيرات الدراسية.

مدى توفر خاصية التوزيع الطبيعي في بيانات الدراسة

جدول رقم (1) نتائج اختبار (K-S) للتوزيع الطبيعي للبيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة

المتغير	رمز المتغير	Prob	Ho: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي
العائد على حقوق الملكية	ROE	0.148	√
العائد على الأصول	ROA	0.160	√
معدل الديون إلي حقوق الملكية	DER	0.047	×
معدل دوران الأصول	ASTUR	0.114	√

تمّ في هذه الدراسة استخدام اختبار Kolmogorov Smirnov (K-S) والتي أشارت نتائجه الموضحة بالجدول السابق إلى جميع متغيرات الدراسة تتبع خاصية التوزيع الطبيعي ما عدا متغير معدل الديون إلى حقوق الملكية وذلك وفقاً للاختبار الإحصائي (K-S).

تحليل قوة الارتباط بين متغيرات الدراسة

بناءً على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة تم إجراء اختبار معامل ارتباط سبيرمان، لفحص وقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين لم يتحقق بهما شروط التوزيع الطبيعي (جودة، 2008، ص190)، ومن خلال الاختبار الإحصائي المرافق لقيمة معامل الارتباط في الجدول التالي يمكن الإقرار أو عدم إقرار وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة، ومن خلال قوة الارتباط يتم فحص مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity واحتمال وجودها بين متغيرات الدراسة (والتي تؤثر على معاملات نماذج الانحدار في حال

وجودها)، كما يلاحظ من الجدول (3) أن هناك معاملات كانت ذات اتجاه موجب حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة موجبة في حدود (83.7%)، بين العائد على حقوق الملكية و معدل دوران الأصول، وعلاقة موجبة بين معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية بلغت حوالي (92%)، وعلاقة موجبة أيضاً بين معدل دوران الأصول ومعدل العائد على الأصول حيث بلغت حوالي (82%).

أما المعاملات السالبة فكانت بين كل من العائد على حقوق الملكية ومعدل الديون إلى حقوق الملكية في حدود (-41.7%)، وبين معدل العائد على الأصول ونسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية حيث بلغت حوالي -44.4% ، كما يلاحظ أيضاً من الجدول أدناه أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في معدل الديون إلي حقوق الملكية ومعدل دوران الأصول كانت بالسالب أيضاً حيث تصل قيمة معامل الارتباط فيه حوالي (-52.4%) ، (-52.7%)، على التوالي وبالتالي فإن هذه العلاقة لا تعاني من وجود مشكلة في الارتباط الخطي المتعدد فيما بينهما.

جدول (2) مصفوفة معاملات سبيرمان بين متغيرات الدراسة

المتغير	ROE	ROA	DER	ASTUR
(ROE) العائد على حقوق الملكية	1	**0.992	-0.417	**0.837
(ROA) العائد على الأصول		1	-0.414	**0.829
(DER) معدل الديون إلي حقوق الملكية			1	-*0.524
(ASTUR) معدل دوران الأصول			-*0.527	1

***مستوى معنوية 0.05 ،** مستوى معنوية 0.1**

اختبار معنوية نماذج الانحدار القياسية وقوتها التفسيرية

بداية وقبل فحص واختبار نتائج معنوية نماذج الدراسة لابد من توفر الافتراضات الخاصة بطريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Square (OLS)، ومن أهمها عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد، والذي تمّ الكشف فيه عن احتمال عدم وجوده من خلال نتائج معامل ارتباط سبيرمان بين متغيرات الدراسة، وقبل تفسير نتائج الانحدار سيتم تنفيذ اختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) واستبعاد المتغيرات التي يكشف الاختبار أن لها قيمة (VIF) أكبر من (5) (جوده، 2008، ص279).

ويوضح الجدول التالي رقم (3) قيم معامل (VIF) لكافة متغيرات الدراسة، ولكافة نماذج الانحدار، حيث يلاحظ أن جميعها أقل من (5)، وبالتالي فإن النتائج تشير إلى عدم وجود مشكلة في الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في نماذج الانحدار القياسية للدراسة.

جدول (3) اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة	VIF	TOL
(DER) معدل الديون إلي حقوق الملكية	1.221	0.819
(ASTUR) معدل دوران الأصول	1.221	0.819

كما سيتم فحص مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) في بواقي نماذج الإنحدار المقدرة، التي يؤثر وجودها على دقة المعاملات المقدرة وتحيزها، وذلك باستخدام اختبار Durbin-Watson (DW) حيثُ يستخدم هذا الاختبار لسهولته وإمكانية اعتماده في حالة العينات الصغيرة، ويعتمد هذا الاختبار على بواقي الانحدار المقدر ويفترض الاختبار وجود فرضيتين أساسيتين هما، فرضية العدم التي تنص على انعدام الارتباط الذاتي، والفرضية البديلة التي تنص على وجود ارتباط ذاتي موجب (بخيث، 2009، ص198)، ويوضح الجدول التالي رقم (4) نتائج اختبار DW التي بينت أن حد الخطأ يتبع التوزيع الطبيعي (Normality)، كما تشير النتائج إلى أن بواقي النماذج القياسية تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تشير إلى أن قيمة DW تقع في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي وهي منطقة قبول فرض العدم، وذلك لكافة بواقي نماذج الدراسة القياسية كما موضح بالجدول (4).

جدول (4) معنوية نماذج الانحدار القياسية وقوتها التفسيرية

النماذج	DW	منطقة قبول الفرض	يتبع التوزيع الطبيعي	F_{test}	Prob	$\%R^2$
الرئيسي الأول	1.128	√	√	15.760	0.000	62.4
الرئيسي الثاني	1.338	√	√	13.036	0.000	57.9

ولفحص واختبار معنوية معادلات الانحدار المتعدد المقدرة، واختبار الأداء العام لنماذج الانحدار (المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة) وقوتها التفسيرية، تم استخدام توزيع اختبار (F) عند مستوى معنوية (5%)، حيث تبين النتائج الموضحة بالجدول السابق رقم (4) رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة لنموذج الدراسة الرئيسي الأول والثاني، والتي تنص على وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي (لمعدل الديون على حقوق الملكية، ومعدل دوران الأصول) على كفاءة الربحية (معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول)، وعليه يتم قبول فرضية الدراسة المتضمنة، نجد أن معادلات الانحدار المقدرة والمستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة لها معنوية إحصائية في شرح وتفسير سلوك المتغير التابع (الربحية) عند مستوى معنوية أقل من (5%)، وأن معامل التحديد(R^2) (القوة التفسيرية) يتمتع بمعنوية إحصائية أيضاً، والقوة التفسيرية لنماذج الدراسة القياسية في حدود ما بين (62.4%) و (57.9%)، وهي عبارة عن نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلية، وتعبر عن مساهمة المتغيرات المستقلة (التي تضمنتها نماذج الدراسة القياسية) في التغير الحاصل في المتغير التابع .

نتائج اختبار تحليل النموذج القياسى

من خلال الإدخال المتزامن لمتغيرات الدراسة، والمتمثلة في هيكل التمويل لاختبار الفرضية الرئيسية الموضحة بالجدول السابق، ومن خلال نتائج تنفيذ الانحدار في الجدول رقم (5) نلاحظ بأن متغيرات النموذجان الرئيسيان ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من(5%)، الأمر الذي من خلال يتم قبول الفرضيات البديلة للمتغيرات الأخرى والتي تنص على أنه يوجد أثر موجب للهيكل التمويلي (لمتغير معدل الديون على حقوق الملكية، ومعدل دوران الأصول) على كفاءة الربحية للشركة (معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول) عند مستوى معنوية أقل من (5%)،

ومن خلال معامل التحديد المعدل للنموذج الأول والثاني نجد أنه يفسر حوالي (62.4%، 57.9%)، على التوالي وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة (5%)،(10%) بين هيكل التمويل وكفاءة الربحية للشركة، مما يعني أن هيكل التمويل كان له تأثيراً ايجابيا، وبناءً على نتيجة اختبار (T) لمتغيرات الدراسة في النموذج الرئيسي الأول والثاني نجد أن جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (5%) و (10%)، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لهيكل التمويل على الأداء العام للشركة.

جدول (5) معنوية متغيرات نموذج اختبار الفرضيتين الرئيسيتين

نموذج انحدار الفرضيتين الرئيسيتين	ROE it = β0 + β1 DER it +β2 ASTURit +E	ROA it = β0 + β1 DER it +β2 ASTURit +E
المتغيرات المستقلة	نموذج الفرضية الرئيسية الأول	الثاني
Constant	0.002- (0.536-) ((0.598))	0.000 (0.096) ((0.925))
معدل (DER) الديون إلي حقوق الملكية	0.036 (0.705) ((0.490))	0.003 (0.053) ((0.958))
معدل (ASTUR) دوران الأصول	0.479 (5.341) ((0.000))	0.389 (4.648) ((0.000))
$\bar{R}^2$	% 62.4	57.9

القيمة من غير الأقواس تشير إلى β والقيمة بين () تشير إلى t ritio والقيمة بين (()) تشير إلى الاحتمال.

ومن خلال الإدخال المتتابع للمتغيرات المستقلة والمتمثلة في هيكل التمويل لاختبار الفرضية الفرعية الأولى على معدل الديون إلي حقوق الملكية، والفرضية الفرعية الثانية على معدل دوران الأصول، لنموذج الدراسة الأول ومن خلال نتائج تنفيذ الانحدار الموضحة في الجدول (6) حيث تشير نتائج معدل دوران الأصول بأنه ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (5%) وله تأثير موجب على متغير معدل العائد على حقوق الملكية، كما يوضح معامل التحديد أن معدل دوران الأصول حوالي (61.4%) من الأداء العام، أما بالنسبة لنموذج معدل الديون إلى حقوق الملكية نجد أن متغير معدل الديون إلى حقوق الملكية لا يتمتع بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من(5%) وبالتالي نجد أن تأثير معدل الديون إلى حقوق الملكية أقل تأثيراً من معدل دوران الأصول والذي يفسر حوالي (5.9%) عند مستوي معنوية أكبر من (5%) وليس له أثر موجب على معدل العائد على حقوق الملكية، والموضحة في الجدول رقم (9) وتبين النتائج الواردة في الجدول رقم (6) أن قيمة (T) للنماذج الثاني ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (5%) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على انه يوجد اثر موجب لمعدل دوران الأصول على معدل العائد لحقوق الملكية، أما قيمة (T) للنماذج الأول ليست دلالة ذات إحصائية عند مستوى معنوية أقل من(5%) وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، والتي تنص على انه لا يوجد اثر موجب معدل الديون إلى حقوق الملكية على معدل العائد على حقوق الملكية وبذلك نلاحظ مما سبق أن الهيكل التمويلي المكون لشركة الاستثمار الوطني يؤثر وهو مجتمع على معدل العائد

على حقوق الملكية (كفاءة الربحية)، وهو ذا تأثيراً موجب على الأداء العام، أما وهو منفرد فنجد إن تأثيره ضعيف على الربحية، وعليه فإن القوة التفسيرية لمعدل الديون على حقوق الملكية كان (5.9%) والقوة التفسيرية وهي أقل تأثيراً من معدل دوران الأصول حيث كانت القوة التفسيرية حوالي (61.4%)، حيث كان تأثير معدل دوران الأصول على الأداء العام ايجابياً عند مستوى معنوية (5%)، وكان تأثير نسبة الديون على حقوق الملكية على الأداء العام غير ايجابيا عند مستوى معنوية (10%).

جدول(6) معنوية متغيرات نماذج اختبار الفرضيات الفرعية

نماذج انحدار الفرضيات الفرعية الأولي والثانية	$ROE_{it} = \beta_0 + \beta_1 DER_{it} + E1$ $ROE_{it} = \beta_0 + \beta_2 ASTUR_{it} + E2$	
المتغير التابع	ROE_i	
المتغيرات المستقلة	الفرضية الأولي	الفرضية الثانية
Constant	0.012 (4.156) ((0.000))	0.000 (0.092-) ((0.928))
(DER) معدل الديون إلي حقوق الملكية	0.080- (1.123-) ((0.273))	
(ASTUR) معدل دوران الأصول		0.452 (5.641) ((0.000))
R^2	%5.9	%61.4

القيمة من غير الأقواس تشير إلى β والقيمة بين ( ) تشير إلى T ritio والقيمة بين (()) تشير إلى الاحتمال

ومن خلال الإدخال المتتابع للمتغيرات المستقلة والمتمثلة في هيكل التمويل لاختبار الفرضية الفرعية الأولى على معدل الديون إلي حقوق الملكية، والفرضية الفرعية الثانية على معدل دوران الأصول، لنموذج الدراسة الثاني ومن خلال نتائج تنفيذ الانحدار الموضحة في الجدول (7) حيث تشير نتائج معدل دوران الأصول بأنه ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من(5%)، وله تأثير موجب على متغير معدل العائد على الأصول، كما يوضح معامل التحديد أن معدل دوران الأصول حوالي (57.9%) من الأداء العام، أما بالنسبة لنموذج معدل الديون إلي حقوق الملكية نجد أن متغير معدل الديون إلي حقوق الملكية لا يتمتع بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% وبالتالي نجد أن تأثير معدل الديون إلي حقوق الملكية أقل تأثيراً من معدل دوران الأصول والذي يفسر حوالي (10%)، عند مستوي معنوية أكبر من (5%)، وليس له أثر موجب على معدل العائد على الأصول، والموضحة في الجدول رقم (7) وتبين النتائج الواردة في الجدول رقم (7) أن قيمة (T) للنماذج الثاني ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من(5%)، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على انه يوجد اثر موجب لمعدل دوران الأصول على معدل العائد على الأصول، أما قيمة (T) للنماذج الأول ليست دلالة ذات إحصائية عند مستوى معنوية أقل من(5%)، وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه لا يوجد أثر موجب معدل الديون إلي حقوق الملكية على معدل العائد على الأصول وبذلك نلاحظ مما

سبق أن الهيكل التمويلي المكون لشركة الاستثمار الوطني يؤثر وهو مجتمع على معدل العائد على الأصول (كفاءة الربحية)، وهو ذا تأثيراً موجب على الأداء العام، أما وهو منفرد فنجد إن تأثيره ضعيف على الربحية، وعليه فإن القوة التفسيرية لمعدل الديون على حقوق الملكية كان (10%) والقوة التفسيرية وهي أقل تأثيراً من معدل دوران الأصول حيث كانت القوة التفسيرية حوالي (57.9%)، حيث كان تأثير معدل دوران الأصول على الأداء العام ايجابياً عند مستوى معنوية (5%)، وكان تأثير نسبة الديون على حقوق الملكية على الأداء العام غير ايجابيا عند مستوى معنوية (10%).

جدول (7) معنوية متغيرات نماذج اختبار الفرضيات الفرعية

نماذج انحدار الفرضيات الفرعية الأولي والثانية	$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 DER_{it} + E1$ $ROA_{it} = \beta_0 + \beta_2 ASTUR_{it} + E2$	
المتغير التابع	ROA_{it}	
المتغيرات المستقلة	الفرضية الفرعية الأولي	الفرضية الفرعية الثانية
Constant	0.012 (4.582) ((0.000))	0.000 (0.180) ((0.859))
DER معدل الديون إلي حقوق الملكية	0.092- (1.492-) ((0.151))	
ASTUR معدل دوران الأصول		0.387 (5.244) ((0.000))
R^2	%10	%57.9

القيمة من غير الأقواس تشير إلى β والقيمة بين ( ) تشير إلى T ritio والقيمة بين (()) تشير إلى الاحتمال

الاستنتاجات

من أهم النتائج والتفسيرات التي تمّ التوصل إليها من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات ما يلي:

1. من خلال العلاقات تبين أن هناك ارتباط موجب في حدود (83%)، بين كلٍ من العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول بمعدل دوران الأصول.

2. حقق هيكل التمويلي للشركة المتمثل في نسبة الديون على حقوق الملكية ومعدل دوران الأصول مجتمعة تأثير معنوي وقوة تفسيرية معنوية على التوالي، ما نسبته (62.4%)، (57.9%) من الأداء العام للشركة (معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول).

وعليه تم رفض الفرضيتين الرئيسيتين الأولى والثانية وقبول الفرضية البديلة، والتي مفادها يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لأثر الهيكل التمويل على معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول.

3. أما بخصوص الفرضيتين الفرعيتين للنموذجين، تمّ التوصل إلى:

أ. قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية معدل الديون لحقوق الملكية على معدل العائد لحقوق الملكية، ومعدل العائد الأصول.

ب. رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لمعدل دوران الأصول على معدل العائد لحقوق الملكية، ومعدل العائد الأصول.

4. اختلفت نتائج اختبار أثر هيكل التمويلي المتمثل في نسبة الديون لحقوق الملكية ومعدل دوران الأصول على معدل العائد لحقوق الملكية ومعدل العائد للأصول من حيث درجة التأثير حيث كانت درجة التأثير أقل في قياس نسبة الديون لحقوق الملكية.

5. حقق معدل نسبة الديون لحقوق الملكية أقل قوة تفسيرية حيث بلغت على التوالي للنموذجين (5.9%)،(10%) مقارنة بمعدل دوران الأصول للنموذجين على التوالي كانت (62.4%)،(57.9%).

التوصيات

بناءً على النتائج التي تمّ التوصل إليها من خلال اختبار الفرضيتي الرئيسيتين والفرضيتين الفرعيتين، توصي الدراسة بما يلي:

1. من خلال تحليل الارتباط تبين أن معدل الديون لحقوق الملكية لم تحقق علاقة موجبة مع معدل العائد لحقوق الملكية ومعدل العائد للأصول، وبالتالي نوصي بزيادة الاهتمام بها من حيث التركيز على إدارتها بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، ما يجعلها تُسهم بشكل مهم وايجابي في الأداء العام للشركة، بحيث يحقق معدلات أداء أعلى تساهم في التأثير الايجابي على الأداء العام للشركة.

2. من خلال الإدخال المتزامن لمتغيرات الدراسة تبين أن النموذجين يفسران الأداء العام للشركة، ويوضح أهمية تأثير دوران الأصول في تفسير معدل الأداء العام، وبالتالي توصى الدراسة بالبحث عن حلول أكثر فاعلية في إدارة الأصول بكفاءة أعلى، ولهذا توصي الدراسة بالعمل على استثمار جزء من الفوائض المالية في استثمارات إضافية مبنية على دراسات الجدوى الاقتصادية، بحيث يصبح لها الأثر القوى على الأداء العام لكي نضمن قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماته في المدى الطويل.

3. من خلال النتائج التي تشير إلى أن معدل دوران الأصول كان لها أعلى قوة تفسيرية للأداء العام، ومن خلال التحليل لهيكل التمويل وجد أن معدا دوران الأصول تمثل أفضل معدل على الهيكل التمويلي من معدل الديون لحقوق الملكية، الأمر الذي قد يدل على استقرار الأداء لهيكل التمويل والذي يعتبر مهم للموائمة بين السيولة والربحية، إلا أن الأداء العام للشركة يجب أن يتجه إلى إيجاد حلول أكثر فاعلية بزيادة الاستثمارات وتحصيل الديون المستحقة حتى تستطيع الشركة تحقيق معدلات أداء مرتفعة، ومعدلات نمو تسهم في ضمان قدرتها على سداد التزاماتها تجاه العملاء في الأجل الطويل.

قائمة المراجع

- اسلام فيصل (2011) "أثر الهيكل التمويلي على الشركات المساهمة الأردنية وعلى سياستها في توزيع الأرباح"، رسالة ماجستير في قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط

- بسام الأغاء (2005) "أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية

- حسين سمحان، حسين محمد (2015) "أثر هيكل رأس المال والرفع المالي والربحية على قيمة شركات التعليم والاستثمار الأردنية،مجلة جامعة بسكرة، الجزائر، العدد السابع عشر

- دعاء خنفر(2017)، "محددات هيكل راس المال للشركات المدرجة في سوق فلسطين" – دراسة تطبيقية (2005–2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العلية، قسم ادارة الاعمال، جامعة الخليل، فلسطين

- عادلة حاتم ناصح، عبد الخالق ياسين البدران (2014)، "علاقة هيكل التمويل بربحية الشركة" – دراسة تطبيقية على عينة من شركات القطاع الصناعي المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية 2004-"2011، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد العاشر، العدد السابع والثلاثين، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد

- عماد زياد رمضان، صالح خليل العقدة (2011)، "محددات هيكل رأس المال في الشركات المساهمة العامة الأردنية" - دراسة من واقع سوق الأوراق المالية الأردني (2000-2006)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد السابع، العدد الثاني، الخاصة، عمان، الأردن

- عيسى يوسف بازينة، سكينة محمد بن سليم (2016)، أثر هيكل رأس المال على أداء الشركات الصناعية الليبية – دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية الليبية 2001-2014 ، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد الرابع، العدد الثاني

- محمد ابكر احمد محمد (2004) "هيكل رأس المال وأثره في القيمة السوقية للشركات"، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة

- موسي، صافي (2009) "الرافعة المالية وأثرها في نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة ودرجة المخاطر: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الواحد والعشرون

- الموقع الرسمي لشركة الاستثمار الوطني على شبكة الانترنت. https://www.niclibya.com/

- Modigliani &Miller (1958) "The Cost of Capital, Corporate Finance, and the Theory of Investment", Economic Review, Vol. XL VIII, pp. 261-297.

- Modigliani & Miller (1963) "Corporate Income Taxes and the Cost of Capital: A correction", American Economic Preview, Vol. 53, pp. 433-443.

- Ooi, J. (1999), " The Determinant of Capital Structure: Evident on Uk. Property Companies", Journal of Property Investment and Finance, 17 (5): 46-80.

-Rehman W & Goher F & Mehboob A (2012) "Impact of structure on Profitibily in textibl industry of Pakistan" Journal: International Journal of Economics and research Vol: 03Issue: 02Pages: 61-70.

- Titman S. & R. Wessels, (1988). "The Determinants of Capital Structure Choice", Journal of Finance, 43,1-19.

-Wali ur R & Goher & Mehboob A (2012) "impact of debt structure on .9 Economics and research Vol:03 Page: 61-70 Provider: DOAJ Publisher: Sanben Agency.

- Wald, J.K.(1999). "How Firm Characteristics Affect Capital Structure: An International Companies", Journal Financial Research, 22, 161:187.

- Zhang, J., (2005),"Capital structure and competitive behaviour: The effect of equity financing and earning pressure", Academy of Management Best Conference, France, Fonteainebleau.

تحليل الاختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية في العراق

للمدة (2004 – 2018)

Analysis of Structural Imbalances in The Productive Sectors in Iraq For the period (2004 - 2018)

د. عامر شبل زيا

amer_zaia@yahoo.com

* باحث مستقل مهتم بدراسة الشؤون الاقتصادية.

الملخص:

يسعى البحث الى دراسة اسهامات القطاعات الاقتصادية العاملة في العراق بالجانب الانتاجي وتشغيل الايدي العاملة، لتشخيص الاختلالات التي تعاني منها هذه القطاعات، وتحديد درجة الانكشاف التجاري على العالم الخارجي. سيتم ذلك عبر منهجية تحليلية وصفية استنباطية للتعرف على الوضع في داخل القطاعات الانتاجية العراقية خلال المدة (2004 – 2018)، من ثم توضيح اهم الاجراءات والخطوات اللازمة للنهوض بهذا الوضع المختل، حيث برز هيمنة القطاع الاستخراجي على الانشطة الانتاجية في الاقتصاد العراقي، من حيث الانتاج المتولد من هذا القطاع يكون بصورته الخام ويصدر بهذا الصورة دون اجراء عمليات التكرير لاغلب هذا الانتاج، ولا يتم الاستفادة منه في العمليات الصناعية التحويلية، او تستفاد باقي القطاعات كالزراعة، هذا الامر ادى الى زيادة الاختلال في القطاعات الانتاجية لينعكس ذلك على مستوى تقدم الاقتصاد العراقي وتنميته. لذلك لابد من اجراء دراسات تعمل على اعداد الخطط لتوجيه الموارد الاقتصادية ناحية القطاعات المنتجة للسلع الصناعية والزراعية، لتسهم بزيادة الناتج الحقيقي وترفع من مستوى التشغيل والصادارات السلعية، وتعمل على تحقيق التنوع الاقتصادي ويقلل من هيمنة القطاع الاستخراجي على الجانب الانتاجي في العراق.

الكلمات المفتاحية:

القطاعات الانتاجية، اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة، التشغيل، الصادرات، الاستيرادات، الانكشاف التجاري.

Abstract

The research seeks to study the contributions of the economic sectors operating in Iraq with the productive side and operate the workforce, to diagnose the imbalances experienced by these sectors, and to determine the degree of commercial exposure to the outside world. This will be done through an analytical, descriptive and deductive methodology to identify the situation within the Iraqi productive sectors during the period (2004 - 2018), then clarify the most important procedures and steps necessary to advance this imbalance, where the dominance of the extractive sector has emerged over the productive activities in the Iraqi economy, in terms of production Generated from this sector is in its raw form and is issued in this way without refining operations for most of this production, and it is not utilized in transformative industrial operations, or the rest of the sectors are used as agriculture, this matter led to an increase in the imbalance in the production sectors to reflect this on the level of the Iraqi economy's progress and development . Therefore studies must be carried out working on preparing plans to direct economic resources towards the productive sectors of industrial and agricultural commodities, to contribute to the increase in real output and raise the level of employment and commodity exports, and work to achieve economic diversification and reduce the dominance of the extractive sector on the productive side in Iraq.

Key Words: Production Sectors, Gross Domestic Product at Constant Prices, Employment, Exports, Imports, Commercial Exposure

مقدمة:

تتقدم اقتصادات الدول عبر الانشطة الانتاجية الحقيقية التي تقوم بها القطاعات الاقتصادية العاملة في هذه الدول، فانشطة هذه القطاعات تؤثر في المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية المختلفة كالاستثمار والانتاج والتشغيل والدخل على المستوى الكلي والجزئي، لذا فقد ركزت بعض الدول على تنمية قطاع واحد كالزراعة او الصناعة او كلاهما معاً، لقيادة الاقتصاد نحو تحقيق التنمية الاقتصادية.

بالنسبة للعراق فقد واجه ظروف استثنائية من حروب وعقوبات اقتصادية ادت الى تأثر القطاعات الاقتصادية من حيث الانتاج والاستثمار والتشغيل، اضافة لطبيعة الهيكل الانتاجي في العراق واعتماده على قطاع انتاجي واحد متمثل بقطاع استخراج النفط وتصديره بشكله الخام، حتى هذا القطاع لم يستغل بالصورة الصحيحة من حيث استغلال الغاز الطبيعي المتولد اغلبه من استخراج النفط، كما ان هناك موارد بصورتها الخام لم تستغل بصورة تضيف للاقتصاد انتاج حقيقي، او تحول لمنتجات صناعية تستغلها باقي القطاعات كالزراعة، هذا كله ادى الى معاناة هذه القطاعات من اختلالات في جانبها الانتاجي واستخدام القوى العاملة.

اهمية البحث: تتمثل في ابراز اسهامات القطاعات الانتاجية العاملة في الاقتصاد العراقي، وتشخيص اختلالات هذه القطاعات من حيث انشطتها الانتاجية ودورها في تشغيل القوى العاملة النشطة اقتصادياً، والتعرف على السبل للنهوض بالواقع الانتاجي لهذه القطاعات.

مشكلة البحث: هيمنة قطاع انتاجي واحد على الجانب الاقتصادي مع اهمال باقي القطاعات ساهمت في تردي واختلال المؤشرات الانتاجية وتشغيل العمالة والجانب التجاري.

فرضية البحث: تنطلق من فرضية ان القطاعات الانتاجية تعاني من اختلال في اغلب مؤشراتها، بالاخص الناتج الحقيقي، وانخفاض اسهامها في جانب التشغيل، وانكشاف الميزان التجاري على العالم الخارجي.

اهداف البحث: يهدف البحث الى:

1- دراسة اسهامات القطاعات الانتاجية بالجوانب والمؤشرات الاقتصادية في العراق، وتشخيص اختلالات هذه القطاعات.
2- التعرف على مستويات انكشاف الجانب التجاري للعراق على العالم الخارجي.
3- توضيح اهم الاجراءات والخطوات اللازمة للنهوض بالوضع الانتاجي للقطاعات العاملة في الاقتصاد العراقي.

منهجية البحث: تتمثل بالمنهجية التحليلية الوصفية الاستنباطية لنسب اسهامات القطاعات الانتاجية في الاقتصاد العراقي، من خلال دراسة وتحليل البيانات المنشورة من قبل الجهات والمؤسسات الاحصائية الرسمية في العراق، من ثم استنباط الوضع الانتاجي لهذه القطاعات.

اولاً: المدخل النظري:

القطاعات الانتاجية تعد من المؤسسات والوحدات الانتاجية المنتجة للمنتجات السلعية التي ترتبط بصورة وثيقة من خلال مدخلاتها بعمليات الانتاج (مركز التجارة الفلسطيني، 2015، 104)، وتحويل المواد الخام او الاولية منها الى شكل أكثر منفعة للانسان، وترتبط هذه القطاعات بعلاقات رأسية مبنية على أساس تقني واداري (الخليل، 2014، 765). وتقسم القطاعات الانتاجية الى عدد من القطاعات والفروع ذات الانشطة الانتاجية المتجانسة، التي تكون ذات ارتباطات وتشابكات قطاعية من خلال استخدام منتجات قطاع ما كمدخلات في قطال أخر كمواد وسيطة، فهذه القطاعات ترتبط بالجانب الفني للانتاج الذي يستخدم المدخلات كالمعدات والآلات والوسائل الفنية ومهارات العاملين في هذه القطاعات، لاستخراج منتجات سلعية قابلة للتداول التجاري. فتقوم القطاعات بتعبئة الموارد المالية والاقتصادية ناحية الاستثمار في عملية انتاجية تحويلية ديناميكية، تعمل على تحقيق معدلات مرتفعة لنمو الاقتصاد، فالعملية الانتاجية هي عملية منظمة ومحدودة لتوليف ومزج عناصر الانتاج (العمل، رأس المال، الارض، التنظيم) من أجل خلق وانتاج سلع جديدة بما تضيف قيمة مضافة جديدة للاقتصاد، وتتم هذه العملية ضمن ما يعرف بالوحدة الانتاجية. (عبد الحميد، 2003، 132)

عليه يمكن حصر القطاعات الانتاجية بالقطاعات الأتية:

1- **القطاع الاستخراجي:** وهو عبارة عن مجموعة من الصناعات التي تعمل على استخراج المواد غير المستغلة الى مواد مستغلة تستخدم في اشباع حاجات الانسان، تكون المواد غير المستخرجة هي مواد مستخرجة من الطبيعية كالخامات او مواد أولية معدنية وغير معدنية مثل الاخشاب المستخرجة من الاشجار، الاسماك من الصيد البحري والنهري، الحديد والنفط المستخرج من باطن الارض .... الخ (السيد، 1988، 157). تتصف صناعات هذا القطاع بعدد من السمات منها: (عباس، 2016، 384)

أ- الاستخدام التكنولوجي الحديث في العمليات الانتاجية، واستخدام عدد قليل من الايدي العاملة ذات مهارات فنية عالية، وتتطلب ادارة متطورة تستطيع اتخاذ القرارات المناسبة للعمليات الانتاجية.

ب- تتسم صناعات هذا القطاع بالنضوب، فالمواد المستخرجة لها أمد زمني محدود وتنتهي في المستقبل.

ت- استخدام نواتج القطاعات الانتاجية الأخرى كمدخلات في عمليات الانتاج، ومنتجات القطاع الاستخراجي كمدخلات للقطاعات الأخرى، تعرف هذه بالروابط والتشابكات الصناعية الامامية والخلفية.

ث- تتطلب الصناعات الاستخراجية استثمارات مالية كبيرة، فمعدل الانفاق في البدء يكون مرتفع في المراحل الأولى للانتاج، لتوفير مدخلات الانتاج كالكهرباء والمياه والغاز وغيرها من المدخلات.

ج- هناك صناعات استخراجية تحتاج الى عمليات البحث والتنقيب مروراً بالاستخراج والنقل والتكرير، كما في الصناعات النفطية، كما تحتاج هذه الصناعات الى تقنيات متطورة وحديثة من اجل تخفيض الكلف الانتاجية.

2- **القطاع التحويلي:** عبارة عن مجموعة من الصناعات التي تعمل على تحويل المواد الأولية المستخرجة الى منتجات سلعية نهائية او وسيطة تدخل كمدخلات لقطاعات أخرى (الراعي، 2003، 10)، فتحول المواد الطبيعية والاقتصادية لشكل أخر من المنتجات القابلة للاستفادة منها بشكل أكثر منفعة للمستهلك. فيتكون هذا القطاع من عدد من الصناعات كصناعة المواد الغذائية، وصناعة الجلود والمنسوجات والملبوسات، وصناعة الخشب، وصناعة الورق والمطبوعات، والصناعة الكيمياوية، والصناعة التعدينية وغير التعدينية (عدا النفط والغاز والفحم)، وصناعة المكائن والآلات والمعدات، وغيرها من الصناعات التحويلية.

تعدد مكونات هيكل القطاع التحويلي فانه يساهم بشكل واسع في تنويع الهيكل الاقتصادي لاي بلد، ويسهم القطاع في عدد من المتغيرات الاقتصادية كالتشغيل فيمتص اعداد كبيرة من الايدي العاملة وتطوير مهاراتهم، ويزيد من الدخل القومي عبر تحويل المواد الأولية الى منتجات اضافية ذات قيمة أعلى، ويؤثر في الميزان التجاري من خلال سد الاحتياجات المحلية للسلع فيخفض من جانب الاستيرادات ومن جانب أخر يزيد الصادرات فيوفر العملات الأجنبية ليدعم الاقتصاد، هذا القطاع أيضاً يوفر الاستقلال الاقتصادي، ليساعد كل ذلك على تحقيق التنمية الاقتصادية. (Altenburg, 2011, 7 - 8)

ثانياً: اختلال اسهامات القطاعات الانتاجية بتكوين الناتج الحقيقي في العراق:

ان دراسة وتحليل اسهامات كل قطاع من القطاعات الانتاجية بتكوين الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة تشخص مستويات النشاط الحقيقي للاقتصاد العراقي خلال المدة المختارة (2004 – 2018).

المعروف والمشخص ان الانتاج النفطي مهيمن على النشاط الانتاجي في العراق، لكن في عام 2003 وما بعدها تعرضت بعض المنشآت الانتاجية العامة الى عمليات التخريب والنهب والسلب، منها المنشأت الانتاجية النفطية، كما تعرضت الانابيب الناقلة للنفط الى عمليات تخريبية ارهابية، بالرغم مما سبق فان معدل الانتاج النفطي اليومي خلال المدة (2004 – 2017) قد ارتفع من 1.995 مليون برميل / يوم، الى 4.228 مليون برميل / يوم ، وبمعدل نمو سنوي من 7.1-% الى 15.8%، وبلغ معدل النمو المركب للمدة المختارة ما نسبته 5.5%*. كما مبين بالجدول الاتي:

الجدول (1) معدلات الانتاج النفطي (مليون برميل / يوم) في العراق للمدة (2004 – 2017)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل الانتاج اليومي	1.995	1.853	1.955	2.035	2.281	2.336	2.358	2.653	2.942	2.98	3.235	3.746	4.167	4.228**
التغير السنوي (%)*	-	-7.1	5.5	4.1	12.1	2.4	0.9	12.5	10.9	1.3	8.6	15.8	11.2	1.5

* معدل النمو المركب تم استخراجه من قبل الباحث، وفق المعادلة الأتية: $R = [\{((Xt / Xo)^{1/n-1}\} - 1] \times 100$
اذ ان: Xt = القيم في سنة المقارنة، و Xo = القيم في سنة الاساس، n. = عدد سنوات البحث

المصدر: وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية لعام 2017، الجهاز المركزي للاحصاء، ص 739.

*** النسب تم اعدادها من قبل الباحث.**

**** تقديرات أولية**

هيمنة القطاع النفطي على الانتاج من الممكن ملاحظته من خلال اسهام القطاع الاستخراجي في تكوين الناتج المحلي بالاسعار الثابتة (2007 = 100) الذي يطغي عليه استخراج النفط الخام، كما مبين للنسب المئوية لاسهامات القطاعات الانتاجية خلال المدة (2004 - 2018) في الجدول (2)، فبلغ متوسط اسهامات القطاع الاستخراجي بالناتج الحقيقي خلال مدة الدراسة ما نسبته 49.2%، فكانت نسب الاسهامات متذبذبة نسبياً ففي سنوات تدنئ اسهام القطاع الاستخراجي بالناتج بنسب منخفضة نسبياً لتنخفض من 47.7% في عام 2004 الى 42.4% و40.6% على التوالي لعامي 2005 و2006 ، كذلك انخفضت نسب الاسهام في العامين 2010 و2013 فبلغت 41.9% و42% على التوالي، يعود التراجع لهذه النسب لتأثر القطاع الاستخراجي بالاوضاع الأمنية أنذاك. أما الارتفاع النسبي لاسهام القطاع النفطي الاستخراجي في الناتج الحقيقي الملاحظ حدوثه بشكل ملاحظ بعد عام 2013 فبلغت النسب 52.6% و59.3% و64.8% الأعوام 2014 و2015 و2016، لتنخفض نسبياً بعد ذلك الى نسب 64.6% و64.3% على التوالي في العامين 2017 و2018، لتأثر القطاع النفطي بتغيرات اسعار النفط العالمية. ان هيمنة القطاع النفطي على الانتاج الحقيقي في الاقتصاد العراقي لم ينعكس بالايجاب على باقي القطاعات الانتاجية (الزراعة، الصناعة)، فلم يحدث تغيرات حقيقية في الانتاج السلعي بسبب عدم وضوح الخطط والستراتيجيات التنموية وعدم جدية المؤسسات والجهات المنفذة لهذه الخطط، وعدم توجيه الاستثمارات ناحيه القطاعات الانتاجية بما يحقق التنوع الاقتصادي في العراق، ليعالج الاقتصاد الاحادي (تبعية الاقتصاد لقطاع انتاجي واحد متمثل بالقطاع النفطي في حالة العراق)، كما ان الموارد المالية الضخمة المتحصلة من بيع النفط الخام لم تعالج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المستدامة كالفقر والبطالة والسكن والخدمات العامة، فلم يتوازن حجم الايرادات النفطية مع حجم الانفاق على الاستثمارات المستدامة (حسن، 2013، 54).

بذلك فان اسهامات القطاعين الزراعي والصناعة التحويلية في تكوين الناتج الحقيقي عانت من اختلال بسبب الاهتمام الحكومي بتنمية القطاع النفطي، فكان متوسط اسهام القطاعين في الناتج ما نسبته 6.8% و2% على التوالي، فتدنت اسهامات القطاع الزراعي خلال مدة الدراسة من 10.9% الى 1.4%، يعود ذلك الى انخفاض المنتجات الزراعية بسبب الوضع الأمني في البلد، والانفتاح التجاري لاستيراد المنتجات الزراعية من الدول المجاورة التي نافست المنتجات المحلية، كما ان العراق عانى من التغيرات المناخية فتصاعدت درجات الحرارة وتذبذب لكميات تساقط الامطار لتنعكس على القطاع الزراعي، فخلال المدة (2005 – 2016) بلغت الحرارة العظمى في محافظة البصرة متوسط 34.7 مْ، والصغرى بمتوسط 20.5 مْ، وفي العاصمة بغداد سجلت متوسط الحرارة العظمى 31.5 مْ، والصغرى 16.5 مْ، وفي محافظة الموصل فقد سجلت متوسط الحرارة العظمى 28.6 مْ، والصغرى 19.9 مْ. كما تشير الاحصائيات الى تذبذب سقوط الامطار فبلغ متوسط سقوطها خلال المدة المشار لها، فسجلت الكميات في كل من البصرة وبغداد والموصل على التوالي ما كميته 99.7 و103.7 و302.2 مليمتر [1].

[1] - تم استخراج المتوسطات من قبل الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية لعام 2017، الجهاز المركزي للاحصاء، صفحات متفرقة.

بالنسبة للقطاع الصناعي التحويلي فقد سجلت ادنى نسب لاسهامات القطاعات الانتاجية بتكوين الناتج الحقيقي، لتنخفض النسبة خلال المدة (2004 – 2018) من اعلى نسبة 3.1% التي سجلت في عام 2012، الى ادنى نسبة 0.9% التي سجلت في الأعوام 2015 و2016 و2018، يعود تدني نسب اسهام القطاع الصناعي بالناتج الى تعرضه لتوقف اغلب المنشآت الانتاجية العامة بعد عام 2003 نتيجة التخريب والنهب كالصناعات البتروكيمياوية والنسيجية والغذائية، فلم تقم الحكومة باعادة تأهيلها وتشغيلها، اضافة الى ان المشروعات الصناعية الصغيرة الممتلكة من قبل القطاع الخاص قد تعرضت الى منافسة شديدة من قبل المنتجات الاجنبية المستوردة من الخارج، مما أدى الى خروج هذه المشروعات من الاسواق بسبب الخسائر وارتفاع الكلف الانتاجية.

الجدول (2) اسهامات القطاعات الانتاجية كـ (%) بالناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة في العراق للمدة (2004 – 2018)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017*	2018*
القطاع الزراعي	10.9	13.7	12.9	9.2	7.5	5.2	8.1	7.7	7	6.6	4.1	2.5	2.7	1.9	1.4
القطاع الاستخراجي	47.7	42.4	40.6	43	45.4	42.8	41.9	43.5	43.8	42	52.6	59.3	64.8	64.6	64.3
القطاع الصناعة التحويلية	2.3	2.2	2.2	2.3	2.3	2.6	2.9	2.7	3.1	2.6	1.2	0.9	0.9	1.2	0.9

المصدر: النسب تم استخراجها من قبل الباحث بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية للمدة (2003 – 2016)، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.

- وزارة التخطيط، التقديرات الاولية والفصلية لاجمالي الناتج المحلي لعامي (2017 و2018)، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.

*** النسب لعامي 2017 و2018 تم استخراجها بالاعتماد على بيانات اولية.**

ثالثاً: اختلال اسهامات القطاعات الانتاجية بمستويات التشغيل في العراق:

تشغيل القوى العاملة النشطة اقتصادياً من العناصر الأساسية لأي عملية انتاجية، فهو من المؤشرات المهمة لتحديد مستويات التقدم الاقتصادي في الدول، فأي اختلال في عملية التشغيل بين القطاعات سينعكس على انتاجية القطاع الواحد، من ثم على عملية التنمية المرغوب تحقيقها على مستوى الاقتصاد. ان دراسة بنية توزيع القوى النشطة اقتصادياً بين القطاعات العاملة في الاقتصاد سيمكننا من التعرف على الاختلال في مستوى التشغيل وتوزيعاته على هذه القطاعات وقياس مستويات الانتاجية فيها، خاصة ان اغلب سكان الدول النامية بضمنها العراق يشتغلون في القطاع الزراعي على الرغم من معاناته من مشكلات عديدة منها التخلف التكنولوجي وانخفاض مستويات الانتاج والانتاجية في هذا القطاع، بالاضافة الى تردي مستويات المعيشى بين العاملين فيه، فكان العامل الاخير من الاسباب الرئيسية الدافعة لانتقال القوى العاملة من القطاع الزراعي للاشتغال في القطاعات الأخرى لتحسين المستوى المعاشي للعاملين، كما ان العراق عانى من تدمير القطاع الصناعي ومواجهته للمنافسة الخارجية التي ادت الى توقف العديد من المنشأت والمشروعات الصناعية

العامة والخاصة. لذا من أجل دراسة وتحليل اسهامات القطاعات الانتاجية في تشغيل القوى النشطة اقتصادياً في العراق خلال المدة (2004 – 2017) فقد تم اعداد الجدول (3)، الموضح كالأتي:

الجدول (3) اسهامات القطاعات الانتاجية كـ (%) بمستويات التشغيل في العراق خلال المدة (2004 – 2018)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	*2016	*2017	متوسط
القطاع الزراعي	8.8	5.3	6.6	7.8	8.1	4.2	7	7.6	8	8.2	7.6	7.7	7.2	6.8	7.2
القطاع الاستخراجي	2	2.1	2.2	2.3	2.5	2.6	2.6	2.6	2.7	2.9	3.1	3.1	3.4	3.7	2.7
قطاع الصناعة التحويلية	15.9	10.8	9.5	13	15.3	8.5	9.9	10.8	10.3	10.7	9.4	9.1	10.1	10.5	11

المصدر: تم استخراج النسب من قبل الباحث بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية للمدة (2003 – 2017)، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.

*** تم استخراجها النسب بالاعتماد على بيانات تقديرية اولية.**

الملاحظ من الجدول (3) انخفاض مستوى اسهام القطاعات الانتاجية في تشغيل الايدي العاملة، فبلغ متوسط اسهام كل من القطاعات الزراعي والاستخراجي والصناعي خلال مدة الدراسة ما نسبته 7.2% و2.7% و11% على التوالي، ليكون الباقي من النسب من حصة القطاعات الخدمية والتوزيعية التي تعد من القطاعات غير المساهمة بشكل مباشر في العملية الانتاجية السلعية. فسجل القطاع الصناعي التحويلي اعلى النسب، فاتجهت النسب خلال مدة الدراسة توجه متذبذب باتجاه متناقص نسبياً، ففي الأعوام 2004 و2007 و2008 و2010 و2011 و2013 و2016 و2017 سجلت ارتفاعاً في النسب بلغت على التوالي 15.9% و13% و15.3% و9.9% و10.8% و10.7% و10.1% و10.5%، اما الأعوام 2005 و2006 و2009 و2012 و2014 و2015 فسجلت انخفاضاً في مستوى اسهام القطاع الصناعي في مستوى التشغيل فبلغت النسب على التوالي 10.8% و9.5% و8.5% و10.3% و9.4% و9.1%، يعود ذلك بسبب تأثر القطاع بالاوضاع الداخلي التي مر بها العراق انذاك. يلي القطاع الصناعي قطاع الزراعة الذي كان نسب اسهامه في مستوى تشغيل الايدي العاملة نسباً متذبذبة بالاتجاه التناقصي، فاتجهت النسبة من اعلى مستوى لها والبالغة 8.8% في بداية مدة الدراسة أي عام 2004، الى ادنى مستوى لنسبة الاسهام البالغة 4.2% في عام 2009، لتأثر البلد بالأوضاع الأمنية التي أدت الى هجرة بعض الفلاحين والمزارعين لاراضيهم، ومعاناة مناخ العراق للتذبذب المناخي. بعد هذا العام اتجهت نسب الاسهام للقطاع الزراعي في مستوى التشغيل اتجاه تصاعدي حتى عام 2013 فارتفعت النسبة من 7% في عام 2010، الى نسبة 8.2% في عام 2013، نتيجة الاستقرار الأمني نسبياً في تلك الأعوام، لكن بعد ذلك انتكس القطاع الزراعي وتراجعت نسب اسهامه بمستويات تشغيل من 7.6% الى 6.8% خلال المدة (2014 – 2017) ، بسبب سيطرة داعش على بعض المحافظات العراقية وكذلك الاستيراد غير المدروس للمنتجات الزراعي بما يؤدي الى تراجع الطلب على المنتجات المحلية فتنعكس على مستوى التشغيل. اما القطاع الاستخراجي فقد اتجهت نسب اسهامه بتشغيل القوى النشطة اقتصادياً اتجاه تصاعدي خلال مدة الدراسة

فبلغت النسبة ادنى مستو ى لها في عام 2004 بنسبة 2%، لتتصاعد حتى بلغت اعلى مستوى لها في عام 2017 بنسبة 3.7%، يرجع ذلك لزيادة الاهتمام الحكومي بالانتاج النفطي.

يمكن تشخيص درجة الاختلال الهيكلي في القطاعات الانتاجية من خلال ما قدمه الاقتصادي S. Kuzents في قياس هذه الدرجة يتمثل بالفرق بين الاسهام النسبي في الناتج لكل قطاع والاسهام النسبي في تشغيل القوى العاملة لكل قطاع (النجفي، 2002، 47). لذا سيتم استخراج درجة الاختلال لهيكل القطاعات الانتاجية في العراق خلال المدة (2004 – 2017)، كما مبين بالجدول (4) الأتي:

الجدول (4) درجة الاختلال الهيكلي للقطاعات الانتاجية ك (%) في العراق خلال المدة (2004 – 2017)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القطاع الزراعي	2.1	8.4	6.3	1.4	-0.6	1	1.1	0.1	-1	-1.6	-3.5	-5.2	-4.5	-4.9
القطاع الاستخراجي	45.7	40.3	38.4	40.7	42.9	40.2	39.3	40.9	41.1	39.1	49.5	56.2	61.4	60.9
قطاع الصناعة التحويلية	-13.6	-8.6	-7.3	-10.7	-13	-5.9	-7	-8.1	-7.2	-8.1	-8.2	-8.2	-9.2	-9.3

المصدر: النسب تم استخراجها من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج الجدولين (1 و2).

يلاحظ من الجدول (4) ان القطاعات الانتاجية الثلاث قد سجلت درجات للاختلال متباينة نسبياً (وجود نسب موجبة وسالبة)، فاعلى النسب كانت في القطاع الاستخراجي وبنسب اغلبها موجبة على طول مدة الدراسة، فتراوحت درجات الاختلال ما بين (38.4% - 60.9%)، مما يشير الى هيمنة هذا القطاع على الهيكل الانتاجي في البلد، نتيجة هيمنته على الناتج الحقيقي مقابل قدرته على تشغيل القوى النشطة اقتصادياً. اما القطاع الصناعي فقد سجل نسب سالبة على طول مدة الدراسة، تراوحت ما بين (13.6%-) الى (5.9%-)، لتشير الى وجود اختلال في كونه من القطاعات كثيفة العمل عكس ما هو المفروض ان يكون كثيف رأس المال، كذلك يشير الى انخفاض القدرة الانتاجية لهذا القطاع، ليؤدي ذلك الى تراجع الدور التنموي لهذا القطاع. اما بالنسبة للقطاع الزراعي فاشارت درجات الاختلال الى نسب سالبة تارة وتارة اخرى نسب موجبة، فخلال المدة (2004 – 2007) سجلت درجة الاختلال نسب موجبة تراوحت ما بين (1.4% - 8.4%)، لتذبذب بعد ذلك بالاتجاه التناقصي فتراوحت ما بين (4.9%- - 1.1%)، ان ذلك يشير الى تدني مستوى القطاع الزراعي في امتصاص القوى النشطة اقتصادياً من العاملين، أي كون هذا القطاع ذو كثافة منخفضة للتشغيل نتيجة هجرة الفلاحين ناحية المدن لعدم وجود الدعم الحكومي لهم ولتعرضهم للأخطار الأمنية من قبل الجماعات الأرهابية، واتساع رقعة الأراضي الزراعية المتصحرة فازدادت رقعة هذه الاراضي من 69757 دونم الى 160588 دونم خلال المدة (2014 – 2017)، بمعدل نمو مركب 32% [2].

رابعاً: اختلال اسهامات القطاعات الانتاجية العراقية في التجارة الخارجية:

[2] - تم استخراج المساحات المتصحرة ومعدل النمو المركب بالاعتماد على: وزارة التخطيط، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق للمدة (2016 – 2018)، الجهاز المركزي للاحصاء، قسم احصاءات البيئة.

تعد التجارة الخارجية مهمة لأي بلد لانها تغذي الاقتصاد باحتياجاته السلعية الناتجة نسبياً عن القصور الانتاجي لقطاعاته الاقتصادية، ويتغذى العالم الخارجي من الفائض السلعي عن حاجة ذلك البلد، والتي تكون ناتجة عن مساهمة القطاعات الانتاجية بتكوين الناتج السلعي، لينعكس كل ذلك على النمو الداخلي وتقدم اقتصاد البلد، فلا يمكن تصور العالم الحالي دون وجود علاقات تجارية مع العالم الخارجي لوجود مصالح اقتصادية وسياسية متداخلة ومشتركة بين الدول. لتسهم التجارة الخارجية في النهوض بالواقع الاقتصادي عبر قطاعاته الانتاجية فانه بحاجة الى وضع سياسي وأمني مستقر وهذا ما يفتقره الواقع العراقي لحقبات طويلة، حيث شهد العراق العديد من الحروب والعقوبات الاقتصادية والهجمات الارهابية التي انعكست على القطاعات الانتاجية وتردي واقعها الانتاجي وعدم توازن العلاقة بين هذه القطاعات، فاعتماد الاقتصاد العراقي على قطاع انتاجي واحد (القطاع النفطي) في تغذية اقتصاده بالواردات من العملات الاجنبية انعكس على اهمال باقي القطاعات الانتاجية، لينعكس سلباً على اسهام باقي القطاعات في تنميتها بالأخص قطاعي الزراعة الصناعة التحويلية (Leslie, 2010, 1)، فتفقد القطاعات الانتاجية القدرة على المنافسة مع المنتوجات السلعية الاجنبية لتنعكس سلباً على الميزان التجاري العراقي. من أجل ذلك لابد من دراسة اختلالات جانبي الصادرات والاستيرادات السلعية، وتحليل درجة الانكشاف للميزان التجاري العراقي خلال المدة (2004 – 2018)، كالأتي:

1- **الصادرات السلعية:** الصادرات تتوزع على عدد من السلع المنظورة التي تنتجها دولة ما وتعدها للتصدير كونها فائض عن حاجتها المحلية، وذو طلب خارجي عليها، فتشكل هذه السلع اهمية كبيرة في الدول المتقدمة نتيجة الجهاز الانتاجي المرن، اما الدول النامية بضمنها العراق فهي معتمدة على نوع واحد من الصادرات السلعية، بما يعرض اقتصاداتها لهزات وصدمات خارجية قوية تؤثر على حجم هذه الصادرات نتيجة انخفاض اسعار السلعة المصدرة. فيمكن تشخيص الخلل في توزيع الصادرات السلعية بين القطاعات الانتاجية المساهمة باجمالي الصادرات، من خلال استخراج اهمية كل سلعة مصدرة بالنسبة لاجمالي الصادرات السلعية خلال فترة زمنية معينة. لذا تم اعداد الجدول (5) الذي يبين المتوسطات كنسب مئوية لتوزيع اصناف الصادرات السلعية حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة SITC المتبع في العراق وخلال المدة (2004 – 2018)، الموضح كالأتي:

الجدول (5) متوسطات توزيع الاقيام الخاصة باصناف الصادرات السلعية كـ (%) في العراق خلال المدة (2004 – 2018)

الصادرات السلعية	المواد الغذائية والحيوانية الحية	المشروبات والتبغ	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم	الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية	المواد الكيمياوية	سلع مصنعة ومصنفة حسب المادة	مكائن ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	السلع غير المصنفة حسب النوع
المتوسطات	0.3	0	0.2	99.2	0	0	0.1	0.2	0	0

المصدر: المتوسطات تم استخراجها من قبل الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية للمدة (2004 – 2018)، دائرة الاحصاء والابحاث.

يلاحظ من الجدول (5) الخلل الذي تعانيه الصادرات السلعية في عدم وجود تنوع سلعي واعتماد الاقتصاد العراقي على صنف واحد من السلع المصدرة خلال مدة الدراسة، فقد استحوذت الصادرات من الوقود المعدنية وزيوت التشحيم التي تضم الصادرات من النفط الخام والمنتجات النفطية (هيمنة القطاع الاستخراجي على الجانب التصديري)، فاستحوذ على النسبة الأكبر من الصادرات السلعية، فقد بلغ متوسط الصادرات من صنف الوقود المعدنية نسبة 99.2% من اجمالي الصادرات، بذلك فالاقتصاد العراقي احادي الجانب في اعتماده على سلعة واحدة معدة للتصدير، والحصول من خلالها على الواردات من العملات الاجنبية، مما يستوجب القيام باجراءات تضمن دخول منتجات السلع لباقي القطاعات الانتاجية ضمن اصناف السلع المعدة للتصدير، فقد ساهمت باقي القطاعات الانتاجية خلال مدة الدراسة بنسبة 0.8% من اجمالي الصادرات السلعية.

2- **الاستيرادات السلعية:** ان هذه الاستيرادات تتوزع على عدد من السلع المنظورة التي تنتجها القطاعات الانتاجية العاملة في اقتصادات دول العالم، والتي يتم استيراداها من قبل الدولة المستوردة لتلبية العجز في الانتاج المحلي من هذه السلع او تستورد لتلبية الطلب المحلي من هذه السلع، فكلما تنوع وازدادت اصناف السلع المستوردة دل على وجود خلل في قدرة القطاعات الانتاجية على تلبية الحاجة المحلية من هذه السلع، يمكن تشخيص هذا الخلل من خلال استخراج الاهمية النسبية لاصناف كل سلعة من السلع المستوردة بالنسبة لاجمالي الاستيرادات السلعية. لذا تم اعداد الجدول (6) الذي يبين المتوسطات كنسب مئوية لتوزيع اصناف الاستيرادات السلعية حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة SITC المتبع في العراق وخلال المدة (2004 – 2018)، الموضح كالأتي:

الجدول (6) متوسطات توزيع الاقيام الخاصة باصناف الاستيرادات السلعية كـ (%) في العراق للمدة (2004-2018)

الاستيرادات السلعية	المواد الغذائية والحيوانية الحية	المشروبات والتبغ	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم	الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية	المواد الكيمياوية	سلع مصنعة ومصنفة حسب المادة	مكائن ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	السلع غير المصنفة حسب النوع
المتوسطات	5	1.3	1.8	9.8	6.4	6.7	10.8	39.5	15.8	2.9

المصدر: المتوسطات تم استخراجها من قبل الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية للمدة (2004 – 2018)، دائرة الاحصاء والابحاث.

يلاحظ من الجدول (6) اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع الخارجي لتلبية احتياجاته من السلع، مما يشير الى وجود خلل في قدرة القطاعات الانتاجية العراقية على تلبية الاحتياجات من هذه السلع خلال مدة الدراسة، فكانت اعلى متوسط للنسب من نصيب المكائن ومعدات النقل بنسبة 39.5% من اجمالي الاستيرادات، لوجود عجز وقصور في انتاج هذا الصنف من السلع من قبل القطاعات الانتاجية في العراق خلال مدة الدراسة،

اما اقل متوسط للنسب من نصيب المشروبات والتبغ بنسبة 1.3% من اجمالي الاستيرادات، يعود ذلك الى رفع الرسوم الكمركية على هذا النوع من السلع المستوردة.

3- **الانكشاف التجاري:** يمكن تشخيص اختلال اسهام القطاعات الانتاجية في تلبية الاحتياجات المحلية للسلع المنتجة، ودورها في توفير السلع المعدة للتصدير من أجل ايراد العملات الأجنبية اللازمة لتغطية احتياجات الاقتصاد من هذه العملات عبر مؤشر انكشاف التجاري (اختلال التجارة الخارجية). يتم قياس هذا المؤشر كنسبة مئوية من قسمة مجموع الصادرات مع الاستيرادات على الناتج المحلي الاجمالي، ليعكس هذا المؤشر درجة اعتماد المنتجين العاملين في القطاعات الانتاجية المحلية على الطلب الأجنبي، واعتماد المستهلكين المحليين على المعروض الأجنبي من السلع (Word Bank, 2013, 7). لذا تم اعداد الجدول (7) ليبين درجة انكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي، ودرجة اعتماده على ما تنتجه القطاعات الانتاجية الأجنبية من السلع، وحساسية اقتصاده تجاه تغير المتغيرات الخارجية كالاسعار المحددة في الاسواق العالمية.

بملاحظة جدول الانكشاف التجاري للاقتصاد العراقي فان اعلى مستوى خلال مدة الدراسة كانت في عام 2004 فبلغت نسبته 106.8%، نتيجة الانفتاح التجاري بعد التغيير السياسي في عام 2003 وتبني سياسة التحول نحو آلية السوق، وكذلك رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على العراق في فترة التسعينات من القرن الماضي، فازدادت الاستيرادات من السلع التي كان العراق يعاني من عدم توفرها. بعد عام 2004 اتجه مؤشر الانكشاف التجاري للانخفاض النسبي فبلغت خلال الأعوام 2005 و2006 و2007 على التوالي النسب الأتية 94.5% و78.9% و67.2%، نتيجة تأثر قيمة الناتج المحلي بارتفاع اسعار النفط، وكذلك الصادرات النفطية. ثم تذبذب بعد ذلك فتارة يتصاعد وأخرى ينخفض، ففي الأعوام 2008 و2012 2018 ارتفع مؤشر الانكشاف فبلغ على التوالي 76.2% و70.35% و62.5%، اما باقي الأعوام فقد اتجه المؤشر ناحية الانخفاض، فكانت ادنى مستوى للمؤشر في عام 2016 بنسبة 49.2%، بسبب التراجع النسبي لاسعار النفط مما انعكس على قيمة الصادرات النفطية في ذلك العام. اما متوسط درجة الانكشاف التجاري خلال مدة الدراسة فبلغت نسبة 69.3%، لتعبر عن درجة كبيرة لاعتماد الاقتصاد العراقي على ما تنتجه القطاعات الأجنبية من السلع، لتبين مدى تأثر الاقتصاد المحلي بأي صدمة او أزمة خارجية. ففي الدول التي تعاني من انكشاف بنسبة 45% فأكثر سيؤشر وجود خلل في قطاعاتها الانتاجية وفي قدرتها التصديرية، فيؤدي الى حدوث اختلال هيكلي مثبط لنمو القطاعات الانتاجية ليعيق التنمية الاقتصادية كما في تجربة العراق، لما يفرزه من أثار اقتصادية سلبية، كعدم قدرة الاقتصاد المحلي مواجهة الاغراق السلعي، وتراجع نسب اسهام القطاعات في المتغيرات الحقيقية، وعرقلة الجهود التنموية للسياسات الاقتصادية (صالح، والموسوي، 416، 2018).

الجدول (7) درجة الانكشاف التجاري ك (%) في العراق خلال المدة (2004 – 2018)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المتوسط
درجة الانكشاف	106.8	94.5	78.9	67.2	76.2	70	67	68.6	70.3	63.6	60	54.4	49.2	50.2	62.5	69.3

المصدر: النسب تم استخراجها من قبل الباحث بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية للمدة (2004 – 2009)، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.
- البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية للمدة (2010 – 2018)، دائرة الاحصاء والابحاث.

خامساً: مقترحات لتطوير الوضع الانتاجي في العراق:

نص الدستور العراقي في المادتين (25 و26) على ان " تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد وفق أسس اقتصادية حديثة، وبما تضمن استثمار كامل موارده وتنوع مصادره، وتشجع القطاع الخاص وتنميته "، " وتكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة "، هاتين المادتين تبينان ان الفلسفة الاقتصادية في العراق توجهت ناحية تشجيع النشاط الاقتصادي الخاص بما يساعد على نهوض الاقتصاد العراقي ناحية اصلاح اختلالاته في ضوء أسس حديثة تحت رعاية حكومية باعتبارها الممثل للدولة وصاحبة السلطة لاصدار سياسات اصلاحية لواقع الاقتصاد العراقي، عبر معالجة الاختلالات التي يعاني منها القطاعات الانتاجية خاصة القطاعين الصناعي والزراعي. منذ فترة طويلة هيمن القطاع العام على الاقتصاد العراقي الذي اثبت فشله في ادارة موارد البلد وتوجيهها ناحية المجالات الانتاجية العالية، فهو قطاع ذو طبيعة ضعيفة الانتاج والانتاجية، كما انه اهدر الموارد الاقتصادية، لذا هناك دعوات لفسح المجال امام القطاع الخاص لاخذ دوره في ممارسة نشاطه في كافة المجالات خاصة الانتاجية منها، لذلك اصبح من الواجب على الحكومة ان توفر الاطار التشريعي والقانوني الذي ينظم عمليات الانتاج والتوزيع وتأمين حرية المنافسة في الاسواق وضمان حقوق الملكية الخاصة، وتقليص دور الدولة في مجال الانتاج للسلع والخدمات وتوزيعها (عواد، وكريم، 2014، 180). ما سبق لابد ان يتم وفق اجراءات اصلاحية شاملة ومدروسة، وذو وضوح في خطواتها وتكون مناسبة للوضع العراقي، بما يؤدي الى النهوض بواقع القطاعات الانتاجية، فمن هذه الاجراءات الخاصة بتصحيح الاختلال في القطاعات الأتي:

1- **القطاع الاستخراجي:** ان هذا القطاع ذو اهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد العراقي فهو يساهم في تكوين الناتج بنسب تراوحت ما بين (40.6% - 64.8%) من الناتج الحقيقي خلال مدة الدراسة المشار لها في الجدول (2)، وخلال المدة (2003–2015) فان

القطاع النفطي يسهم بـ 95% من ايرادات الموازنة العامة (رسن، وحسين، 2017، 134)، كما يمتلك العراق احتياطي نفطي يقدر بـ 150 مليار برميل من النفط الخام لغاية عام 2016، ويعد من اكبر الاحتياطيات على مستوى العالم، يشار الى ان الاحتياطيات المثبتة للغاز الطبيعي بلغت 126.7 ترليون قدم مكعب، لتضع العراق في المرتبة العاشرة عالمياً (خطة التنمية الوطنية، 2018، 148)، لكن الملاحظ ان معدل حرق الغاز هو بنسبة 10.3% كمعدل نمو مركب للمدة (2004 – 2017)، وهو اعلى من المعدل النمو المركب لانتاج الغاز خلال نفس المدة البالغ 8.3% [3]، مما يشير الى هدر كميات من الغاز الطبيعي الذي اغلبه يصاحب انتاج النفط من الابار النفطية العراقية. كما ان العراق يمتلك احتياطي كبير من مادة الكبريت التي قدرت بحوالي 600 مليون طن، موجودة اغلبه في حقل المشراق بالموصل، وقد تعرض الحقل للاحتراق لثلاث مرات، ويعاني من الاهمال

[3] - تم استخراج معدلي النمو المركب لانتاج الغاز وحرقه من قبل الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية لعام 2017، الجهاز المركزي للاحصاء، ص 740.

وتدني مستوى التقنية المستخدمة في الانتاج، مما ادى الى تدني وضياع في الطاقة الانتاجية والتصديرية لهذا الحقل (العلاف، 2019، 68). لذلك فان الاهتمام بقطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي امر ضروري وحيوي لكونه الشريان الرئيسي لتمويل باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبسبب تشابكاته الاقتصادية الامامية والخلفية مع القطاعات الانتاجية الأخرى، مما يجعله القطاع القيادي لتحقيق التنمية وتغير الواقع الاقتصادي لهذه القطاعات، ويتم ذلك من خلال المقترحات الأتية:

أ- تحقيق التوازن بين الكميات المستخرجة للمواد الخام (النفط والغاز) مع الطلب والعرض العالميين لها، من خلال التعاون مع المنظمات الاقتصادية العالمية كمنظمة أوبك OPEC والمنظمة العربية أوابك OAPEC، بما يحافظ على التوازن للاسعار العالمية لهذه المواد المستخرجة.

ب- توفير الاحتياجات المحلية من المواد المستخرجة لضمان تلبية احتياجات القطاعات الانتاجية الأخرى من هذه المواد، بما يؤدي الى زيادة الانتاج الحقيقي لجميع القطاعات العاملة في الاقتصاد العراقي.

ت- توفير الاستثمارات الكافية للنهوض بواقع القطاع الاستخراجي بالاخص جانب التكرير النفطي من أجل زيادة الانتاج المحلي، وزيادة الاستغلال للغاز الطبيعي المهدور باعتباره مورد اقتصادي مهم لايراد العراق بعوائد المالية ضخمة. لابد الأول توفير البيئة الاستثمارية المناسبة كتوفير الخدمات العامة من كهرباء وماء وشبكات الطرق والمواصلات، بما يسرع من تحقيق عملية التنمية الاقتصادية على مستوى القطاعات.

ث- زيادة وتطوير خطوط نقل النفط العراقي بما يؤدي الى زيادة القدرة التصديرية، ويزيد من حجم الانتاج النفطي.

ج- تطوير مهارات وامكانيات الشركات الخاصة المحلية عبر التعاقد مع الشركات الأجنبية وتكليفها بهذه المهمة، ومهمة نقل التكنولوجيات الحديثة المستخدمة في الانتاج الاستخراجي، لتعويض المندثر من التكنولوجيات القديمة وتطوير الواقع التكنولوجي، كذلك لابد من قيام الشركات الناقلة للتكنولوجية على تدريب العاملين المحليين على هذه التكنولوجية وتطوير مهاراتهم.

ح- دخول القطاع الخاص العراقي كشريك مع المستثمرين الاجانب، وبعقود تضمن حصول الطرف الاول على امتيازات في عمليات الاكتشاف للمواقع الاستخراجية وتشغيل الوحدات الانتاجية وبمساعدة الطرف الثاني

2- **القطاع الصناعي التحويلي:** يعاني هذا القطاع من عدد من المشكلات التي تخفض من نسب اسهامه بالاقتصاد العراقي بمؤشراته الانتاجية والتشغيلية، من هذه المشكلات تدمير ونهب الشركات الصناعية العامة في عام 2003 ابان الاحتلال الامريكي للعراق، تقادم وسائل الانتاج المستخدمة في هذا القطاع وعدم استخدام الاتمتة والتكنولوجيات الحديثة في العملية الانتاجية، تدني المستوى الانتاجي للايدي العاملة في القطاع الصناعي بسبب تدني مهاراتهم وخبراتهم في كلا من الشركات الصناعية العامة والخاصة، اعتماد الانتاج المحلي على مستلزمات الانتاج المستوردة بما يزيد من الكلف الانتاجية، وجود المنافسة الخارجية ذات الجودة العالية والمنخفضة السعر، وعدم الاستقرار السياسي والأمني مما يؤدي لتراجع الاستثمار والانتاج الصناعي، بالاضافة للاغراق السلعي بسبب الانفتاح التجاري غير المنضبط، ووجود تدخلات خارجية تعمل بشكل متعمد لقتل الصناعة

العراقية. بذلك لابد من وجود عدد من الاجراءات التي تعالج هذه المشكلات وتغير حالة الاختلال الذي يعاني منه القطاع الصناعي ويزيد من نسبة اسهامه ويحقق التنويع الاقتصادي المرغوب، من هذه الاجراءات المقترحة ما يأتي:

أ- توفير البيئة الملائمة من اطار قانوني وتشريعي وسياسي تساهم في توجيه الاستثمارات ناحية المشروعات الصناعية الصغيرة، بما يزيد من اسهاماتها الانتاجية وقدراتها، واسهاماتها بتوفير فرص العمل للايدي العاملة الماهرة وغير الماهرة، فيزداد تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار بدلاً من الاستهلاك.

ب- تأهيل وتشغيل المعامل والوحدات الانتاجية المتوقفة عن العمل خاصة بالقطاع العام، عبر اجراء دراسات ومسوحات لهذه المعامل التي يمكن تأهيلها، وذو الجدوى الاقتصادية لاعادة التأهيل، اما المعامل التي تعاني من تدهور كبير في هياكلها الانتاجية فتعرض للبيع والخصخصة، ان ذلك يحسن من الوضع الانتاج في هذا القطاع ويزيد نسبة الاسهام الانتاجي للقطاع الخاص.

ت- تطوير المهارات والقدرات البشرية العاملين في القطاع الصناعي، بما يزيد من انتاجيتهم وتحسين نوع المنتجات التي ينتجها هذا القطاع.

ث- تحديث النظام المصرفي العراقي وتطوير عمله، من أجل مواكبة التطورات العالمية في مجال الاقراض والتمويل للمشروعات الصناعية الخاصة (رسن، وحسين، 2017، 145)، وباسعار فائدة تشجيعية لتوفير الاموال اللازمة للاستثمارات. وقيام البنك المركزي العراقي بتشجيع قيام المؤسسات المالية الوسيطة لتوفير القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الآجل للمشروعات الصناعية.

ج- منح الحوافز الضريبية والكمركية للقطاع الصناعي الخاص من أجل استيراد افضل البدائل التكنولوجية المتاحة في الخارج، بما يزيد من اسهامات القطاع في الجانب الانتاجي.

ح- انشاء المراكز العلمية المهتمة بتطوير الجانب الصناعي، تكون هذه المراكز قرب التجمعات الصناعية، وضمن ما يعرف بحاضنة الاعمال ليساعد على توظيف المنتج العلمي في المجال الانتاجي.

خ- اعفاء كلي او جزئي للارباح المتأتية من انتاج وبيع المنتجات الصناعية، والعمل على تخفيض الرسوم الكمركية على مستلزمات الانتاج الداخلة في العملية الانتاجية.

د- منح المستثمرين الأجانب الحق في التملك للاراضي بمدد زمنية محددة كأن تكون لـ 20 سنة، من ثم تعود ملكية الارض للدولة، من اجل تشجيعهم على الاستثمار في القطاع الصناعي.

3- **القطاع الزراعي:** يعد العراق من الدول الزراعية الذي يمتلك الاراضي الخصبة وصاحب نهري دجلة والفرات، لذا فان امكانية زيادة رقعة الاراضي المزروعة امكانية ممكن تحقيقها، لكن تعرض بعض الاراضي الزراعية لظواهر التصحر والتعرية والتملح، ومعاناة هذا القطاع من مشكلات متعددة، مما سبب انخفاض نسبي في اسهامها بالناتج والتشغيل لتنعكس على حدوث اختلال هيكلي سجل اعلى مستوى له في عام 2015 فبلغ 5.2-% (راجع الجدول 4)، نتيجة سيطرة داعش على اراضي زراعية في عدد من المحافظات العراقية مما اجبر الفلاحين

الى النزوح للمحافظات الأمنة. ان المشكلات السابقة التي عانى منها الانتاج الزراعي استدعى الى ضرورة طرح مجموعة من المقترحات التي تغير من الوضع الانتاجي المتدني لهذا القطاع منها:

أ- ضرورة استخدام الالآت الزراعية الحديثة، وتقنيات الري التي ترفع من معدلات الاستخدام الأمثل لمياه الري، وضرورة وجود مراكز علمية تنقل كل ما هو جديد في مجال زيادة الانتاج الزراعي .

ب- ايجاد السبل للحد من ظاهرة التصحر والتعرية وزيادة نسب الملوحة في الاراضي الزراعية، وزيادة رقعة الاراضي المزروعة للساحات والطرق لتشجيع وتوسيع من ثقافة الزراعة وتشجير الاراضي المتروكة.

ت- استصلاح الاراضي الزراعية وتزويدها بشبكة طرق وموصلات، ووضع الخطط والبرامج التي ترفع من معدلات الغلة للمساحات المزروعة خاصة الاراضي المخصصة لزراعة الحبوب الاستراتيجية (الدبيسي، 2009، 164).

ث- تنشيط الشركات الزراعية المنتجة للبذور، وتشجيع تأسيس شركات جديدة من أجل تقليص الاستيرادات من هذه البذور.

ج- دعم القطاع الزراعي بالقروض التمويلية لانشطته الانتاجية، مع وجود الرقابة على كيفية انفاقها من قبل الفلاحين.

ح- تشجيع الاستثمار في الثروة الحيوانية من اجل زيادة الانتاج الحيواني، عبر الدعم الحكومي لانتاج وتربية الحيوانات الداجنة من قبل الشركات المستثمرة في هذا المجال، كذلك ضرورة توفير وتطوير عمل المستشفيات البيطرية العامة والخاصة لحماية الثروة الحيوانية من الاوبئة والامراض.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1- القطاع الاستخراجي في العراق يهيمن على الانشطة الانتاجية، فيسود الانتاج النفطي في هذا القطاع ويصدر بشكله الخام، فلا يتم اجراء عمليات التكرير إلا في جزء بسيط من هذا الانتاج، كما لا يتم الاستفادة منه في العمليات الصناعية التحويلية، ليتم تحويله في مرحلة لاحقة في عمليات الانتاج الزراعي، هذا الامر يؤدي الى زيادة الاختلال في القطاعات الانتاجية، وتردي وضع التشابكات ما بين هذه القطاعات، فينعكس ذلك على مستوى تقدم الاقتصاد العراقي وتنميته.

2- القطاع الزراعي يعاني من اختلالات هيكلية في انتاجه لعدد من السنوات خلال المدة الدراسية المختارة، بالنسبة للاختلال الهيكلي في القطاع الصناعي التحويلي فقد عانى منها على طول المدة المشار لها، فقد تزايدت نسب التشغيل للقوى العاملة النشطة اقتصادياً بنسب اعلى من نسب الناتج لهذا القطاع، ليشير ما سبق لانخفاض انتاجية العامل في هذين القطاعين.

3- ان الاختلال في الميزان التجاري يعكس عدم قدرة القطاعات الانتاجية على تلبية احتياجات المجتمع العراقي في الجانب الاستهلاكي، كما ان الصادرات السلعية يطغي عليها صادرات القطاع الاستخراجي مما يعزز من انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي، فيعرض العراق للصدمات الاقتصادية الخارجية التي تنعكس على المؤشرات والمتغيرات الحقيقية والنقدية المحلية، كما ان المستوردات السلعية تنقل ارتفاع معدلات الاسعار لهذه السلع لداخل الاقتصاد العراقي، مما يرفع معدل التضخم المحلي ليزيد من الاختلال النقدي في العراق.

4- الاختلال في القطاعات الانتاجية يؤشر الى عدم استغلال الموارد الاقتصادية التي يملكها العراق بصوة كفوءة ومثلى، فيتم هدر وضياع هذه الموارد وعدم تحقيق قيمة مضافة حقيقية يستفاد منها الاقتصاد العراقي.

التوصيات:

1- لابد من اجراء دراسات تعمل على اعداد خطط وستراجيات لتوجيه الموارد الاقتصادية ناحية القطاعات المنتجة للسلع الصناعية والزراعية، لتسهم بزيادة الناتج الحقيقي وترفع من مستوى التشغيل والصادارات السلعية، وتعمل على تحقيق التنوع الاقتصادي ويقلل من هيمنة القطاع الاستخراجي على الجانب الانتاجي في العراق.

2- تشجيع اقامة المشروعات الاستثمارية في القطاعين الصناعي والزراعي، عن طريق منحهم المزايا والاعفاءات الضريبية والكمركية لهذه المشروعات، فيزيد ذلك من نسب الانتاج واالتشغيل.

3- توجيه المواد الخام من قبل القطاع الاستخراجي للعمليات الصناعية التي تحولها الى شكل انتاجي اكثر منفعة للمجتمع العراقي، فيزيد من القيمة المضافة لكلا المواد المستخرجة والمنتجات الصناعية، ويخفض من درجات الاختلال التي تعاني منها القطاعات الانتاجية فيقود الى نهضة حقيقية للاقتصاد العراقي.

4- لابد من وجود خطة تنموية تحمل حزمة من الاجراءات والقرارات المتناسقة والمتكاملة في جوانبها الاقتصادية والمالية والنقدية والاستثمارية والتجارية، لتنعكس في النهاية على تساقط أثرها على الاقتصاد العراقي ككل.

5- زيادة نسب اسهام القطاع الخاص في الجانب الانتاجي، عبر وجود تشريعات قانونية تشجع هذا القطاع على الدخول في هذا الجانب، لتوفر بيئة استثمارية ملائمة للانتاج الخاص، فيسهم ذلك من زيادة نسب الاستثمارات والمنتجات السلعية ومستويات التشغيل.

المصادر

اولاً: الكتب العربية:

1- الراعي، محمد ابراهيم سعدي الصناعات التحويلية في فلسطين: تحليل ورؤية نقدية، وزارة الاقتصاد الوطني / دائرة الاقتصاد والسياسات الاقتصادية، فلسطين، 2003.

2- السيد، محسن حرفش، التخطيط الصناعي، مطابع دار الحكمة للطباعة، العراق، 1988.

3- عبد الحميد، عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع: تحليل جزئي، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.

4- النجفي، سالم توفيق، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، بيت الحكمة، العراق، 2002.

ثانياً: البحوث المنشورة في المجلات والمؤتمرات:

1- حسن، حسين عجلان، تفعيل الطاقات الانتاجية المعطلة في الاقتصاد العراقي: الضرورات – التحديات، مجلة المنصور / كلية المنصور الاهلية، ع 20، 2013.

2- الخليل، أديب، تكامل التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي ودوره في تشكيل منظومة اقتصادية متكاملة في المنطقة الإدارية " مثال: منطقة نهر البارد في إقليم الغاب 00"، مجلة جامعة دمشق، م 30، ع 4، 2014.

3- الدبيسي، عبد الرزاق مجيد علي، واقع القطاع الزراعي في العراق والتحديات التي تواجهه مستقبلاً، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد، م 15، ع 53، 2009.

4- رسن، سالم عبد الحسين، وحسين، مصعب عبد العالي ثامر، الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة (2003 – 2015)، مجلة الاقتصادي الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي / جامعة البصرة، م 33، ع 34، 2017.

5- صالح، لورنس يحيى، والموسوي، محمد طاهر نوري، الاختلالات الهيكلية وأثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الاقتصاد العراقي للمدة 2015 – 2003: دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد، م 24، ع 105، 2018.

6- عباس، أركان ريسان، الصناعة النفطية في العراق للمدة (2000 – 2014): دراسة واقع واستشراف، مجلة كلية التربية الاساسية / الجامعة المستنصرية، م 22، ع 94، 2016.

7- العلاف، ابراهيم خليل، تاريخ معمل كبريت المشراق في الموصل، مجلة الحوار المتمدن، ع 6284، 2019.

8- عواد، موسى خلف، وكريم، جاسم سعد، اتجاهات تعديل هيكل القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (1921 – 2011)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية، م 16، ع 1، 2014.

ثالثاً: المنشورات والتقارير الرسمية:

1- البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية للمدة (2004 – 2018)، دائرة الاحصاء والابحاث.

2- جريدة الوقائع العراقية، الدستور العراقي، ع 4012، 2005.

3- مركز التجارة الفلسطيني، الستراتيجية الوطنية للتصدير (2014 – 2018)، فلسطين، 2015.

4- وزارة التخطيط، التقديرات الأولية والفصلية لاجمالي الناتج المحلي لعامي (2017 و2018)، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.

5- وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية للمدة (2003 – 2017)، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.

6- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018 – 2022)، 2018.

7- وزارة التخطيط، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق للمدة (2016 – 2018)، الجهاز المركزي للاحصاء، قسم احصاءات البيئة.

رابعاً: الكتب الاجنبية:

1- Altenburg, Tilman, Industrial Policy in Developing Countries: Overview & lessons from seven country cases, Deutsches Institut für Entwicklung, 2011.

2- Leslie, D., Dutch Disease, the Centre for Policy Analysis, 2010.

3- World Bank, Outline Trade Outcomes Indicators, Version 1, 2013

اهمية الاستثمار في الفنادق البيئية كدعامة لتحقيق التنمية المستدامة في مجال صناعة السياحة الصحراوية في الجزائر

Importance of investment in eco-hotels as a pillar of sustainable development in the field of desert tourism industry in Algeria

الأستاذ الدكتور بربري محمد أمين
Berberi Mohamed amine
التخصص: علوم اقتصادية
أستاذ محاضر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف.
مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية
- البريد الإلكتروني: berberimoh@yahoo.fr

الباحثة: حديدي أمنة
Hedidi Amina
التخصص: إدارة مالية
طالبة دكتوراه
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف.
مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية
- البريد الإلكتروني: Aminafinance123@gmail.co

الباحثة: أ. بورزاق أسية
Bourezak Assia
التخصص: الإدارة الاستراتيجية للمؤسسات.
أستاذة مؤقتة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف.
مخبر DECOPILS
- البريد الإلكتروني: abc-marketing@hotmail.fr

الملخص

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية الى تسليط الضوء على مدى أهمية الاستثمار في مشاريع الفنادق ذات الطابع البيئي من اجل تحقيق التنمية المستدامة في مجال صناعة السياحة الصحراوية و كذا ابراز الإمكانيات السياحة التي تزخر بها المنطقة الصحراوية في الجزائر.

في حين ان تحقيق هذا الإنجاز سينجر عنه الكثير من الفوائد ومن بينها إمكانية استقطاب اكبر عدد من السياح من داخل وخارج الوطن وخاصة المهتمين بهذا النوع من السياحة ، وبالتالي تحقيق لدخول وخروج للعملة الصعبة، فمن خلال اهتمام الدولة بالهياكل الفندقية السياحية التي تخدم البيئة الصحراوية ستوفر على نفسها الكثير من الأعباء والتي كانت تنفقها على الهياكل الفندقية القديمة، فالجزائر تجتمع فيها كل المقومات والامكانيات السياحية، وعليه يمكن ان يكون هذا النوع من الاستثمار احد اهم الحلول التي تعمل على تنشيط السياحة الصحراوية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الفنادق البيئية، السياحة البيئية، التنمية المستدامة، الاستثمار السياحي، السياحة الصحراوية

Abstract

We aim through this research paper, we highlight the importance of investing in eco-hotel projects in order to achieve sustainable development in the desert tourism industry, As well as showing the tourism potential of the desert region in Algeria.

While achieving this accomplishment will result in many benefits, including the possibility attracting the largest number of tourists from home and abroad, especially those interested in this type of tourism, thus achieving the entry and exit of hard currency. It is through The state's interest in the tourist hotel structures that serve the desert environment will save itself a lot of burdens that were spent hers on the old hotel structures, Algeria has all the Rectifiers and possibilities of tourism, and therefore this type of investment can one of the most important solutions that stimulate the desert tourism in Algeria.

Key words: eco-hotel, ecotourism, sustainable development, tourism investment, desert tourism

Jel Clacification:Z32.Q01.Q56.

مقدمة

تعتبر السياحة من بين أحد اهم العوامل والاعمال التي من خلالها يتم العمل على تقديم أفضل الخدمات للسياح، فقد عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي بانها "ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان اقامته الدائمة الى مكان اخر لفترة مؤقتة لا تقل عن أربعة وعشرين ساعة ولا تزيد عن اثني عشر شهرا"، في حين ان السياحة تنقسم الى عدة أنواع ومن بينها السياحة البيئية والتي لاقت اهتماما كبيرا من قبل الكثير من الدول وحتى السياح، فهي تعتبر النمط الجديد والبديل عن السياحة العادية، اذا ان السياحة البيئية توضح العلاقة بين السياحة والبيئة ومدى فاعليتها، ومدى أهمية الدور الذي تلعبه داخل المحيط الصحراوي، كما ان الهدف من التطرق الى الاستثمار في انشاء هياكل فندقية صديقة للبيئة وجاذبة للسياح هو ابراز الإمكانيات البيئية للسياحة الصحراوية في البلد، وكذا اهمية الدور الذي تلعبه في احداث التوازن في المحيط البيئي الصحراوي وذلك من خلال استخدام للطاقات المتجددة في تشغيل المشروع وتطويره والاستغناء عن الاستخدامات القديمة، ان تكاليف هذا النوع من المشاريع ستكون مكلفة نوعا ما غير انه ستحقق في الأخير العديد من النتائج الإيجابية المرضية.

الإشكالية الرئيسية التي نود معالجتها تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي: **ما مدى اهمية الاستثمار في سياحة الفنادق البيئية كدعامة لتحقيق التنمية المستدامة في مجال صناعة السياحة الصحراوية في الجزائر؟**

فرضيات البحث:

- ان الاستثمار في سياحة الفنادق البيئية يؤدي الى الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية وبالتالي تحقيق الاستدامة البيئية؛
- لتطوير صناعة السياحة الصحراوية يمكن استغلال الطاقات المتجددة للاستثمار في الفنادق البيئية وجعلها وجهة سياحية لاستقطاب اكبر عدد من السياح.

منهج الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة، استعملنا المنهج الوصفي من خلال وصف المفاهيم النظرية للاستثمار في الفنادق البيئية وإبراز الإمكانيات والمقومات المساعدة في تحقيق هذا التوع من الاستثمارات بهدف تنشيط السياحة الصحراوية في الجزائر.

وبهدف الوصول الى النتائج المرجوة تم تقسيم الدراسة إلى:

1: السياحة البيئية؛

2: التنمية المستدامة في مجال السياحة البيئية؛

3: أهمية الاستثمار في سياحة الفنادق البيئية كآلية لتطوير صناعة السياحية الصحراوية في الجزائر.

1: السياحة البيئية

ظهرت السياحة البيئية كمفهوم سياحي جديد يرتكز أساسا على البيئة كمصدر للجذب وكثروة طبيعية، وهذا الاتجاه الجديد يجذب أعدادا كبيرة من السائحين الذين يقدرون البيئة، مما أدى بظهور نوع جديد من المنشآت السياحية البيئية يطلق عليها " الفنادق البيئية والتي تدعم مبادئ الاستدامة البيئية والمجتمعية.

1-1 مفهوم السياحة

أ- تعريف السياحة

- إن السياحة ظاهرة تعني انتقال وقتية يقوم بها عدد كبير من سكان الدول المختلفة، فيتركون محل اقامتهم الدائمة منطلقين الى أماكن أخرى داخل حدود بلدهم، اوالى بلدان أخرى. ولا شك ان المدة التي يستغرقها هذا الانتقال تختلف من سائح الى اخر وهذا يتوقف على عوامل عديدة منها:

-الإمكانيات المادية للسائح وقدرته على تحمل أعباء الانفاق في اثناء الرحلة؛

-قوانين النقد وتقلبات أسعار الصرف العملات؛

-تكاليف الرحلة السياحية؛

-وقت الفراغ الاجازات المدفوعة؛

-الدافعية والرغبة في السفر؛

-مدى قوة نجاح الإعلان والترويج؛

-الامن السياحي. (نعيم الظاهر، سراب الياس،2007، ص:26.)

-وعرفها فون شولين على أنها مجموعة العلاقات المتبادلة بين الشخص الذي يوجد بصفة مؤقتة في مكان إقامته، وبين الأشخاص الذين يقيمون بهذا المكان (احمد فوزي ملوخية، مصر،2007، ص:33).

ب- تعريف السائح

يعرف السائح بانه كل شخص لديه وقت فراغ يقوم خلاله برحلة إلى أماكن جديدة بغرض الإقامة المؤقتة، ولكي يتحلل من كل الأعباء المرتبطة بالعمل، ويصبح حرا يعيش في حالة استرخاء ويكون مستهلكا وليس منتجا حتى ولو كان الغرض من الرحلة حضور معرض (محمد الصيرفي،2007، ص:24.).

ج- السياحة والتنمية الاقتصادية

- تعتمد العديد من الدول على السياحة كمصدر أساسي من مصادر الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير الفرص الوظيفية لهم، إضافة إلى ما تزخر به هذه الصناعة من الفرص الاستثمارية بشكل عام. وخصوصًا على مستوى المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي لها دورًا مهماً في تنمية المجتمعات المحلية.
- سعت العديد من المنظمات الدولية ومنها منظمة السياحة العالمية ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ومنظمة العمل الدولية على تطوير ما يسمى بالحساب الفرعي للسياحة، وذلك لتحديد مساهمة السياحة في الناتج المحلى الوطني على مستوى الدول، مما يمكن من عمل مقارنات وتحليلات دولية، وتم اعتماد هذه الطريقة من قبل هيئة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة عام 2000؛
- وتعتبر السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية توفيرا لفرص العمل حيث تستوعب حوالي 11 % من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم، وذلك لكونها تعتمد بالدرجة الأولى على المورد البشري، وكذلك لتشعب هذه الصناعة وتداخلها مع العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- وحسب تقديرات منظمة السياحة العالمية بلغ عدد العاملين في قطاع السياحة 251.6 مليون عامل بنهاية عام 2010. وتساهم السياحة بما نسبته 6% من إجمالي الناتج العالمي، وما نسبته 10 % من قيمة الصادرات العالمية من سلع وخدمات حسب إحصائية منظمة التجارة العالمية.
- ويمثل دخل السياحة المصدر الأول للعملات الأجنبية لحوالي 38 %من دول العالم، ومن أكبر خمس مصادر لبقية الدول، أما عدد السياح الدوليين فسوف يبلغ 1.6 بليون سائح بحلول عام 2020 مقارنة بـ 665 مليون سائح عام 1995. ويتوقع أن يبلغ دخل السياحة الدولية 2000 بليون دولار، كما تعتبر السياحة من أسرع القطاعات الاقتصادية نموا في توفير فرص العمل بمعدل (6%) سنويا.

السياحة إذاً من منظور اقتصادي: قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما في زيادة الدخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدرا للعملات الصعبة، وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة، وهدفاً لتحقيق برامج التنمية، علاوة على أهميتها الاجتماعية والحضارية والبيئية. (محمد محمود عبد الله يوسف، مصر، ص:6،7،8)

2-1 مفهوم السياحة البيئية

أ-تعريف السياحة البيئية

- هي السياحة التي تقتضي السفر إلى المناطق الطبيعية المستقرة نسبياً لهدف محدد يتمثل في الدراسة، الإعجاب والاستمتاع بالمناظر الطبيعية ونباتاتها وحيواناتها البرية، بالإضافة إلى أية مظاهر ثقافية ناشئة (سواء أكانت من الزمن الماضي أو الحاضر) موجودة في تلك المناطق، وهو مصطلح حديث نسبيا جاء ليعبر عن نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة، الذي يمارسه الإنسان محافظا على الميراث الفطري الطبيعي والحضاري للبيئة التي يعيش فيها. بمعنى آخر كيف يتم توظيف البيئة لكي تمثل نمطا من أنماط السياحة التي يلجأ إليها الفرد، ولقد عرفها الصندوق العالمي للبيئة بأنها: " السفر إلى المناطق الطبيعية التي لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل، وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وحضاراتها في الماضي والحاضر (خان أحلام، زاوي صورية، العدد السابع، جوان 2010، ص :228).

- تعرف السياحة البيئية وفقا للجمعية الدولية للسياحة البيئية التي تم إنشاؤها عام 1990م على أنها " السفر المسئول إلى المناطق الطبيعية الذي يؤدي إلى حفظ البيئة، وتحسين رفاه السكان المحليين". فهي عملية تعلم وثقافة وتربية بمكونات البيئة، وبذلك فهي وسيلة لتعريف السياح بالبيئة والانخراط بها؛ ومن هنا يتميز السائح البيئي بتركيزه على التمتع بمشاهدة النظم البيئية ومكوناتها الحية في مناطقها.

ب-مزايا السياحة البيئية

- لها تأثير بسيط على البيئة؛
- تنمي الوعي؛
- تقوم على أساس احترام الثقافة السائدة؛
- توفر خبرات إيجابية لجميع المعنيين؛
- توفر فرص عمل للسكان المحليين؛
- تثقف الزائر من خلال زيارة الموقع عن خصائص البيئية، الاجتماعية والسياسية القائمة؛

تستثمر عوائد السياحة لصون الحياة الفطرية في المنطقة، عادة ما يخرج السواح بأفكار ايجابية تؤثر على البلد الأم. (مهدي احمد جعفر، السياحة البيئية فرص وتحديات، الموقع الالكتروني http://css.escwa.org.lb/SDPD/3562/D3-P6.pdf، 2018، ص:6.).

ج-مكونات السياحة البيئية

وتستند مكونات السياحة البيئية على العناصر التالية:

- العوامل الطبيعية الايكولوجية: وهي تضم العناصر والأنظمة الحيوية التي تقدمها الطبيعة كليا مثل سطح الأرض وما عليها من جبال ووديان وغابات وانهار ومحميات وصحاري؛
- العوامل المناخية: وما تقدمه من عناصر وإمكانات وتحولات في الفصول بحيث تحول الى مكونات سياحية؛

- العوامل البيولوجية: مثل الثروات النباتية المتنوعة واشجار ومياه معدنية وثروة حيوانية وسمكية وكائنات بحرية وبرية؛
- العوامل الثقافية المادية: المواقع والاثار التاريخية وما يحيط بها من قلاع وقصور وحدائق، فهي ضمن المحيط البيئي الى جانب العوامل الثقافية غير المادية فهي تمثل عنصر جذب قوية، للتعرف على طبيعة المجتمعات وعاداتهم؛
- مجموعة من العوامل المتنوعة:
  - ✓ أنشطة علمية بيئية،
  - ✓ متاحف ومعارض فنية تراثية تتعلق بالبيئة (فاطمة عبد الجليل احمد شلبي، المجلد 4، العدد الاول، 2015، ص:10.).

2: التنمية المستدامة في مجال السياحة البيئية

1-2 مفهوم التنمية المستدامة

أ- تعريف التنمية المستدامة

هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته .كما تعرف أيضا بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلا ل الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي. (بوزيان الرحماني هاجر، بكدي فطيمة، الموقع الالكتروني-http://www.univ chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_2.pdf، ص:1،2.)

إن مفهوم التنمية المستدامة هو نتيجة للإشكاليتين الطوارئ للحفاظ على البيئة من جهة والحاجة إلى مزيد من التنمية الاقتصادية ولاسيما بالنسبة لأفقر البلدان من جهة أخرى. (Philipp langenieux.villard et autres, 2007, P :45.

-وحسب تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الصادر سنة 1981م تحت عنوان **" الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة"** فان التنمية المستدامة هي: " السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته". (حميد عبد الله الحرتسي،2005، ص: 23)

ب-خصائص التنمية المستدامة

ومن أهم خصائص التنمية المستدامة نجد:

-هي تنمية تعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة؛

-رعاية حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي للكوكب؛

-تلبية الاحتياجات الأساسية لمفرد من البشر في المقام الأول؛

-الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية؛

-تنمية متكاملة يعتبر الجانب البشري فيها وتنميته هي الأولى أهدافها فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع؛

-التنمية المستدامة هي تنمية لا تقوم بتبسيط المنظومة البيئية لسيولة التحكم فيها فهي تراعي الحفاظ على النوع الوراثي؛

-التنمية المستدامة هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي مما يجعلها جميعا تعمل بتفاهم وانتظام. (فلاق علي، سالمي رشيد، الموقع الالكتروني/http://webcache.googleusercontent.com، ص:97،98).

ج- مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة

تتمثل مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة فيما يلي:

-حماية البيئة وزيادة التقدير والاهتمام بالموارد الطبيعية والموروثات الثقافية؛

-تلبية الاحتياجات الأساسية للعنصر البشري والارتقاء بالمستوى المعيشي؛

-تحقيق العدالة بين افراد الجيل الواحد وبين الأجيال المختلفة من حيث الحق والاستفادة من الموارد البيئية والدخول؛

-خلق فرص جديدة للاستثمار وعمل وتنوع الاقتصاد؛

-تحسين البنى التحتية والخدمات في المجتمعات المضيفة؛

-الارتقاء بمستوى الخدمات الترفيهية واتاحتها للسائح الداخلي والخارجي والسكان المحليين على حد سواء؛

-الارتقاء بالوعي البيئي والقضايا البيئية لدى السائح والعاملين والمجتمع المحلي؛

-مشاركة المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات التنمية السياحية ومن ثم خلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع؛

-التشجيع على الاهتمام بتأثيرات السياحة على البيئة والمنظومة الثقافية لاماكن القصد السياحي؛

-الاستخدام الفعال للأرض وتخطيط المساحات الأرضية بما يتناسب مع البيئة المحيطة. (عميش سميرة، الموقع الالكتروني https://www.google.dz/search?rlz=1C1GGRV_enDZ753DZ753&ei=jI8tW-3lMsnkUerpl9gI&q ، تاريخ الاطلاع 2018/03/23).

2-2 علاقة السياحة البيئية بالتنمية المستدامة

أ- **المبادئ العامة التي تحكم العلاقة بين التنمية المستدامة وتنمية السياحة البيئية** وتتمثل فيما يلي:

- حماية المقومات الطبيعية في المواقع السياحية وضمان أن حجم الأنشطة التنموية هي ضمن قدرة تحمل النظام البيئي للمواقع السياحية، حتى نضمن استمرارية ديمومة الموارد البيئية والحفاظ عليها؛
- دمج عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع تنمية السياحة البيئية يحدث نوعا من التوازن والتوائم بين مختلف العمليات التنموية، والحفاظ على شخصية المجتمعات المحلية وتميزها مع تحقيق المنفعة للأجيال القادمة؛
- التأكيد على مراعاة الجوانب الاقتصادية وضمان الجدوى الاقتصادية لتنمية السياحة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية والحضارية بشكل يستفيد منه كل الأجيال الحالية والمستقبلية، مع الأخذ بعين الاعتبار القيمة الاقتصادية للموارد البيئية وتدهورها خاصة غير المتجددة منها؛
- التركيز على عامل الزمن واستغلال الموارد، بالتعامل مع الموارد السياحية والبيئية وفق قيمتها الحقيقية عبر الزمن، وليس قيمتها المادية الحالية فقط؛
- إدراك أهمية التوازن بين تحقيق المنفعة الاقتصادية والمحافظة على بيئة المواقع السياحية ومنع حدوث أي تدهور بين الأنشطة الاقتصادية والأنظمة البيئية، مما يحقق تنمية سياحية بيئية مستدامة.

ب- **تنمية المواقع السياحية البيئية**

إن التركيز على تنمية المواقع السياحية بصورة مستدامة، إضافة إلى الاهتمام المتزامن من قبل العديد من الجهات الدولية المعنية بالمحافظة على المواقع السياحية، ظهور مفهوم التنمية للمواقع البيئية بصورة مستدامة، والحفاظ على البيئة المادية والاجتماعية والثقافية للمناطق السياحية .إن الترابط بين صناعة السياحة والمجتمع المحلي والبيئة، يؤدي إلى نجاح تنمية السياحة البيئية وتحقيق مبدأ الاستدامة، فيجب النظر إلى العناصر الثالث السابقة بشكل متكامل ومتوازن، بحيث تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ضمن عملية التنمية السياحية والتي توافق مبادئ التنمية المستدامة. (عبد الله عياشي، السنة الجامعية: 2015-2016، ص:119،120).

وتعتبر العلاقة بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة علاقة قوية، بهدف تقليل تكاليف صناعة السياحة وتعظيم منافعها وتقليل الضغوطات من خلال التفاعل بين صناعة السياحة والزوار والبيئة والمجتمع المضيف.

3: أهمية الاستثمار في سياحة الفنادق البيئية كآلية لتطوير صناعة السياحية الصحراوية في الجزائر.

3-1 السياحة الصحراوية

أ- مفهوم الاستثمار السياحي

-يتطلب تطوير السياحة استثمارات مالية كبيرة خصوصا لمرافق الإقامة والخدمات بالنسبة للنقل والبنية التحتية، وتساهم الدراسات في تحديد سياسات الاستثمار الحالية في المناطق السياحية المختلفة وما يلزم لتحريك الاستثمار لكافة أوجه التنمية المطلوبة ويجب دراسة فرص الاستثمار المحلية والعالمية المتاحة، وينتج عن الخطط والبرامج السياحية تقديرات للاستثمارات السياحية المطلوبة لإنشاء المرافق وخدمات البنية التحتية وتجهيز وتطوير عناصر الجذب السياحي (نعيم الظاهر، 2013، ص:63).

-عرفتها المنظمة العالمية للسياحة "التنمية الاستثمارية للسياحة هي التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة (رعد مجيد العاني، 2008، ص:19).

ب- تعريف السياحة الصحراوية

تعرف السياحة الصحراوية على انها "نوع من أنواع السياحة التي تعتمد على التراث الثقافي كالتاريخي الموجود في المناطق الصحراوية ،تشمل الواحات كالفنادق كالمركبات السياحية المقامة في هذه المناطق ...في حين هناك من يرى أنه يصعب الفصل بين السياحة الصحراوية كالسياحة الطبيعية أو البيئية، حيث يعرفونها بأنها :نمط سياحي يختلف في طبيعته واحتياجاته و هو من طراز سياحة المغامرات في الطبيعة، و هو نوع حديث في حالة زايد في الطلب عليه نتيجة للعادات كالتقاليد كالثقافات التي تميز مجتمعات هذه المناطق التي تمثل كلها موردا أساسيا للسياحة الصحراوية. (بن نجمة سليمان، طيب سعيدة، يومي 09-10نوفمبر2016، ص:15،16)

ج- معالم السياحة الصحراوية

- الواحات: وتمثل أحد المقومات الطبيعية التي تزخر بها الصحراء والتي تشكل مغريات بالنسبة للسائحين؛
- الصحراء: تجذب الشواطئ الرملية السائحين وتبهرهم بامتدادها الشاسع وكانت ولازالت الصحراء بكثبانها محل شغف العديد من السائحين؛
- القصور: تزخر الصحراء مثل الجزائر وتونس وغيرها بالهندسة المعمارية الاخاذة التي تترجمها تلك القصور المترامية في مختلف المناطق الصحراوية لتبقى شاهدة على حضارات مرت من هنا.

- الاثار: وتتمثل في تلك النقوش واللوحات الصخرية التي تعكس عمق الصحراء والمصنفة ضمن التراث العالمي.

د- عوامل الجذب للسياحة الصحراوية

يمكن حصر عوامل الجذب السياحي فيما يلي:

- المجموعة الأولى:

- المقومات الطبيعية: حيث يفضل السياح الانتقال الى المناطق الدافئة شتاء كالصحاري والواحات؛
- المقومات التاريخية والاثرية: ان التعرف على الحضارات والتاريخ الإنساني من خلال المعالم الاثرية يعتبر من المغريات السياحية وتتفاوت في أهميتها من بلد لآخر؛
- المقومات الاجتماعية والدينية: وتتمثل في طريقة حياة السكان في الصحراء وسلوكهم والنظم الاجتماعية السائدة والاثار الدينية كالمساجد؛
- المقومات الحديثة: وهي المقومات التي تمثل علامات التطور الحضاري الحديث مثل المناطق الرياضية والتجارية والسدود؛

- المجموعة الثانية وتتمثل في:

- التسهيلات الفندقية: يركز الخبراء على ان نصف موارد السياحة مصدها الفنادق لهذا تهتم الدول بإنشاء صناعة الفنادق؛
- مشروعات البنية التحتية: كالماء والشوارع والطرق السريعة والصرف الصحي، الاتصالات والرعاية الصحية؛
- مشروعات النقل: ان تحقيق الكفاءة في قطاع النقل يعد حجر الزاوية في التنمية السياحية الناجحة كما ان ربط الأسواق المصدرة بالمناطق المستقبلة يمثل أهمية بالغة في العمل السياحي؛
- الأنشطة المعاونة: كالمطاعم ودور اللهو والتسلية وبيع الاثار المقلدة والصناعات اليدوية؛
- تسهيلات سياحية أخرى: التسهيلات المتعلقة بالجوازات وتأشيرات دخول رجال الجمارك وكذا وسائل الاعلام السياحي وغيرها. (عبد القادر بن عيسي، سليم جابو، العدد01، 2016، ص:25،26.)

2-3 دور سياحة الفنادق البيئية في تنمية السياحة الصحراوية في الجزائر

أ- تعريف الفندق البيئي

هو منشأة سياحية تم تخطيطها، وتنسيقها، وتصميمها، وبناؤها، لتنسجم مع المنظومة الطبيعية والثقافية للمنطقة المحيطة بها. كما يمكن تعريف ايضا بأنه: نوع جديد من المباني السياحية، والذي يوفر خبرة تعليمية بيئية للسائح، عن الحياة الطبيعية، والثقافية المحيطة به، ويزيد العلم والمعرفة بالبيئة الطبيعية المحيطة وما بها من مظاهر. (خليف الغرايبة، الموقع الالكتروني http://www.ajlounnews.net ، تاريخ الاطلاع 2018/04/28).

الفنادق البيئية هي التي تستجيب لمبادئ السياحة البيئية بهدف خلق عالقة بني السائح والبيئة دون حدوث أضرار بيئية، ويتطلب تصميم الفندق البيئي إتباع أسلوب معماري جديد يطلق عليه تعبير (ايكو ديزاين) يراعى معايري النظام البيئي ويعكس التصميم ثقافة وأصالة البيئة معتمدا على الطاقة البديلة ويؤدي إلى رفع القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية والخبرات الثقافية .(الامارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، العدد الخامس، الموقع الالكتروني http://www.economy.gov.ae/PublicationsArabic/.pdf ،تاريخ الاطلاع2018/04/28، ص:46.)

ب- الاختلافات بين الفنادق البيئية والتقليدية

ويمكن تحقيق الوضوح في مفهوم النزل السياحي البيئي، من خلال استعراض فلسفة تناول كل من النزل السياحي البيئي ونزل السياحة التقليدية، فالنزل البيئي يعتمد بصورة أساسية على توفير الظروف المثالية للتفاعل بين الناس والبيئة المحيطة بهم ليزداد تعارفهم على بعض(الانسان والبيئة المحيطة) مع الحرص على احداث اقل تأثير ممكن في السياق البيئي للمكان، بينما النزل السياحي التقليدية يهدف الى تقديم تسهيلات وخدمات للناس لفترة زمنية محدودة غالبا ما تنتهي بخروج السائح من النزل، كما يمكن تحقيق هذا الوضوح من خلال النزل السياحي البيئي بالمنشاة السياحية التقليدية(فندق، منتجع...)، وهو الامر الذي يوضح أيضا الفرق بين رؤية المطور (المستثمر، صاحب العمل) في كلا الجانبين من نوعيات المشروعات السياحية. (بوجعدار خالد، فيلالي محمد الأمين،2018 ص :368).

جدول رقم01: مقارنة بين الفندق السياحي التقليدي والبيئي

عنصر المقارنة	الفندق التقليدي	الفندق البيئي
ملكية المؤسسة	شركات او مجموعات	افراد
الطابع العمراني	عالمي	محلي
متطلبات السائح	الفخامة	الفخامة المحلية
الأنشطة	الاسترخاء وانشطة ذات طابع خدمي (ملاعب، حمامات، سباحة...)	تهتم بالأنشطة الطبيعية والترويحية الثقافية
أسلوب التصميم والتخطيط	مغلقة ومنعزلة داخل حدود واضحة	مندمجة تماما مع البيئة المحلية ويصعب ملاحظة حدودها
شكل الاستثمارات	استثمارات كبيرة وربحية عالية نظرا لارتفاع قدرات السائح المادية وارتفاع أسعار الخدمات	استثمارات محدودة او متوسطة، الربحية قائمة على تميز الموقع
هوامل الجذب	الخدمات المقدمة	البيئة المحيطة لمكان ثم الخدمات والتسهيلات المقدمة
أسلوب التسويق	من خلال الشبكات	من خلال الافراد
المسؤولية البيئية	محدودة	تعمل منذ الانشاء على حماية البيئة

المصدر: شاقور جلطية فايزة، طهراوي دومة علي، المسؤولية البيئية للمنشآت السياحية نموذج الفنادق الخضراء، الملتقى الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة-الواقع والرهانات-،يومي14/15 نوفمبر2016، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص:9.

ج- أهمية الفنادق البيئية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة

ان تطبيق مفهوم السياحة المستدامة يعني وجود سياحة نظيفة للبيئة وتعد فكرة تطبيق الفنادق البيئية مؤسسة للسياحة المستدامة، ويحقق مزيد من الرواج السياحي وزيادة العائد الاقتصادي مع ترشيد استهلاك مصادر الطاقة وتنمية الموارد من خلال الوعي البيئي لتنمية السياحية التي تمثل أحد اعمدة الاقتصاد الوطني، والمصدر الرئيسي للعملات

الأجنبية، وبهذا تسعى العديد من الدول الى حصول فنادقها على هذه العلامة لوضع الفنادق على خريطة السياحة العالمية، وكون الفنادق الخضراء العلامة البيئية للمنشآت الفندقية فهناك العديد من الدول الأجنبية والعربية تتمتع بهذه العلامة نذكر منها: مصر، الأردن، إيطاليا، فرنسا، تونس، اليونان، دبي، قطر...وعليه فلهذا النوع من الفنادق او هذه العلامة البيئية دور اللاعب العالمي الأساسي في تحقيق التنمية السياحية المستدامة. (لياس سارة، 2018، ص :121).

د- معايير تقييم الفندق البيئي

يتم تقييم اي فندق بيئي بناء على ستة عناصر :

- الموقع وحماية الموارد: إن حماية المجال المؤثر والفعال حول الفندق البيئي تعتبر عامل حاسم لنجاحه فهي معامل أمان لاستثمارات طويلة الامد وأساس تقدير السائحين والعامل المؤثر في تكوين الانطباع الأخير عند مغادرته للمكان. وهناك عدة وسائل للحماية للمحميات الطبيعية كبعض الجيوب الصغيرة على أطرافها وفي إطار هذه البيئة الطبيعية يجب التركيز على خلق جو عام للفندق البيئي يؤدي بالإحساس بالعزلة والطبيعة النائية والابتعاد عن مؤثرات الحياة المدنية؛
- عوامل الجذب الطبيعية والثقافية والتاريخية: إن مفتاح نجاح الفندق البيئي هو ما يحيط به من طبيعة خلابة. وتعد عوامل الجذب الثقافية عنصرا هاما أيضا ويمكن إدماج الثقافة المحلية بواسطة استخدام العمالة المحلية، كبرامج الأنشطة التأهيلية. واستخدام المواد كالخدمات المحلية لفرش وتزيين الفندق .يتميز الفندق البيئي بعناصر تصميمية تؤدي في المقام الاول إلى إدماجه في الطبيعة المحيطة عمليا وجماليا، فعمليا: يجب أن يقوم تصميم الفندق على استراتيجية بيئية لعمل مشروع لا ينتج عنه تحول أو تدمير لتركيبة المكان من نباتات ومجموعات حيوانيه وطبيعة الأرض ونظام المياه به، بل على العكس من ذلك يجب أن يؤدي إلى الارتقاء بها. وجماليا يجب أن يندمج تماما فيما حوله من عناصر طبيعية محتويا كلما كان ذلك ممكنا خصائص المكان الثقافية؛
- الطاقة الاستيعابية: طبقا لما تم من مشروعات للفندق البيئي على مستوى العالم فإن طاقتها الاستيعابية المثالية تتراوح بين 25 إلى 100 نزيل وتعتمد عمليه تحديد هذه الطاقة على ثلاثة عوامل:
  - ✓ دراسة تقنية للتأثير البيئي الجارم عملها؛
  - ✓ الطبيعة المحيطة بكل موقع؛
  - ✓ نوعيه الجو العام الذي يرغب المستثمر في خلقه للمشروع ولزائريه .
- الأنشطة: تقوم عادة على أساس مدى تفاعلها مع الموارد الطبيعية كالثقافية للمكان بفرصه زيادة تقدير الزائرين لقيمه تلك الثروات ودعم أكيد لعمليه الحفاظ عليها .ومن أمثله تلك الأنشطة: رياضة المشي، ركوب الدراجات، مراقبه الطيور، رحلات صحراوية (سفاري)، رحلات بالدراجات في الجبال، ركوب الخيل والجمال، الغطس، أما الأنشطة ذات الطابع الخدمي مثل حمامات السباحة ملاعب التنس فإن التعامل مع الطبيعة كما ينتج عنها من ازدياد في العلم كالمعرفة التي يحصل عليها السائح البيئي تسفر عنه تجربة لا تنسى؛

الجو العام: تتميز مشروعات الفندق البيئي بطابعها الودي واسترخائي وبالمرونة بالإضافة لطابعها التعليمي فإن تصميمها المعماري وما تتيحه من أنشطة تشجع التفاعل المباشر مع البيئة الطبيعية يعطي الزائر شعورا بتواجده في مكان مميز يمنح الإحساس بالمكان والشعور بالانتماء. (بن فرج زوينة، يوم21ديسمبر2009، ص:115،116).

3-3 الإمكانيات المتوفرة في الصحراء الجزائرية من اجل الاستثمار في الفنادق البيئية لتحقيق التنمية المستدامة

أ- تعريف الصحراء الجزائرية

الصحراء الجزائرية هي صحراء تقع في وسط شمال افريقيا، وهي جزء من الصحراء الأفريقية الكبرى إذ تمثل 20% ، تمثل مساحة الصحراء في الجزائر أكثر من 80 % من مساحتها الإجمالية.

(https://ar.wikipedia.org consulté le 18/06/2018 a 17 :42)

تعتبر الصحراء الجزائرية من أكبر وأروع الصحاري في العالم، وهي غنية جدا بالشواهد التاريخية التي هي جزء من الذاكرة المحفوظة للمنطقة، حيث تروي لزوارها تلك الحقب الزمنية المتعاقبة والحضارة الإنسانية التي عرفتها، والمتجلية أساسا في الغابات المتحجرة التي تعود إلى أزمنة جيولوجية غابرة إضافة إلى مواقع الكتابات البربرية التي تحمل رسائل مشفرة كانت بمثابة وسائل اتصال بين القوافل التجارية، حيث كانت الصحراء محطة عبور مهمة تربط شمال القارة الأفريقية بجنوبها.

فمناطق الجنوب الجزائري تمتلك إمكانيات سياحية هائلة جدا من خلال شساعة ترابها مما جعل منها مقصدا سياحيا لكافة المجتمعات خاصة المجتمع الأوروبي الذي أدرك جيدا أن المنطقة ذات جاذبية في الأسواق السياحية الدولية.

فثراء المنطقة المتعدد يربطها ببعد أفريقي وبربري وعربي إسلامي من جهة العمران والمعتقدات والفنون الشعبية والنشاط التجاري والاقتصادي، فهذا الموروث الحضاري متعدد الأنواع فسح المجال لعرض المنتوج السياحي الثري (سياحة ترفيهية. سياحة بيئية. سياحة ثقافية). (رمضان جعفري، جريدة العرب الدولية، العدد 11201، 29 جويلية2009، الموقع الالكتروني http://archive.aawsat.com/details).

ب-مقومات الصحراء الجزائرية البيئية

- **الواحات الصحراوية:**

تستوعب الجزائر ما لا يقل عن 200 واحة تتوزع على 12 محافظة جنوبية هي: الأغواط، ورقلة، بسكرة، غرداية، أدرار، النعامة، جانت، تمنراست، البيض، الوادي، إليزي وبشار،

وتشترك واحات الجنوب الجزائري في لونها الأحمر العاكس لأشعة الشمس، وتدر كميات هائلة من التمور والرطب وكذا الفول السوداني، وينعكس هذا المزاييك الطبيعي الجغرافي والتاريخي إيجابا على سكان الواحات، وتحتل الواحات موقعا استراتيجيا وسط ديكور طبيعي خلاب منحها خصوصية وجاذبية. إذ أن المناخ البيئي السائد في عموم الواحات وثرائها الطبيعي أسهم في تأمين نمط حياتي بروافده البيولوجية ومزاياه البيئية . (محمودي مليك، زروخي صباح، ، العدد 01، 2016، ص 118)

- **المنابع الحموية:**

تلقى ما تعرف بالمنابع الحموية في الجزائر رواجا شعبيا كبيرا لما تنطوي عليه هذه الأمكنة المتميزة من قيمة سياحية وثراء ايكولوجي وبعد ترفيهي، إضافة إلى ما توفره من منافع صحية جمة تبعا لقدرة مياهها على علاج قاصديها من عدة أمراض. (قشوط الياس، كحول صورية، 2016، ص 61)

تمتلك الجزائر 220 منبع حموي على امتداد 1200 كلم بينها 90 منبع تستغل بطرق تقليدية، تعرف هذه المنابع بمزاياها العلاجية تصنف حسب قائمة وطنية كالتالي 136 محطة معدنية ذات أهمية محلية، 55 ذات أهمية جهوية و 11 منبع ذات أهمية وطنية، حيث تقع في الجزء الشمالي من الوطن لتمتد إلى حدود الجنوب الكبير، ونذكر منبع لالة الشافية و الذي

يقع على 28 كلم جنوب ولاية أدرار ببلدية بودة مما يجعل هذه المنابع عنصر جاذب للسياحة في المناطق الصحراوية. (محمودي مليك، زروخي صباح، مرجع سبق ذكره، ص 120).

- **الآثار التاريخية والمتاحف الطبيعية:**

تزخر المناطق الصحراوية الجزائرية بالآثار و المعالم التاريخية انطلاقا من القصور ذات الشكل المعماري كقصر تماسين بواد ريع مدينة المغير و قصر تيميمون و قصر تيوت بالنعامة و كذا الغابات المتحجرة و الصخور المنقوشة وصولا إلى أبرز ما يميزها حظيرتي الهقار والطاسيلي المشهورتان حيث تعتبر الحظيرة الوطنية الهقار الممتدة 450 ألف كلم2 و هو ما يعادل ربع المساحة الاجمالية للجزائر، أكبر المتاحف المفتوحة على الطبيعة في العالم، حيث تمثل إرث حضاري عريق، لذلك صنفت من طرف منظمة اليونسكو في قائمة التراث العالمي نظرا لما تزخر به من شواهد طبيعية حية لا تزال تعبر على مدى آلاف السنين عن أسرار الوجود الإنساني و الحيواني و النباتي بهذه المنطقة من خلال الرسوم و النقوش الأثرية و الشواهد التي تحمل الكثير من خصوصيات المنطقة الصحراوية. (قشوط الياس، كحول صورية، مرجع سبق ذكره، ص 62)

- **الصناعة التقليدية:**

حيث تعتبر الصناعات التقليدية من عناصر التي تجلب السواح نحو المناطق الصحراوية نظرا للقيمة الجمالية والإبداعية التي تميز المنتوجات المعروضة كصناعة الفخار، صناعة النسيج، الصناعات الجلدية، اللباس التقليدي كما تعتبر الصناعات التقليدية مصدر لجذب السياح. (نفس المرجع، ص 63)

- **موارد الطاقة المتجددة:**

حسب ما أعلنته الوكالة الفضائية الألمانية عقب دراسة حديثة أجريت من قبل خبراء الوكالة، أن الصحراء الجزائرية هي أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم، حيث تدوم الإشعاعات الشمسية في الصحراء الجزائرية 3000 ساعة إشعاع في السنة وهو أعلى مستوى لإشراق الشمس على المستوى العالمي حسب الدراسة واستنتجت بان بإمكان إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية من الصحراء الجزائرية يمكن ان يغطي 50 مرة احتياجات القارة الأوروبية من الطاقة التي تستهلكها سنويا. (https://ar.wikipedia.org, consulté le 18/06/2018)

إن المناطق الصحراوية الجزائرية لها ميزات التي تجعلها رائدة في مجال السياحة البيئية، التي تعتمد على الطبيعة في المقام الأول بمناظرها الخلابة، إذ نجد مختلف الأنشطة التي ترتبط بالسياحة البيئية منها: تسلق الجبال، تأمل الطبيعة واستكشاف كل ما فيها، تصوير الطبيعة، التجول في المناطق الأثرية، استكشاف الوديان والجبال والرمال، رحلات للتأمل في الطيور والحيوانات. (محمودي مليك، زروخي صباح، مرجع سبق ذكره، ص 126).

-الخيمة السوداء الصديقة للبيئة في الصحراء الجزائرية:

الخيمة بيت هرمي الشكل وسميت بالخيمة السوداء وذلك لان مواد إنشائها عبارة عن شعر الماعز ووبر الإبل وقطع قليلة من الأخشاب تستخدم كدعامات (ليلى محمد محمد خضير، 2005، ص:95)، وعلى شكل شرائط تسمى محليا افليج وتتكون مِن 7 إلى 10 أشرطة، يتم جمعها وخياطتها بواسطة إبرة كبيرة تسمى محليا مخيط، وخيط مِن نفس جنس الخيمة خيط النيرة، ويصل طول كل شريط ما بين 14 و16 ذراعا وعرضه ما بين ذراع ونصف وذراعين. ويتم تثبيت الخيمة مع الأرض بواسطة أوتاد. (https://ar.wikipedia.org/wiki/)

كما ورد في القران الكريم وصف مساكن البدو وأثاثهم وأمتعتهم ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ﴾ (القران الكريم، سورة النحل، الآية 80، ص267).

خاتمة

تعتبر الفنادق البيئية من بين الهياكل المعمارية الصديقة للبيئة والتي لا ينتج عنه اختلالات في التوازن البيئي الصحراوي، كما ان الاستثمار في هذا النوع من الفنادق بدءا من التصميم الى غاية البناء يحتاج الى استخدام موارد الطاقات المتجددة من بينها الطاقة الشمسية والطاقة المائية وغيرها، وكذا محاولة استخدام مواد بناء يكون أثرها اقل ضررا على المحيط البيئي.

ان أهمية الاستثمار في هذا المشروع البيئي(الفنادق البيئية) وغيرها من المشاريع التي تخدم البيئة بهدف تطوير الصناعة السياحة في المناطق الصحراوية ستكلف الدولة كثيرا، غير ان تأثيره سيظهر مع مرور الوقت ويكون إيجابي وواضح وذلك بتوفير دخل إضافي من العملة الصعبة وتوفير فرص العمل إلى جانب دوره في الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية المحلية وكذا الرفع من الطاقة الاستيعابية للفنادق البيئية وجذب اكبر عدد من السياح الى المنطقة، وبالتالي تنشيط صناعة السياحة الصحراوية في الدولة وجعلها وجهة سياحية بامتياز بالإضافة الى تحقيق قيمة اقتصادية مضافة مما يؤدي الى تحقيق التنمية المستدامة.

النتائج والاقتراحات

-تعتبر الفنادق البيئية الصحراوية المكان الذي يقصده السياح بهدف الاسترخاء والاستجمام والتمتع بالبيئة المحيطة بالمكان، فهو يعد عامل جذب للكثير من السياح؛

-العمل على وضع لوائح تنظيمية وقوانين تنص على حماية البيئة بصفة عامة والبيئة الصحراوية بصفة خاصة، قبل البدء في هذا النوع من مشاريع الفندقة البيئية؛

-ان العمل على الاستثمار في مجال الفنادق البيئية في المنطقة الصحراوية سيؤدي الى خلق مناصب شغل بالإضافة الى تحقيق الرفع في القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية الذي يؤدي بدوره الى تحقيق التنمية المستدامة؛

-العمل على انشاء فرع خاص بالشرطة البيئية بهدف التنظيم ومراقبة الممارسات البيئية للفنادق وكذا التجاوزات بحق المحيط البيئي؛

-ان تدوير نفايات الفنادق البيئية واستغلالها في مجالات أخرى كالزراعة، كما سيؤدي الى الاستفادة من الحصول على بيئة خالية من التلوث في المناطق الصحراوية؛

-القيام بحملات توعوية للسكان وإبراز الدور الذي تلعبه السياحة البيئية في المجال الفندقي؛

-وضع دراسة جدوى لأي مشروع استثماري يخدم البيئة الصحراوية بهدف معرفة مدى إمكانية تطبيق ذلك وما النتائج التي يمكن تحقيقها من خلاله؛

-تحفيز وتشجيع المستثمرين السياحيين بالاستثمار في مجال تصميم وبناء الفنادق البيئية بالاعتماد على موارد الطاقة الجديدة التي تتمتع بها المنطقة الصحراوية، وذلك نظرا لأهمية النتائج الكبيرة التي سيحققها هذا المنتج بعد تشغيله.

قائمة المراجع

- احمد فوزي ملوخية، اقتصاديات السياحة، دار الفكر الجامعي، مصر،2007، ص:33.
- الامارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، دليل المفاهيم والتعريفات السياحية المتعارف عليها دوليا، سلسلة نشر الوعي السياسي، العدد الخامس، الموقع الالكتروني http://www.economy.gov.ae/PublicationsArabic/.pdf ، تاريخ الاطلاع2018/04/28، ص:46.
- بن فرج زوينة، الفنادق الخضراء أحد المداخل لتحقيق التنمية السياحية، يوم دراسي حول: التهيئة السياحية ودورها في التنمية المحلية، دار الثقافة، يوم21ديسمبر2009، ص:115،116.
- بن نجمة سليمان، طيب سعيدة، دور الاستثمار الصحراوي واهميته في معالجة ازمة البطالة، الملتقى العلمي الدولي حول: الصناعات السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، يومي 09-10نوفمبر2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل، ص:15،16.
- بوجعدار خالد، فيلالي محمد الأمين، واقع الممارسات البيئية ضمن خدمات الفنادق المصنفة لولاية قسنطينة، العدد السادس، مجلة دفاتر البحوث، دار المنظومة،2018 ص :368.
- بوزيان الرحماني هاجر، بكدي فطيمة، التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، الموقع الالكتروني http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_2.pdf،ص:1،2.
- حميد عبد الله الحرتسي، "السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة الشلف ،2005 ، ص: 23.
- خان أحلام، زاوي صورية، السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010، ص :228
- خليف الغرايبة، الفندق البيئي(الايكولوجي)، الموقع الالكتروني http://www.ajlounnews.net ، تاريخ الاطلاع 2018/04/28.
- رعد مجيد العاني، الاستثمار والتسويق السياحي، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2008، ص:19.
- رمضان جعفري، زيارة الصحراء الجزائرية...فرصة للتعريف الى كثبانها ونباتاتها، جريدة العرب الدولية، العدد11201، 29 جويلية2009، الموقع الالكتروني http://archive.aawsat.com/details ، تاريخ الاطلاع:2018/06/18، 18:08.
- عبد القادر بن عيسي، سليم جابو، دور السياحة الصحراوية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة السهيد حمد لخصر، الوادي، الجزائر، العدد01، 2016، ص:25،26.
- عبد الله عياشي، استراتيجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة حظيرة الطاسيلي بولاية اليزي-نموذجا-، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية: 2015-2016، ص:119،120.

- عميش سميرة، أثر التنمية السياحية المستدامة ومساهمتها في معالجة ظاهرة البطالة، الموقع الالكتروني ، https://www.google.dz/search?rlz=1C1GGRV_enDZ753DZ753&ei=jI8tW-3lMsnkUerpl9gI&q تاريخ الاطلاع 2018/03/23.
- فاطمة عبد الجليل احمد شلبي، دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، المجلة الدولية للتنمية، المجلد 4، العدد الاول، 2015، ص:10.
- فلاق علي، سالمي رشيد، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – مع الإشارة لحالة الجزائر وبعض الدول العربية- ، الموقع الالكتروني ، http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:http://www.enssea.net/enssea/majala t/2536.pdf، ، تاريخ الاطلاع 2018/03/23، 02:09، ص :97،98.
- قشوط الياس، كحول صورية، مرجع سبق ذكره، ص 62،63.
- قشوط الياس، كحول صورية، مقومات الساحة الصحراوية بالجزائر ومتطلبات تنشيطها، مجلة التنمية الاقتصادية مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-، الجزائر، العدد 01، 2016، ص 61.
- لياس سارة، أهمية الفنادق الخضراء في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية-مركز جيل البحث العلمي-الجزائر، دار المنظومة،2018، ص :121.
- ليلى محمد محمد خضير، تأثيرات المجتمعات المحلية على منشات السياحة البيئية مع التركيز على معايير تصميم الفندق البيئي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية، كلية الهندسة المعمارية، 2005، ص:95.
- محمد الصيرفي، التخطيط الاستراتيجي، دار الفكر الجامعي، مصر،2007، ص:24.
- محمد محمود عبد الله يوسف، اليات تحقيق السياحة المستدامة مع التطبيق على الواحات الداخلية والخارجية بمصر، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، الموقع الالكتروني ،https://www.google.dz/search?rlz=1C1GGRV_enDZ753DZ753&ei=9JMtW_mJCIfnUqCIgdgL&q ، تاريخ الاطلاع 2018/06/23، جامعة القاهرة، مصر، ص:6،7،8 .
- محمودي مليك، زروخي صباح، مرجع سبق ذكره، ص 120.
- محمودي مليك، زروخي صباح، مرجع سبق ذكره، ص 126.
- محمودي مليك، زروخي صباح، مقومات السياحة الصحراوية في الجزائر دراسة إقليم الأهقار-تمنراست-، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-، الجزائر، العدد 01، 2016، ص 118.
- مهدي احمد جعفر، السياحة البيئية فرص وتحديات، الموقع الالكتروني http://css.escwa.org.lb/SDPD/3562/D3-P6.pdf، تاريخ الاطلاع 2018/03/23، ص:6.
- نعيم الظاهر، سراب الياس، مبادئ السياحة، دار المسيرة للنشر والتوزيع،2007، ص:26.
- نعيم الظاهر، عمار عبد الهادي، حسن الرفاعي، فراس صالح، التشريعات السياحية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2013، ص:63.

– Philipp langenieux.villard et autres, "les 100 mots de l'environnement", 1ere édition, Paris .France, 2007, P : 45.

consulté le 18/06/2018 a 17 :42. https://ar.wikipedia.org--https://ar.wikipedia.org consulté le 18/06/2018 a 17 :42.

21 :20/06/2018 a 9 https://ar.wikipedia.org/wiki/ consulté le 1-

تطبيق زراع القمح للتوصيات المتعلقة بالتقانات الزراعية وجدواها الاقتصادية وعلاقتهُ ببعض المتغيرات في بعض محافظات العراق

Application of Wheat Farmers to Recommendations Related to Agricultural Technologies and Economic Feasibility and its Relationship Some Variables in Some Governorates of Iraq

محمد طالب العبودي مجيد حميد محمد آمنة محمد خيري
ماجستير إرشاد زراعي بكالوريوس اقتصاد زراعي ماجستير اقتصاد زراعي
Amna M. Khairy Majed H. Mohammed Mohammed T. ALabboodi (*)
mohammedtalibh@yahoo.com
(*) دائرة البحوث الزراعية – وزارة الزراعة العراقية .

الملخص:

استهدف البحث معرفة مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المتعلقة بالتقانات المقدمة ضمن مشروع تعزيز الأمن الغذائي ،وجدوى تلك التقانات الزراعية اصناف بذور (بحوث22 ،آباء99) ،فضلاً عن معرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة لزراع القمح ومستوى تطبيقهم للتوصيات .شمل البحث الزراع المشاركين في المشروع وعددهم 49 زارعاً للموسم الزراعي 2017-2018 موزعين على أربعة محافظات (ديالى ،بغداد ،واسط والديوانية) .يأتي البحث في اطار البحوث المسحية ،تم إعداد استبانة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث .خلص البحث إلى أن مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات كانت جيداً لكن دون المستوى المطلوب ،وتفوق التقانات الزراعية (بحوث22 ،آباء99) على الاصناف التقليدية ،وأغلب العوامل المستقلة المدروسة لها علاقة ارتباطية بمستوى تطبيق الزراع للتوصيات .يوصى بالعمل ضمن برنامج متكامل لتطوير زراعة محصول القمح في العراق ،وتحسين مستوى تطبيق الزراع ونشر التقانات الزراعية .

الكلمات المفتاحية : تطبيق الزراع ،جدواها الاقتصادية ،التقانات الزراعية .

Abstract

The research aimed knowledge level of application of wheat farmers to the recommendations relating to technologies provided within the project to enhance food security, And feasibility of agricultural technologies (research22, Abaa99), Knowledge of the relationship between independent variables of wheat farmers and their level of application of the recommendations. The study included 49 farmers distributed in four governorates (Diyala, Baghdad, Wasit and Diawaniyah). The preparation a questionnaire for data collection. The research concludes level of application of wheat farmers to recommendations was good but below the required level, and excellence (research22, Abaa99) on traditional varieties, most independent factors have a correlation with the level of application of farmers. Recommend working within an integrated wheat development program in Iraq, and improve level of application and Dissemination of agricultural technologies.

Keywords: Application of Farmers, Economic Feasibility, Agricultural Technologies.

المقدمة :

أن التنمية الزراعية تُعد مطلباً اساسياً وملحاً لجميع الدول سواء المتقدمة منها أو النامية ،الإ انها أكثر الحاحاً للمجتمعات النامية والتي يوجد بينها وبين المجتمعات المتقدمة فجوة كبيرة في استخدام الطرائق والاساليب الحديثة التي تساهم في زيادة الإنتاج الزراعي ،وتطبيق نتائج البحوث العلمية الزراعية مما يتطلب تضييق تلك الفجوة عن طريق الاستفادة الكاملة من الامكانيات المادية والبشرية المتاحة ،وتتوقف التنمية الزراعية بأعتبارها أحد أهم مكونات التنمية الريفية على سرعة تدفق وانسيابية التقانات الزراعية المستحدثة من مصادرها إلى الزراع (صقر والزهار ،2008 :89-90) ،من أجل تحقيق الأمن الغذائي الذي يضمن حصول الجميع على ما يحتاجونه من الأغذية ،ويعد القطاع الزراعي عاملاً حاسماً من عوامل تحقيق الأمن الغذائي وبالدرجة الرئيسة قطاع إنتاج الحبوب لما لهُ من أهمية خاصة في الإنتاج الزراعي لكونه أهم مصدر للطاقة الغذائية (دهش ،2003) ،وتحديداً محصول القمح كونه المادة الأولية لإنتاج وتغذية أكثر من مليار نسمة أي ما يعادل 35% من سكان العالم (ايمان،2014) ،لذا تُعد مشكلة توافر الغذاء اليوم من بين المشكلات الخمس الرئيسة في العالم وهي الغذاء (الفقر) ،الطاقة ،التضخم ،السكان والتلوث ،إذ واجه العالم مطلع السبعينات أزمة غذاء خطيره أنعكست في زيادة الأهتمام العالمي بمشكلة الغذاء وآثارها وكيفية مواجهتها (البغدادي ،2018 :645) .

وعلى الرغم من الأهتمام الكبير في محصول القمح على المستوى الاقليمي والمحلي إلا أنه لايزال دون المستوى من حيث الإنتاج والإنتاجية في الوطن العربي والعراق بشكلٍ خاص ،إذ يُشكل إنتاج الوطن العربي ما نسبته 3.07% من الإنتاج العالمي للقمح الذي يبلغ نحو 749.46 مليون طن عام 2016 ،إذ بلغت كمية الاستيراد لمحاصيل الحبوب والدقيق في الفترة مابين عام 2009 و2015 إلى 73.41 مليون طن بقيمه بلغت 23.48 مليار دولار والكمية في تزايد ففي عام 2016 بلغت 78.09 مليون طن بقيمة 20.26 مليار دولار وفي عام 2017 بلغت 84.39 مليون طن بقيمة 20.20 مليار دولار ،فضلاً عن ذلك يُعد العراق من بين الدول التي تُعاني من تدني في إنتاجية وحدة المساحة مقارنتاً بمثيلتهِ من الدول العربية إذ يبلغ في مصر 6.74 طن/هكتار ،السعودية 5.66 طن/هكتار ،لبنان 5.26 طن/هكتار ،الكويت 5.13 طن/هكتار ،السودان 3.4 طن/هكتار ،إما العراق يبلغ 3.3 طن/هكتار (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،2017 :24-25 ،57) والذي يُعد السبب الرئيس في العجز الغذائي المُستمر وقد عدت وزارة الزراعة تدني الإنتاجية الزراعية إحد أهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في العراق (وزارة الزراعة ،2011 :1) ،كما أنهُ يُعد هدراً في الموارد الاقتصادية للمُنتج الزراعي وعائلتهِ والمجتمع الذين يشكلون ما يقرب ثلث سكان العراق الذي يوصف الأمن الغذائي فيه هش (وزارة التخطيط ،2009 :67) كما أن العديد من الدراسات تُشير إلى أن أهم الأسباب ذات العلاقة بأنخفاض أو زيادة الإنتاج والإنتاجية لمحصول القمح هو المزارع بأعتباره المسؤول الأول عن تطبيق أو عدم تطبيق التوصيات الموصى بها (فياض ،2013 :730) ،وأن تحقيق ذلك لا يعتمد على التوسع في زراعة محصول القمح فحسب بل يتطلب أن يتم استخدام التقانة بشكل مكثف في جميع مراحل إنتاج المحصول (عويضة وأخرون ،2016 :673) فضلاًعن تطوير وتكييف وتقويم تلك التقانات الزراعية الحديثة التي يُمكن تبنها من قبل الزراع (عبد والبدري ،2015 :173) .

إذ تشير منظمة الأغذية والزراعة إلى أن 50% من الإنتاجية المتحققة في زراعة المحاصيل الحقلية في العقود الماضيه تعزى أساساً إلى اصناف بذور محسنة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،2011 :ح) ،وتُشير الدراسات والابحاث إلى أن استخدام الاسمدة بطريقة علمية يساهم بـ50% من الزيادة الحاصلة في الإنتاج الزراعي (العابدي ،2010 :1) (الجبوري والطائي ،2013 :543) ،ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة من المتوقع على المستوى العالمي أن تأتي 93% من الزيادة المطلوبة في إنتاج الغذاء من التكثيف الزراعي بنسبة 72% ،ومن الكثافة المحصولية بنسبة 21% إذا سمحت الظروف البيئية بذلك ،إي لابد من تحقيق جزء كبير من هذا النمو بتحسين الإنتاجية بدلاً من التوسع الأفقي (يوسف ،2017 :6) .

لذا فإن دور التقانات الزراعية أصبح في وقتنا الحالي من الضروريات لكي نلحق بالركب في علاج التحديات المتعلقه بالإبعاد الأربعه للأمن الغذائي وهي زيادة إنتاج الغذاء ،توافر الغذاء ،الأستفاده من الغذاء واستخدامه ،الأستقرار الغذائي وكل هذا يعتمد على زيادة الأستثمار في البحث العالي الجودة المتوافق مع نماذج الإنتاج التي تلبي حاجات الزراع وخاصة صغار الزراع ،وتتطلب السياقات الأيكولوجية والبيئية وسياق التنوع البيولوجي الدائم التغير ،أنشطة بحث وتطوير مستمرة لإنتاج مدخلات ونشر معارف تُعظم غلة المحاصيل الزراعية مع الحفاظ على البيئة المتمثلة بنُظم الأبتكار الزراعي (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ،2017 :3، 18-22) ،مع الأخذ بالاعتبار العوامل التي تؤثر على قرار الزراع في تبني التقانات الزراعية ومنها القدرة الاقتصادية للمزارع نفسه (الطنوبي ،2001 :132) (Rogers ,2003 :196) ،إذ أن سرعة وسعة نطاق أنتشار التقانات الزراعية يتأثر إلى حدٍ كبير بالقدرات الاقتصادية للزراع ،وقد يكون هذا العامل جوهرياً وحاسماً في المجتمعات الريفية الفقيرة خصوصاً إذا كان سعر التقانة مرتفعاً نسبياً مقارنتاً بقدراتهم الاقتصادية ،ومن بين ما يوصف به الزراع في العراق هو أن معظمهم فقراء (وزارة التخطيط ،2009 :7) ،والذي كان لهُ أثر واضح في ضعف فاعلية عملية نشر التقانات الزراعية في البلد خلال المرحلة الماضية . لذلك فإن تحسين كفاءة نشر التقانات الزراعية وفعّاليتها في المرحلة الحالية والسنوات اللاحقة تستلزم أعتماد أستراتيجيات وتطبيق إجراءات مناسبة للحد من تأثير عامل ضعف القُدرات الاقتصادية لمعظم زراع البلد . وفي مقدمة تلك الاستراتيجيات تطوير الدعم والاقراض الحكومي للزراع ولاسيما الفقراء منهم فضلاً عن أنه يجب أن تكون هنالك مواكبة للمستجدات في الزراعة على الصعيدين العالمي والوطني ،أختيار التقانة الزراعية الملائمة ،خطة نشر فاعلة ،شراكة مؤسسية فاعلة ،تحسين جودة الإرشاد الزراعي وجودة إدارة توفير التقانة الزراعية ومستلزمات تطبيقها وتجهيز الزراع بها (الطائي ،2013 :144-161) .

أهمية البحث :

يواجه العراق في الوقت الحاضر تحدياً غذائياً بالغ الأهمية من خلال أرتفاع نسبة أستيراد الأغذية التي وصلت إلى أكثر من 81% (البغدادي ،2014 :181) ،ومن أبرز ملامح قصور إنتاجه الغذائي في تلبية حاجاته من السلع الغذائية والمحاصيل الزراعية الرئيسة وفي مقدمتها الحبوب ،إذ يواجه البلد أستيراد هذه الحاجات من الخارج وذلك بالأعتماد على موارد النقد الأجنبي والتي مصدرها الرئيس تصدير النفط الخام الأمر الذي يشكل تهديداً واضحاً لأمنه الغذائي ،لذا فإن تعزيز أمنه الغذائي يجب إن يحتل أهمية أستثنائية لكون القطاع الزراعي المسؤول المباشر عن الإيفاء بمتطلبات البلد الغذائية فضلاًعن تلبية حاجات الصناعة إلى المواد الأولية كما أنها تمثل الدفعة الأولى القوية في النشاطات الاقتصادية التنموية في معظم تجارب التنمية الاقتصادية (الشمري ،2009 :66) .

مشكلة البحث :

ينطلق البحث من مشكلة مفادها أن القطاع الزراعي في العراق قد واجه وما زال يواجه مشكلة تتمثل بأنخفاض مستوى الإنتاجية لمعظم المحاصيل (وخاصة محصول القمح) مقارنةً بالدول المتقدمة ،الأمر الذي ساهم في أنخفاض نسب الأكتفاء الذاتي من هذا المحصول لذا أستوجب الأمر أجراء تقييم اقتصادي لبعض الأصناف المقدمة ضمن مشروع تعزيز الأمن الغذائي في البلدان العربية – العراق ومدى تطبيق التوصيات الخاصة بهذه الاصناف وهي (صنف بحوث 22 ،صنف آباء 99) ،لذا جاء البحث الحالي ليجيب على التسأولات الأتية : ما مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المتعلقة بالتقانات التي يقدمها مشروع تعزيز الأمن الغذائي في البلدان العربية – العراق ،مدى جدوى التقانات المقدمة لزراع القمح وهي (صنف حنطة بحوث 22 ، صنف حنطة آباء 99) ،وهل توجد علاقة أرتباط معنوية بين مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المقدمة لهم والعوامل المستقلة .

أهداف البحث :

1- التعرف على مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المتعلقة بالتقانات التي يقدمها مشروع تعزيز الأمن الغذائي في البلدان العربية – العراق .

2- التعرف على جدوى التقانات المقدمة لزراع القمح وهي (صنف حنطة بحوث 22 ، صنف حنطة آباء 99) بتطبيق التوصيات ضمن مشروع تعزيز الأمن الغذائي في البلدان العربية – العراق .

3- التعرف على العلاقة بين المتغيرات المستقلة لزراع القمح وهي :(العمر ،الخبرة ،التحصيل الدراسي ،المشاركة بالجمعيات الفلاحية ومدى الاستفادة منها ،السجلات الحقلية ،العمل بالزراعة ،مساهمة العائد بالدخل ،نوع العمالة ،الحيازة المزرعية) والمتغير التابع وهو مستوى تطبيق الزراع للتوصيات .

الفرضيات :

1- ضعف مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المتعلقة بالتقانات التي يقدمها مشروع تعزيز الأمن الغذائي في البلدان العربية – العراق .

2- عدم جدوى التقانات المقدمة لزراع القمح وهي (صنف حنطة بحوث 22 ، صنف حنطة آباء 99) ضمن مشروع تعزيز الأمن الغذائي في البلدان العربية – العراق .

3- عدم وجود علاقة ارتباطية معنوية بين مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المقدمة لهم وكل من العوامل المستقلة الآتية :-

أ- العمر .

ب- الخبرة في زراعة محصول القمح .

ت- التحصيل الدراسي .

ث- المشاركة بالجمعيات الفلاحية .

ج- الاستفادة من المشاركة بالجمعيات الفلاحية .

ح- استخدام السجلات الحقلية .

خ- العمل بالزراعة .

د- مساهمة العائد الزراعي بالدخل الكلي للعائلة .

ذ- نوع العمل المزرعي .

ر- نوع ملكية الارض الزراعية .

التعاريف الاجرائية :

1- مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات : ويقصد بهِ مدى تطبيق زراع القمح للتوصيات المتعلقة بالتقانات الزراعية بذور صنف (بحوث22 ،آباء99) التي تم تقديمها من قبل المرشدين الزراعيين وبالتعاون مع الباحثين إلى زراع القمح ضمن مشروع تعزيز الأمن الغذائي في البلدان العربية – العراق ،وكما موضح في الجدول (2) .

2- جدوى التقانات الزراعية : ويقصد بها مدى تفوق التقانات الزراعية بذور صنف (بحوث22 ،آباء99) على الأصناف التي يقومون بزراعتها من خلال مقارنة تكاليف الإنتاج للتقانات بتكاليف الإنتاج بدون تقانة فضلاً عن صافي العائد ،وكما موضح في الجدول (4) ،(5) .

منهجية البحث :

يأتي البحث الحالي في اطار البحوث المسحية التي تقع ضمن المنهج المقارن وبإستخدام الاسلوب الوصفي والكمي .

شاملة الدراسة :

تم اختيار المحافظات التي عمل بها مشروع تعزيز الأمن الغذائي في البلدان العربية - العراق وهي محافظة الديوانية ،واسط ،بغداد وديالى ،للموسم الزراعي (2017 – 2018) ،أستهدف البحث مجتمع زراع القمح في جميع المحافظات المذكورة أنفاً ،المشاركين في مشروع تعزيز الأمن الغذائي في البلدان العربية – العراق والبالغ عددهم (49) زارعاً موزعين على المحافظات ،وكما موضح في الجدول (1) .

جدول (1) : توزيع مجتمع البحث حسب المحافظات للزراع المشاركين في مشروع تعزيز الأمن الغذائي

ت	المحافظة	زراع القمح المشاركين في مشروع تعزيز الأمن الغذائي
1	الديوانية	18
2	واسط	12
3	بغداد	14
4	ديالى	5
	المجموع	49

مواد وطرائق البحث :

أداة البحث :

تم تصميم استبانة موجهة إلى زراع القمح في ضوء الأدبيات والمصادر العلمية والأبحاث والدراسات في مجال (تطبيق الزراع للتوصيات المقدمة لهم ،والتقييم الاقتصادي لمحصول للقمح بأستخدام أسلوب تحليل التكاليف – العوائد فضلاً عن العلاقة بين بالمتغيرات المستقلة لدى الزراع ومستوى التطبيق) ومشاورة المختصين والتي تكونت من ثلاثة أجزاء ،الجزء الأول يتعلق بقياس المتغيرات المستقلة لزراع القمح المشاركين في المشروع وهي (العمر ،المستوى التعليمي ،الخبرة ،المشاركة في الجمعيات الفلاحية ،مدى الاستفادة من المشاركة في الجمعيات الفلاحية ،استخدام السجلات الحقلية ،مساهمة الناتج الزراعي في دخل العائلة الكلي) وقد تم قياسها بالأتي :-

1- العمر : تم قياسه بعدد سنوات عمر المبحوث عند جمع البيانات .
2- المستوى التعليمي : تم قياسه بالمرحلة التعليمية التي انهاها المبحوث هي (أمي ،يقراء ويكتب ،أبتدائية ،متوسطة ،اعدادية ،جامعية) وقد أعطيت لها الاوزان (1 ،2 ،3 ،4 ،5 ،6) على التوالي .
3- الخبرة : تم قياسها بعدد سنوات عمل المبحوث في مجال زراعة محصول القمح .
4- المشاركة في الجمعيات الفلاحية : تم قياسها من خلال أعطاء خيارين هما (مشارك ،غير مشارك) وقد أعطيت لها الاوزان (1 ،0) على التوالي .
5- مدى الاستفادة من المشاركة بالجمعيات الفلاحية : تم قياسها من خلال أعطاء ثلاث خيارات هي (أستفادة كبيرة ،أستفادة متوسطة ،أستفادة قليلة) وقد أعطيت لها الاوزان (3 ،2 ،1) على التوالي .
6- استخدام السجلات الحقلية : تم قياسها من خلال أعطاء خيارين هما (نعم ،كلا) وقد أعطيت لها الاوزان (1 ،0) على التوالي .
7- مساهمة الناتج الزراعي في دخل العائلة الكلي : تم قياسها من خلال أعطاء ثلاث خيارات هي (مساهمة كبيرة ،مساهمة متوسطة ،مساهمة قليلة) وقد أعطيت لها الاوزان (3 ،2 ،1) على التوالي .
8- الحيازة المزرعية : تم قياسها من خلال أعطاء ثلاث خيارات هي (مُلك ،عقد ،أيجار) وقد أعطيت لها الاوزان (3 ،2 ،1) على التوالي .

9- وقت العمل بالحقل (زراعة القمح) : تم قياسه من خلال أعطاء خيارين هما (وقت كلي ،وقت جزئي) وقد أعطيت لها الاوزان (2 ،1) على التوالي .

10- نوع العمالة الزراعية : تم قياسها من خلال أعطاء ثلاث خيارات هي (عمالة عائلية ،عمالة مستأجرة ،عمل مشترك) وقد أعطيت لها الاوزان (1 ،2 ،3) على التوالي .

إما الجزء الثاني من الاستبانة يتعلق بقياس مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المقدمة لهم وقد تكون المقياس من (34) فقرة (توصية) أعطيت للأجابة الصحيحة (1) درجة والخطأ (صفر) وكانت درجات المقياس تتراوح بين (0 – 34) درجة توزعت على ثلاثة محاور كما موضح في الجدول (2) ،إما الجزء الثالث من الاستبانة يتعلق بقياس متوسط تكاليف إنتاجية الدونم الواحد من محصول القمح (دينار/دونم) ،وتضمن (11) سؤالاً مفتوحاً كما موضح في الجدول (4 ،5) . ولفحص صدق المقاييس تم عرض الاستبانة على مجموعة من المختصين في الإرشاد الزراعي والاقتصاد الزراعي والاقسام العلمية الاخرى كقسم بحوث الحبوب والبقول وقسم وقاية المزروعات وقسم التربة والمياه في دائرة البحوث الزراعية – وزارة الزراعة لبيان مستوى موافقتهم عليها ،وأجريت بعض التعديلات على الاستبانة ،إذ بلغت عتبة القطع (87.5%) وعليه تم الأبقاء على محاور وفقرات المقاييس ، ولقياس الثبات تم أجراء اختبار أولي Pre – Test في أيار 2017 على عينة عشوائية مؤلفة من (10) زراع (خارج العينة) ،وذلك للتحقق من المقياس ،تم حساب الثبات لمستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المقدمة بأستخدام التجزءة النصفية وفق معادلة (Person) لحساب معامل الارتباط البسيط إذ بلغ (0.67) ثم جرى حساب معامل الثبات بتصحيح معامل الأرتباط بأستخدام معادلة (Spearman – Brown) إذ بلغ (0.80) ثم جرى حساب معامل الصلاحية بجذر معامل الثبات فبلغ (0.89) ،وتُعد هذه المقادير مؤشراً جيداً على مدى أتساق فقرات المقاييس ،إذ أن هذه النتيجة تعطينا مقبولية للمقاييس التي ستعتمد في عملية جمع البيانات الخاصة بموضوع البحث .

جدول (2) : محاور وفقرات مقياس مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المقدمة لهم

ت	محاور المقياس	فقرات المقياس	وزن كل الفقرة	عدد الفقرات
1	محور الاصناف (التقانة المقدمة)	1- موعد زراعة صنف القمح (التقانة) .	1	3
		2- كمية البذور في الدونم .		
		3- طريقة البذار .		
2	محور الاسمدة	1- الاسمدة العضوية – السماد الحيوي .	1	21
		2- موعد أضافة السماد .		
		3-عدد مرات أضافة السماد .		
		4- كمية السماد المضاف بالدونم .		
		5- طريقة أضافة السماد .		
		6- مصدر تجهيز السماد .		
		7- سماد الداب .		
		8- موعد أضافة السماد .		
		9- عدد مرات أضافة السماد .		
		10- كمية السماد المضاف بالدونم .		
		11- طريقة أضافة السماد .		

		12- سماد اليوريا .		
		13- موعد أضافة السماد .		
		14- عدد مرات أضافة السماد .		
		15- كمية السماد المضاف بالدونم .		
		16- طريقة أضافة السماد .		
		17- سماد العناصر الصغرى (الزنك) .		
		18- موعد أضافة السماد .		
		19- عدد مرات أضافة السماد .		
		20- كمية السماد المضاف بالدونم .		
		21- طريقة أضافة السماد .		
3	محور المبيدات	1- مبيد أتلانتس .	1	10
		2- موعد أضافة المبيد .		
		3- عدد مرات أضافة المبيد .		
		4- كمية المبيد المضاف بالدونم .		
		5- طريقة أضافة المبيد .		
		6- المبيد الوقائي (فلاش) .		
		7- موعد أضافة المبيد .		
		8- عدد مرات أضافة المبيد .		
		9- كمية المبيد المضاف بالدونم .		
		10-طريقة أضافة المبيد .		
المجموع			-	34

عملية جمع البيانات : تم جمع البيانات بواسطة أستبانة عن طريق المقابلة الشخصية مع زراع القمح المشاركين في مشروع تعزيز الأمن الغذائي في البلدان العربية – العراق للموسم الزراعي 2017 – 2018 .

الوسائل الإحصائية : تم أستخدام البرامج الإحصائي (Excel, SPSS) ،إذ أستخدمت الأساليب الإحصائية المناسبة لأهداف البحث وهي (المتوسط الحسابي ،التكرارات Fi،النسب المئوية ،واسلوب تحليل التكاليف – العوائد (CBA) ،معادلة بيرسون ،معادلة سبيرمان براون) .

عرض النتائج ومناقشتها :

الهدف الأول : التعرف على مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المتعلقة بالتقانات المقدمة ضمن مشروع تعزيز الامن الغذائي في البلدان العربية – العراق .

أظهرت نتائج البحث أن أعلى قيمة رقمية لمستوى تطبيق التوصيات المتعلقة بالتقانات المقدمة ضمن مشروع تعزيز الأمن الغذائي من قبل زراع القمح بلغت (34) درجة وأدنى قيمة رقمية لمستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات بلغت (17) درجة ،وبمتوسط مستوى تطبيق مقداره (28.12) درجة وبأنحراف معياري مقداره (4.49) درجة ،وقد تم توزيع الزراع إلى ثلاثة فئات حسب مستوى تطبيقهم للتوصيات (منخفضة ،متوسطة ،عالية) ،وكما موضح في الجدول (3) .

جدول (3) : توزيع الزراع القمح وقف مستوى تطبيق التوصيات بالمتعلقة بالتقانات المقدمة لهم

ت	فئات مستوى التطبيق	درجات مستوى التطبيق	Fi	%	معدل مستوى التطبيق لكل فئة	Sample data
1	منخفضة	22 – 17	6	12.2	20.5	Mean: 28.12
2	متوسطة	28 – 23	24	49	26.4	Std. Deviation: 4.49
3	عالية	34 – 29	19	38.8	32.6	Maximum : 34
المجموع			49	100	---	Minimum : 17

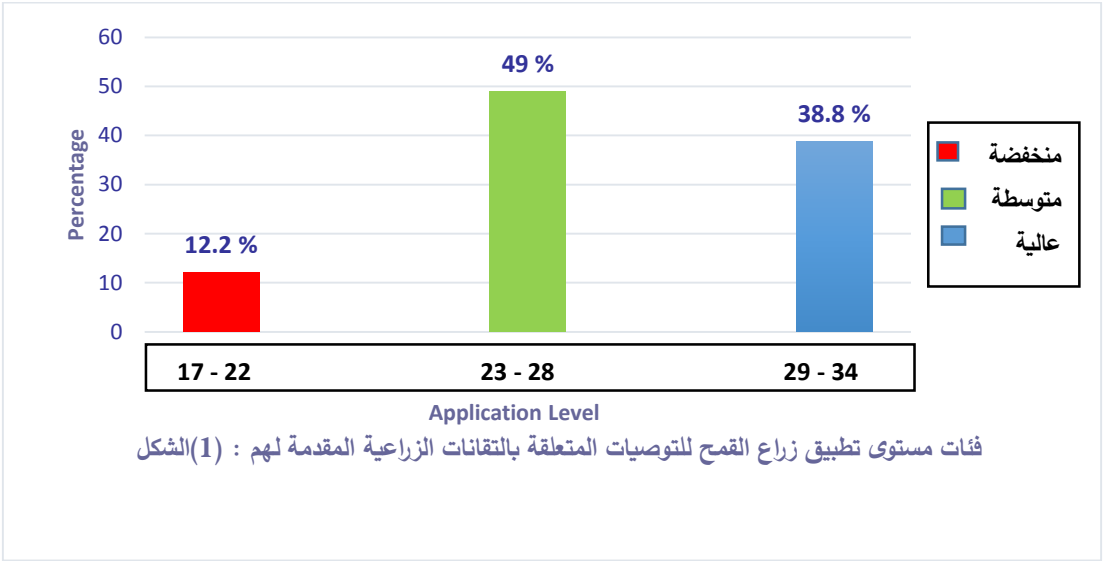

الشكل(1): فئات مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المتعلقة بالتقانات الزراعية المقدمة لهم

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن أعلى نسبة للزراع بلغت (49 %) وبمعدل (26.4) درجة عند الفئة متوسطة التطبيق (23 – 28) درجة ،وأقل نسبة من الزراع بلغت (12.2 %) وبمعدل (20.5) درجة عند الفئة منخفضة التطبيق (17 – 22) درجة ،لذا فإن مستوى التطبيق لدى زراع القمح يوصف بإنه متوسط يميل إلى الأرتفاع ،وبذلك ترفض الفرضية التي تنص على ضعف مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المقدمة لهم والمتعلقة بالتقانات المقدمة ضمن مشروع تعزيز الأمن الغذائي في البلدان العربية – العراق ،وتقبل الفرضية البديل والتي تنص على إرتفاع مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المقدمة لهم . ويعزى ذلك إلى الدور الذي قام بهِ كل من الباحثين في دائرة البحوث الزراعية والمرشدين الزراعيين في دائرة الإرشاد والتدريب الزراعي في مجال تقديم تلك التوصيات بالشكل الذي ساعد أغلب الزراع على تطبيقها بالصورة الصحيحة وعلى الرغم من أن هذا المستوى من التطبيق يُعد غير مقنع إلى حدٍ ما بالمقارنة بما هو مقدم من دعم لمدخلات الإنتاج ومخرجاته لكن بشكل عام يُعد افضل من خلال ارتفاع إنتاجية وحدة المساحة بمتوسط بلغ 1027، 1011 كغم/دونم لصنف بحوث22 وآباء99 على التوالي للموسم الزراعي 2017 – 2018 ،عما هو عليه في الأعوام السابقة قبل بداء البرامج الأنمائية التي تعنى بمحصول القمح ومشروع تعزيز الأمن الغذائي في البلدان العربية – العراق ، إذ كان متوسط الإنتاجية (299.75، 218.5، 336.75، 495.75) كغم/دونم للاعوام 2003-2007، 2008، 2009، 2010 على التوالي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2011: 39) .

الهدف الثاني : أولا / تحليل التكاليف - العوائد (CBA) لزراع القمح صنف بحوث22 .

تم أجراء تحليل التكاليف-العوائد لتقييم الجدوى الاقتصادية لزراع القمح صنف بحوث 22 ومقارنتها مع صنف تقليدي وتم اختيار صنف بحوث22 لما يتمتع به من إنتاجية عالية ،إذ تم استخدام مجموعة من المعايير أهمها العوائد الصافية ومعدل العائد الداخلي التي تساعد في تقييم ما إذا كان تبني هذا الصنف يمكن إن يجعل زراع محصول القمح في المنطقة أفضل حالاً مقارنة بالوضع الراهن . ومن خلال تحليل (CBA) لزراعة القمح صنف بحوث22 مقارنتاً بزراعة الأصناف التقليدية وكما موضح في جدول (4) ،وقد تم استخدام أهم المعايير حيث تم الحصول على النتائج الآتية:

1- العوائد الصافية Net Returns :

إذا كان صافي القيمة الحالية موجب-أي تزيد القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة كان المشروع الاستثماري مربحاً ،وعلى العكس من ذلك يعد المشروع الاستثماري غير مربح إذا كان صافي القيمة الحالية سالباً أي تقل القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة . وفي حالة وجود أكثر من مشروع استثماري يفضل المشروع الذي يعطي أكبر صافي قيمة حالية ،وقد أظهرت النتائج ان صافي العوائد عند زراعة صنف بحوث22 بلغ 361218.4 دينار/دونم ،وهو أعلى من صافي العوائد عند زراعة الأصناف التقليدية الذي بلغ 316601.2 دينار/دونم ،مما يشير إلى تحقيق إرباح للمزارع من زراعة صنف بحوث22 أعلى مما في حالة زراعة الأصناف التقليدية .

2- معدل العائد الداخلي Internal Rate of Return (IRR) :

وهو يعبر عن الحد الأدنى من العائد على رأس المال الذي يجعل القيمة الحالية الصافية للتدفقات الداخلة مساوية لتكلفة المشروع الاستثماري ،ويمثل الحد الأدنى من العائد على رأس المال الذي يقبل به الزراع من أجل القيام بالاستثمار في التقانة (ابوعمر ،2003) . ويتم الحصول عليه بقسمة نسبة التغير في العوائد الصافية البالغة (0.14) إلى نسبة التغير في التكاليف الكلية البالغة (0.01-) نحصل على معدل العائد الداخلي عند زراعة صنف بحوث22 والبالغ (14%)، والذي يدل على إن زراعة صنف بحوث22 يحقق عوائد مجزية للزراع .

3- نسبة العائد إلى الكلفة Return – Cost Ratio :

ويُقصد بنسبة العائد / التكاليف هو مجموع التدفق النقدي الداخل مقسوم على مجموع التدفق النقدي الخارج . وذلك عند معدل خصم مساوٍ لتكلفة الفرصة البديلة لرأس المال ويُقبل المشروع إذا كانت نسبة العائد إلى الكلفة أكبر او تساوي واحد ويرفض إذا كانت اقل من واحد (العزي وفرحان ،2000) . أظهرت النتائج إن نسبة العائد إلى الكلفة عند زراعة صنف بحوث 22 بلغت (3.5%) وهو يشير الى إن الدينار الواحد المستثمر في زراعة صنف بحوث22 يعود بمقدار (3.5) دينار. وهو أعلى من نسبة العائد إلى التكاليف عند زراعة الأصناف التقليدية (3.1%)، ويشكل هذا حافزاً لدى الزراع .

ومن المعايير المذكورة أنفاً يتضح بأن زراعة صنف بحوث22 أفضل اقتصادياً ،كما ان زراعة هذا الصنف يؤدي إلى انخفاض طفيف في التكاليف (%Change in TC) مقدارها (0.01%) بينما بلغت الزيادة في العائد (0.12%)، لذا فان زراعة هذا الصنف يؤدي إلى زيادة العائد يقابلها انخفاض في التكاليف (المعايير المذكورة آنفاً) يتضح بأن استعمال صنف بحوث22 أفضل اقتصادياً .

جدول (4) تحليل التكاليف-العوائد (CBA) لمزارعي صنف بحوث22 والأصناف الأخرى

تكاليف العمليات لصنف بحوث 22		تكاليف العمليات الحقلية للاصناف الاخرى	
الفقرات	دينار/دونم	الفقرات	دينار/دونم
كلفة الحراثة	25636.4	كلفة الحراثة	18377.2
كلفة التنعيم	8939	كلفة التنعيم	8929.8
كلفة التسوية	11159	كلفة التسوية	11377.2
كلفة الالواح	3136.5	كلفة الالواح	6157.9
كلفة البذار	7818.2	كلفة البذار	6877.2
كلفة التسميد	8772.72	كلفة التسميد	4675.4
كلفة المكافحة	19136.36	كلفة المكافحة	3300.0
كلفة الري	8166.45	كلفة الري	38754.7
تكاليف المبيدات	7750	تكاليف المبيدات	7624.6
تكاليف الاسمدة	30028.0	تكاليف الاسمدة	7624.6
تكاليف البذور	16604.0	تكاليف البذور	34522.6
مجموع التكاليف	147146.6	مجموع التكاليف	148221.2
الانتاج / دونم	1027.0	الانتاج/دونم	939.0
سعر البيع دينار/كغم	495.0	سعر البيع دينار/ كغم	495.0
الايراد	508365.0	الايراد	464822.4
صافي الايراد	361218.4	صافي الايراد	316601.2
الفوائد / التكاليف	3.5	الفوائد /التكاليف	3.1
التغير بالعائد %	0.14		
التغير بالكلفة %	-0.01		
معدل العائد الداخلي	14		

ثانيا/ تحليل التكاليف -العوائد (CBA) لزراع القمح صنف آباء99 .

تم أجراء تحليل التكاليف- العوائد لتقييم الجدوى الاقتصادية لزراعة القمح صنف آباء99 ومقارنتها مع صنف تقليدي وتم اختيار صنف آباء99 لما يتمتع بهِ من إنتاجية عالية ،وقد تم استخدام مجموعة من المعايير أهمها العوائد الصافية ومعدل العائد الداخلي التي تساعد في تقييم ما إذا كان تبني هذا الصنف يمكن إن يجعل زراع محصول القمح في المنطقة أفضل حالاً مقارنة بالوضع الراهن . ومن خلال تحليل (CBA) لزراعة القمح صنف آباء99 مقارنتاً بزراعة الأصناف التقليدية وكما موضح في جدول (5) ،وقد تم استخدام أهم المعايير حيث تم الحصول على النتائج الآتية :

1- العوائد الصافية Net Returns :

أظهرت النتائج أن صافي العوائد عند زراعة صنف آباء99 بلغ 427323.1 دينار/دونم ،وهو أعلى من صافي العوائد عند زراعة الأصناف التقليدية الذي بلغ 358857.7 دينار/دونم ،مما يشير إلى تحقيق إرباح للمزراع من زراعة صنف آباء99 أعلى مما في حالة زراعة الأصناف التقليدية .

2- معدل العائد الداخلي (Internal Rate of Return (IRR:

تم الحصول على معدل العائد الداخلي بقسمة نسبة التغير في العوائد الصافية البالغة (0.19) إلى نسبة التغير في التكاليف الكلية البالغة (0.19-) نحصل على معدل العائد الداخلي عند زراعة صنف آباء99 والبالغ (1%) ،والذي يدل على إن زراعة صنف اباء99 يحقق عوائد مجزية للزراع .

3- نسبة العائد إلى الكلفة Return – Cost Ratio :

أظهرت النتائج إن نسبة العائد الى الكلفة عند زراعة صنف آباء99 بلغت (4.6%) وهو يشير إلى أن الدينار الواحد المستثمر في زراعة صنف آباء99 يعود بمقدار (4.6) دينار . وهو أعلى من نسبة العائد إلى التكاليف عند زراعة الأصناف التقليدية (3.4%) ،ويشكل هذا حافزاً لدى مزارعي صنف آباء99 .

ومن المعايير المذكورة أنفا يتضح بأن زراعة صنف آباء99 أفضل اقتصادياً ،كما أن زراعة هذا الصنف يؤدي انخفاض في التكاليف (Change in TC%) مقدارها (0.19%) بينما بلغت الزيادة في العائد (0.19%)، لذا فإن زراعة هذا الصنف يؤدي إلى زيادة العائد يقابلها انخفاض في التكاليف (المعايير المذكورة آنفاً) يتضح بأن زراعة صنف آباء99 أفضل اقتصادياً .

جدول (5) تحليل التكاليف-العوائد (CBA) لمزارعي صنف آباء99 والأصناف الأخرى

تكاليف العمليات الحقلية لاصناف اباء99		تكاليف العمليات الحقلية للاصناف الاخرى	
الفقرات	دينار/دونم	الفقرات	دينار/دونم
كلفة الحراثة	26367.1	كلفة الحراثة	18377.2
كلفة التنعيم	15297.62	كلفة التنعيم	8929.8
كلفة التسوية	11325.4	كلفة التسوية	11377.2
كلفة الالواح	2670.63	كلفة الالواح	6157.9
كلفة البذار	4740.08	كلفة البذار	6877.2
كلفة التسميد	4746.03	كلفة التسميد	4675.4
كلفة المكافحة	8865.08	كلفة المكافحة	3300.0
كلفة الري	5000	كلفة الري	38754.7
تكاليف المبيدات	16123.98	تكاليف المبيدات	7624.6
تكاليف الاسمدة	6986.4	تكاليف الاسمدة	7624.6
تكاليف البذور	16494.6	تكاليف البذور	34522.6
مجموع التكاليف	118616.9	مجموع التكاليف	148221.2
الانتاج / دونم	1011.0	الانتاج/دونم	939.0
سعر البيع دينار/كغم	540.0	سعر البيع دينار/ كغم	540.0
الايراد	545940.0	الايراد	507078.9
صافي الايراد	427323.1	صافي الايراد	358857.7
الفوائد / التكاليف	4.6	الفوائد /التكاليف	3.4
التغير بالعائد %	0.19		
التغير بالكلفة %	-0.19		
معدل العائد الداخلي	1		

الهدف الثالث : التعرف على العلاقة بين العوامل المستقلة لزراع القمح ومستوى تطبيقهم للتوصيات المقدمة لهم .

1- العلاقة بين مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المقدمة لهم والعمر .

أضهرت نتائج البحث أن اعلى عمر للزراع بلغ (71 سنة) واقل عمر بلغ (23 سنة) وبمتوسط مقداره (47.5 سنة) ،ولمعرفة فيما إذا كانت هنالك علاقة ارتباطية بين متغيري (مستوى التطبيق للتوصيات والعمر) فقد استخدم معامل الارتباط البسيط (Pearson) وكانت قيمته (0.264 -) وهو يدل على وجود علاقة أرتباطية عكسية وهي معنوية عند مستوى (0.05) لذا ترفض الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة أرتباطية معنوية بين مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المقدمة لهم والعمر وقبول الفرضية التي تؤكد وجود العلاقة ،وكما موضح في الجدول (6) ،وهذا يعني أنه كلما زادَ عمر المزارع أنخفض مستوى التطبيق للتوصيات المقدمة له ،ويعزى ذلك إلى عدم قدرة كبار السن من الزراع على تطبيق كل ما هو جديد بالشكل الذي يقدم اليهم بكل تفاصيله .

جدول (6) : العلاقة الارتباطية بين مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات وبعض المتغيرات المسقلة

ت	العوامل المستقلة	قيمة الأرتباط	المعنوية
1	العمر	- 0.264	*
2	الخبرة في زراعة محصول القمح	0.379	*
3	التحصيل الدراسي	0.430	**
4	المشاركة بالجمعيات الفلاحية	- 0.165	غير معنوي
5	الاستفادة من المشاركة بالجمعيات الفلاحية	- 0.222	غير معنوي
6	استخدام السجلات الحقلية	0.426	*
7	وقت العمل بالزراعة	0.865	**
8	مدى مساهمة الزراعة بالدخل العائلي الكلي	0.723	**
9	نوع العمل (العمالة) المزرعي	0.020	غير معنوي
10	نوع ملكية الارض الزراعية	0.383	**

(*) معنوي على مستوى (0.05) ، (**) معنوي على مستوى (0.01) .

2- العلاقة بين مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المقدمة لهم والخبرة .

أضهرت نتائج البحث أن اعلى سنوات ممارسة زراعة محصول القمح (الخبرة) بلغت (50 سنة) واقل سنوات ممارسة زراعة محصول القمح بلغت (2 سنة) وبمتوسط مقداره (23.3 سنة) ،ولمعرفة فيما إذا كانت هنالك علاقة ارتباطية بين متغيري (مستوى التطبيق للتوصيات والخبرة) فقد أستخدم معامل الارتباط البسيط (Pearson) وكانت قيمته (0.379) وهو يدل على وجود علاقة أرتباطية طردية وهي معنوية عند مستوى (0.05) لذا ترفض الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة أرتباطية معنوية بين مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المقدمة لهم والخبرة وقبول الفرضية التي تؤكد وجود العلاقة وكما موضح في الجدول (6) ،وهذا يعني أنه كلما زادت خبرة المزارع في زراعة محصول القمح أرتفع مستوى التطبيق للتوصيات المقدمة له ،ويعزى ذلك إلى الخبرة التي يمتلكه المزارع مكنته من التحليل الذهني الصحيح لكل ما تم تقديمه لهُ من تقانات وتوصيات نقلتهُ إلى مرحلة التطبيق والتثبيت عليها .

3- العلاقة بين مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المقدمة لهم والتحصيل الدراسي .

أضهرت نتائج البحث أن اعلى قيمة رقمية لتحصيل الدراسي بلغت (7) درجات واقل قيمة رقمية بلغت (1) درجة وبمتوسط مقداره (4.1) درجة وبأنحراف معياري (1.72) ،ولمعرفة فيما إذا كانت هنالك علاقة ارتباطية بين متغيري (مستوى التطبيق للتوصيات والتحصيل الدراسي) فقد أستخدم معامل الارتباط الرتبي البسيط (Spearman – Brown) وكانت قيمته (0.430) وهو يدل على وجود علاقة أرتباطية طردية وهي معنوية عند مستوى (0.01) لذا ترفض الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة أرتباطية معنوية بين مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المقدمة لهم والتحصيل الدراسي وقبول الفرضية التي تؤكد وجود العلاقة وكما موضح في الجدول (6) ،وهذا يعني أنه كلما زاد التحصيل الدراسي لمزارعي محصول القمح زادت الحاجة المعرفية لديهم في مجال زراعة محصول القمح مما ينعكس أيجابياً في أرتفع مستوى التطبيق للتوصيات المقدمة لهم ،ويعزى ذلك إلى قدرت الزراع ذوي التحصيل التعليمي للاطلاع على المنشورات والبرامج الإرشادية فضلاً عن زيارة المواقع الالكترونية ذات العلاقة .

4- العلاقة بين مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المقدمة لهم والمشاركة في الجمعيات الفلاحية .

أضهرت نتائج البحث أن اعلى قيمة رقمية للمشاركة في الجمعيات الفلاحية بلغت (1) درجة واقل قيمة رقمية بلغت (0) درجة وبمتوسط مقداره (0.5) درجة وبأنحراف معياري (0.47) ،ولمعرفة فيما إذا كانت هنالك علاقة ارتباطية بين متغيري (مستوى التطبيق للتوصيات والمشاركة في الجمعيات الفلاحية) فقد أستخدم معامل الارتباط الرتبي البسيط (Spearman – Brown) وكانت قيمته (0.165 -) وهو يدل على عدم وجود علاقة أرتباطية معنوي لذا تقبل الفرضي التي تنص على عدم وجود علاقة أرتباطية معنوية بين مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المقدمة لهم والمشاركة في الجمعيات الفلاحية وكما موضح في الجدول (6) ،وهذا يعني أن مشاركة زراع محصول القمح في الجمعيات الفلاحية ليس له علاقة بمستوى التطبيق للتوصيات المقدمة لهم ،ويعزى ذلك للمعوقات التي تواجهها الجمعيات الفلاحية من قلة الأمكانات المالية وعدم وجود خطة مدروسة للتوسع في الجمعيات الفلاحية وضعف الوعي التعاوني بين أفراد أهل الريف (الزراع) على عكس الأهداف التي أُنشاءة من اجلها وهي زيادة مساهمة هذه الجمعيات في الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن تحسين الإنتاج الزراعي على وفق المواصفات المطلوبة إلى جانب رفع مستوى دخل الزراع ضمن اطار عملها كونها وسيلة للنهوض بأهل الريف اقتصادياً واجتماعياً (ناشور ،2016: 139) .

5- العلاقة بين مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المقدمة لهم ومدى الاستفادة من المشاركة في الجمعيات الفلاحية .

أضهرت نتائج البحث أن اعلى قيمة رقمية للمشاركة في الجمعيات الفلاحية بلغت (3) درجة واقل قيمة رقمية بلغت (0) درجة وبمتوسط مقداره (1.5) درجة وبأنحراف معياري (1.09) ،ولمعرفة فيما إذا كانت هنالك علاقة ارتباطية بين متغيري (مستوى التطبيق للتوصيات ومدى الاستفادة من المشاركة في الجمعيات الفلاحية) فقد أستخدم معامل الارتباط الرتبي البسيط (Spearman – Brown) وكانت قيمته (0.222 -) وهو يدل على عدم وجود علاقة أرتباط معنوي لذا تقبل الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة أرتباطية معنوية بين مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المقدمة لهم ومدى الاستفادة من المشاركة في الجمعيات الفلاحية وكما موضح في الجدول (6) ،وهذا يعني أن مدى الاستفادة من مشاركة زراع محصول القمح في الجمعيات الفلاحية ليس له علاقة بمستوى التطبيق للتوصيات المقدمة لهم ،كون مستوى الاستفادة التي يبحث عنها المزارع من تلك الجمعيات لم تكن بالمستوى المقبول ،إذ كانت بـ (مستوى استفادة قليلة يميل إلى العدم) فهي تفتقر إلى ابسط مقومات الجمعيات الفلاحية خاصة في مجال الإنتاج فضلاً عن التسهيلات في مراحل التجهيز والتسليف والتسويق والفعاليات الإرشادية والاقتصادية والاجتماعية الاخرى التي تتطلبها حاجة اعضاء الجمعية ومنطقة عملها .

6- العلاقة بين مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المقدمة لهم واستخدام السجلات الحقلية .

أضهرت نتائج البحث أن اعلى قيمة رقمية لاستخدام السجلات الحقلية بلغت (1) درجة واقل قيمة رقمية بلغت (0) درجة وبمتوسط مقداره (0.5) درجة وبأنحراف معياري (0.51) ،ولمعرفة فيما إذا كانت هنالك علاقة ارتباطية بين متغيري (مستوى التطبيق للتوصيات وأستخدام السجلات الحقلية) فقد أستخدم معامل الارتباط الرتبي البسيط (Spearman – Brown) وكانت قيمته (0.462) وهو يدل على وجود علاقة أرتباطية طردية وهي معنوية عند مستوى (0.05) لذا ترفض الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة أرتباطية معنوية بين مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المقدمة لهم وأستخدام السجلات الحقلية وقبول الفرضية التي تؤكد وجود العلاقة وكما موضح في الجدول (6) ، وهذا يعني أن أستخدام الزراع للسجلات الحقلية في زراعة محصول القمح رفع من مستوى التطبيق للتوصيات المقدمة لهم ،ويعزى ذلك إلى أن دور السجلات الحقلية في الحقل تُعد من جوانب العمل المهمة لدى المزارع ،إذ من خلالها يمكن معرفة جانبين الأول إداري يتعلق بتكاليف الإنتاج من مستلزمات الإنتاج وأجور العمل وغيرها من المصروفات والثاني فني يتعلق بالإنتاج والانتاجية والعمليات الزراعية من مواعيد وكميات وطرق عمل فضلاً عن الحالات المرضية التي تصيب المحصول وكيفية معالجتها وظروف الطقس التي واجهها المحصول على مدار الموسم ،يجعل من هذا السجل الحقلي دليلاً مرجعياً يمكن الرجوع اليهِ من قبل المزارع .

7- العلاقة بين مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المقدمة لهم ووقت العمل بالزراعة .

أضهرت نتائج البحث أن اعلى قيمة رقمية لنوع العمل المزرعي بلغت (2) درجات واقل قيمة رقمية بلغت (1) درجة وبمتوسط مقداره (1.5) درجة وبأنحراف معياري (0.39) ،ولمعرفة فيما إذا كانت هنالك علاقة ارتباطية بين متغيري (مستوى التطبيق للتوصيات ووقت العمل بالزراعة) فقد أستخدم معامل الارتباط الرتبي البسيط (Spearman – Brown) وكانت قيمته (0.865) وهو يدل على وجود علاقة أرتباطية طردية وهي معنوية عند مستوى (0.01) لذا ترفض الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة أرتباطية معنوية بين مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المقدمة لهم ووقت العمل بالزراعة وقبول الفرضية التي تؤكد وجود العلاقة وكما موضح في الجدول (6) ،وهذا يعني أنهُ كلما كان أغلب وقت المزارع يقضيهُ في العمل الزراعي أرتفع مستوى التطبيق للتوصيات المقدمة لهم ،ويعزى ذلك إلى أن زراع القمح الذين يقضون معظم وقتهم في الحقل لا يوجد لديهم مصدر دخل اخر مما يدفعهم إلى تبني كل ماهو جديد في مجال عملهم من أجل زيادة العائد من الزراعة بالشكل الذي يلبي كل حاجات المزارع وعائلته .

8- العلاقة بين مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المقدمة لهم ومدى مساهمة الزراعة بالدخل العائلي الكلي .

أضهرت نتائج البحث أن اعلى قيمة رقمية لمدى مساهمة الزراعة بالدخل العائلي الكلي بلغت (3) درجات واقل قيمة رقمية بلغت (1) درجة وبمتوسط مقداره (2) درجة وبأنحراف معياري (0.80) ،ولمعرفة فيما إذا كانت هنالك علاقة ارتباطية بين متغيري (مستوى التطبيق للتوصيات ومساهمة الزراعة بالدخل العائلي الكلي) فقد أستخدم معامل الارتباط الرتبي البسيط (Spearman – Brown) وكانت قيمته (0.723) وهو يدل على وجود علاقة أرتباطية طردية وهي معنوية عند مستوى (0.01) لذا ترفض الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة أرتباطية معنوية بين مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المقدمة لهم ومساهمة الزراعة بالدخل العائلي الكلي وقبول الفرضية التي تؤكد وجود العلاقة وكما موضح في الجدول (6) ،وهذا يعني أنه كلما زادت مساهمة العائد من الزراعة بالدخل العائلي الكلي أرتفع مستوى التطبيق للتوصيات المقدمة لهم ،ويعزى ذلك إلى أن هنالك علاقة متبادلة بين الدخل الجيد في تحسن مستوى التطبيق وتبني التقانات الزراعية كما أن تطبيق تلك التوصيات بدوره يساعد في زيادة دخل المزارع .

9- العلاقة بين مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المقدمة لهم ونوع العمل المزرعي .

أضهرت نتائج البحث أن اعلى قيمة رقمية لنوع العمل المزرعي بلغت (3) درجات واقل قيمة رقمية بلغت (1) درجة وبمتوسط مقداره (2) درجة وبأنحراف معياري (0.87) ،ولمعرفة فيما إذا كانت هنالك علاقة ارتباطية بين متغيري (مستوى التطبيق للتوصيات ونوع العمل المزرعي) فقد أستخدم معامل الارتباط الرتبي البسيط (Spearman – Brown) وكانت قيمته (0.020) وهو يدل على عدم وجود علاقة أرتباط معنوي لذا تقبل الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة أرتباطية معنوية بين مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المقدمة لهم ونوع العمل المزرعي وكما موضح في الجدول (6) ،وهذا يعني أن نوع العمل المزرعي ليس له علاقة بمستوى التطبيق للتوصيات المقدمة لهم كون أن أغلب الزراع الصغار دائماً ما يلجؤن إلى العمل العائلي كونه يقلل من تكاليف العمل الزراعي وهذا من جانبه ليس له علاقة بمستوى التطبيق للتوصيات والتقانات الزراعية الحديثة لانها تتطلب اغلب التوصيات والتقانات تكاليف ومستوى من العمل قد لا يقدر عليه الزراع الصغار .

10- العلاقة بين مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المقدمة لهم ونوع ملكية الأرض الزراعية .

أضهرت نتائج البحث أن اعلى قيمة رقمية لنوع ملكية الأرض الزراعية بلغت (3) درجات واقل قيمة رقمية بلغت (1) درجة وبمتوسط مقداره (2) درجة وبأنحراف معياري (0.51) ،ولمعرفة فيما إذا كانت هنالك علاقة ارتباطية بين متغيري (مستوى التطبيق للتوصيات ونوع ملكية الارض الزراعية) فقد أستخدم معامل الارتباط الرتبي البسيط (Spearman – Brown) وكانت قيمته (0.383) وهو يدل على وجود علاقة أرتباطية طردية وهي معنوية عند مستوى (0.01) لذا ترفض الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة أرتباطية معنوية بين مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات المقدمة لهم ونوع ملكية الارض الزراعية وقبول الفرضية التي تؤكد وجود العلاقة وكما موضح في الجدول (6) ،وهذا يعني أنه كلما زادت تكاليف الارض أرتفع مستوى التطبيق للتوصيات المقدمة لهم ،ويعزى ذلك إلى أن لنوع ملكية الارض علاقة بمستوى تطبيق وتبني المزارع لكل ماهو جديد في مجال زراعة القمح خاصة الزراع الذين يعملون بإراضي زراعية مؤجرة من أجل رفع الإنتاجية للتعويض عن كلفة أيجار الارض الزراعية ومحاولة استغلال كل مساحة الارض في الزراعة.

الاستنتاجات :-

1- على الرغم من أن مستوى تطبيق الزراع في حالة تحسن عند المقارنة بدراسات سابقة لنفس الموضوع كان منخفضاً ،الإ انه يبقى دون المستوى المطلوب بالمقارنة بالامكانات المقدمة ضمن المشروع .
2- تفوق التقانات الزراعية أصناف القمح (بحوث22 ،آباء99) والتوصيات المتعلقة بها المقدمة من قبل المشروع على الاصناف المتداولة لديهم ،مما ينعكس على صافي الايراد المزرعي .
3- أغلب العوامل المستقلة لها علاقة ارتباطية بمستوى تطبيق الزراع للتوصيات المقدمة لهم .

التوصيات :-

1- العمل ضمن برنامج متكامل لتطوير زراعة محصول القمح في العراق يشتمل على نشر التقانات الزراعية الملائمة وتطبيق حزمة التوصيات المتعلقة بها ،مع أشراك جميع المعنيين من دائرة البحوث الزراعية ودائرة الإرشاد والتدريب الزراعي والتجهيزات الزراعية والمصارف الزراعية .
2- على دائرة الإرشاد والتدريب الزراعي التوسع في نشاطاتها لرفع مستوى تطبيق زراع القمح للتوصيات الفنية ،والعمل على نشر تلك التقانات والتوصيات المتعلقة بها التي قدمت ضمن مشروع تعزيز الأمن الغذائي إلى باقي زراع القمح في العراق وخاصة المحافظات التي عمل بها المشروع ،من خلال التركيز على العوامل المستقلة التي لها علاقة ارتباط بمستوى التطبيق للتوصيات والتبني للتقانات الزراعية .

3- دعم وتشجيع التعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية لإيجاد آلية فاعلة لتبادل الخبرات وبناء الشراكات في استنباط التقانات الزراعية وتقويمها ونقلها إلى الزراع .

❖ تم أجراء هذا البحث بدعم من مشروع تعزيز الأمن الغذائي في البلدان العربية - العراق ،المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA) .

المصادر:

1- ايمان ،بلحيس ،2014 ،مورفوفيزيولوجيه وبيوكيميائيه لنبات القمح الصلب المزروع في الجزائر صنف Melanopus ،رسالة ماجستير – جامعة قسنطينية.

2- أبو عمر ،واثق حمد ،2003 ،تقييم المشاريع الخاصة والعامة ،سلسلة الرضا للتنمية الإدارية .

3- دهش ،فاضل جواد ،2003 ،دور تقانة الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في ظل تحديات العولمة ،رسالة ماجستير ،كلية الزراعة – جامعة بغداد .

4- صقر والزهار ،زغلول محمد وعصام فتحي ،2008 ،بعض الأثار التعليمية للحقول اللإرشادية لمحصول الفول البلدي بمحافظة كفر الشيخ ،مجلة الجمعية العلمية للإرشاد الزراعي ،مجلد 12 ،عدد 2 .

5- عويضة وأخرون ،محمد عبدالسلام ،2016 ،تحليل قياسي للكفاءة الاقتصادية لمحصول القمح في جمهورية العراق ،مجلة الزراعة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية ،جامعة المنصورة ،مجلة 7 ،عدد 6 .

6- عبد والبدري ،ثامر عظيم واشواق عبدالرزاق ،2015 ،مستوى تطبيق زراع الرز لصنف الياسمين للتوصيات العلمية في ناحية القادسية – محافظة النجف الأشرف وعلاقته ببعض العوامل ،مجلة الكوفة للعلوم الزراعية ،مجلد 7 ،عدد 2 .

7- العزي وفرحان ،جاسم محمد حبيب ومحسن عويد ،2000 ،أهمية معدلات العوائد على رأس المال المملوك في تنفيذ ونمو المشاريع ،مجلة العلوم الزراعية العراقية ،مجلد 31 ،عدد 4 .

8- فياض ،سعد عبيد ،2013 ،مستوى تطبيق مزارعي الحنطة لتوصيات زراعة الحنطة ،مجلة العلوم الزراعية العراقية ،مجلد 44 ،عدد 6 .

9- البغدادي ،منى فتحي ،2018 ،دراسة اقتصادية لواقع الأمن الغذائي العربي في ضوء التغيرات الاقتصادية الاقليمية والدولية ،مجلة الزراعة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية ،جامعة المنصورة ،مجلد 9 ،عدد 9 .

10- البغدادي ،حسين سلمان جاسم ،2014 ،تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي وأمكانات تحقيقه ،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والأقتصادية ،مجلد 16،العدد 3 : 168 – 183 .

11- الجبوري والطائي ،ماجد علي كيطان وحسين خضير ،2013 ،مستوى انتشار اصناف البذور والأسمدة الكيماوية الحديثة والتوصيات ذات العلاقة في زراعة محصول الحنطة في شعبة زراعة المحاويل /محافظة بابل ،مجلة الفرات للعلوم الزراعية ،مجلد 5 ،عدد 4 :542 – 554 .

12- الشمري ،سلام منعم زامل ،2009 ،التنمية الزراعية ومتطلبات الأمن الغذائي في العراق ،مجلة الغري للعلوم الأقتصادية والإدارية ،مجلد 2 ،العدد 11 : 65 – 81 .

13- الطائي ،حسين خضير ،2013 ،مدخل لتحسين مستوى جودة عمليات نشر التقانات الزراعية في العراق ،مجلة حوار الفكر ،العدد 25 :135 – 169 .

14- الطنوبي ،محمد محمد عمر ،2001 ،تكييف التكنولوجيا الزراعية الحديثة لمتطلبات التنمية في الدول النامية ،ط 1 ،مكتبة ومطبعة الأشماع الفنية ،الاسكندرية .

15- العابدي ،جليل سباهي ،2010، دليل استخدام الأسمدة الكيميائية والعضوية في العراق ،الهيئة العامة للإرشاد والتعاون الزراعي ،وزارة الزراعة .
16- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،2017، أوضاع الأمن الغذائي العربي ، تقرير .
17- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،2011، الكتاب السنوي للأحصاءات الزراعية العربية ،المجلد 31 .
18- المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ،2017، دور العلم والتكنولوجيا والأبتكار في ضمان الأمن الغذائي بحلول عام 2030 ،اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ،الدورة العشرون ،جنيف 8 -12 إيار/مايو 2017 .
19- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،2011، الحفظ والتوسع ،دليل صانع السياسات بشأن التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي لدى المالكين الصغار،روما.
20- ناشور ،الهام خزعل ،2016، الجمعيات التعاونية الفلاحية ودورها في تنمية القطاع الزراعي في العراق ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والأدارية ،المجلد 14 ،العدد 38 .
21- وزارة الزراعة ،2011، خطة عمل وزارة الزراعة للأعوام 2011 – 2014 ، العراق .
22- وزارة التخطيط ،2009، خطة التنمية الوطنية ،2010 – 2014 ،وثيقة الخطة – الجزء الأول ،العراق .
23- يوسف ،ضياء بطرس ،2017، تطبيقات نظم زراعة القمح بطريقة المصاطب المرتفعة ،دائرة البحوث الزراعية ،وزارة العلوم والتكنولوجيا ،العراق .
24- Rogers M, Everett, 2003, diffusion of Innovation Dictionary, 2ed, Oxford University Press.

LE TOURISME DANS LA PROVINCE DE SAFI : ATOUTS ET HANDICAPS

TOURISM IN THE PROVINCE OF SAFI: CAPABILITES AND HANDICAPS

السياحة بإقليم أسفي: المؤهلات والمعيقات

Doctorant NAMLI adil et PR DR BENOUHOUD abdelouahed

الطالب الباحث عادل النملي و ذ. الدكتور عبد الواحد بنوحود

Université Chouaïb Doukkali

Faculté des Lettres et des Sciences Humaines El Jadida

Email : adilio83@gmail.com

Résumé :
Le tourisme au Maroc s'affirme de plus en plus comme une véritable priorité selon les plans de développement, compte tenu de son impact positif économique et social.il est devenue l'un des éléments principaux de l'organisation de l'espace et un facteur déterminant de modification des équilibres et des économies locales. Dans ce cadre, la province de Safi possède un patrimoine très riche sur le niveau naturel, historique et culturel qui peut servir de support pour des activités touristiques diversifiés, comme elle peut aussi avec sa richesse, à l'échelle nationale, contribuer à diversifier et élargir l'offre en termes de destinations touristiques. Cependant, le secteur du tourisme dans la province reste marginal, malgré la richesse et la diversité des paysages qu'offre cet espace. Cette situation s'explique par la vocation industrielle du territoire et qui place le tourisme en position secondaire, s'ajoutent aussi d'autres handicaps qui ne favorisent pas le lancement d'une activité touristique servant à exploiter les atouts de la province.

Mots-clés : développement - infrastructure d'accueil - patrimoine- paysage littoral – potentiel touristique province de Safi - tourisme au Maroc

الملخص:

يحتل القطاع السياحي في المغرب مكانة مهمة في مخططات التنمية، ذلك لما له من إيجابيات اقتصادية واجتماعية. وقد أصبح من بين العناصر الأساسية لتنظيم المجال وعامل مهم في تغيير التوازنات الاقتصادية المحلية. وفي هذا الإطار يتوفر إقليم أسفي على مؤهلات مهمة سواء على المستوى الطبيعي، التاريخي والثقافي، والتي من شأنها أن توفر أرضية لأنشطة سياحية متنوعة، كما يستطيع الإقليم بهذا الغنى المساهمة على المستوى الوطني في تنويع وتوسيع قاعدة العرض السياحي. لكن القطاع السياحي بالإقليم يبقى متواضعا بالنظر إلى المؤهلات التي يتوفر عليها المجال. هذه الوضعية يمكن تفسيرها بالأهمية الثانوية للسياحة أمام قطاعات أخرى أهمها التوجه الصناعي للإقليم، إضافة إلى مجموعة من المعيقات الأخرى التي لا تساعد على إقلاع نشاط سياحي يمكن من استغلال المؤهلات المتاحة.

الكلمات المفتاحية: إقليم أسفي – إمكانات سياحية - التراث - التنمية - السياحة في المغرب – بنية تحتية للاستقبال - مشهد ساحلي

Introduction

Le Maroc nourrit, aujourd'hui de grandes ambitions pour l'avenir du secteur du tourisme, avec à la base les fondations de la vision 2010, et les perspectives d'une vision à l'horizon 2020, qui compte beaucoup sur la diversité des territoires et des paysages, pour élargir l'offre nationale afin d'atteindre les objectifs fixés.

La province de Safi dispose d'un potentiel touristique riche et diversifié. Mais au contraire de cette diversité de potentiel, l'activité touristique dans la province reste modeste et ne reflète pas la richesse de la province à ce niveau. Le développement du tourisme pourra ainsi offrir un nouveau souffle pour l'économie locale et proposer de nouveaux postes de travail, et un nouveau secteur pour l'investissement, dans un espace qui vit aujourd'hui sur le recul de certaines activités économiques :

- L'agriculture reste très dépendante d'une pluviométrie moyenne qui est à l'ordre de 300 mm par an, avec seulement 1,5 % de terre irriguée, ce secteur est handicapé par les aléas climatiques[1].
- Le secteur de la pêche maritime, Néanmoins, après une période prospère pendant la décennie 1960-1970 on a noté une décroissance presque constante dans les prises de pêche.
- Diminution du nombre des conserveries, on compte aujourd'hui 13 en activités, après qu'il était 80 assurant l'emploi à 15 000 personnes[2].

Problématique

Cette réalité provinciale, caractérisée par un grand potentiel touristique, et le déclin d'importants secteurs économiques, nous a poussé à se demander : pourquoi pas le développement du tourisme dans la province de Safi ? Comme solution pour mieux exploiter cette richesse naturelle et culturelle, et aussi profiter des avantages de ce secteur qui impacte pratiquement tous les domaines de l'activité économique et exerce ainsi une grande influence sur les autres secteurs de l'économie, ce qui peut aider la province à diversifier son économie et de créer plus de poste de travail.

Hypothèses

- La province de Safi possède un potentiel touristique qui peut servir de support pour le développement local.
- De nombreux facteurs limitent l'activité touristique dans la province.
- Le choix du tourisme peut être bénéfique pour l'économie locale.

Méthodologie

Pour développer le sujet, et essayer de vérifier nos hypothèses, on a opté pour une méthodologie descriptive analytique ; ainsi un fil conducteur a été constitué, aussi le présent travail a donné lieu à un certain nombre de lecture sur le tourisme en général et le tourisme au Maroc, et des lectures sur la province de Safi

[1] Délégation provinciale d'agriculture à Safi
[2] www.safi-ville.com

Par ailleurs, le déroulement de cette recherche, nous a obligé à faire des sorties de terrain des sites naturels, des visites des lieux historiques et édifices culturels, des rencontres et des visites aux différent acteurs concernés par le thème, ce qui nous a permis d'avoir des information quantitatives et qualitatives que nous avons présenté dans cet article.

Afin de déterminer les différentes relation et interactions entre nos questions ; on peut les traiter selon une approche territoriale, comme une nouvelle stratégie qui parte des potentialités de la province pour affronter les défis de développement.

I. Un territoire riche sur le plan naturel à vocation industriel

La province de Safi se situe à l'Ouest de la région de Marrakech-Safi (Figure 1), sur une superficie d'environ 3634 Km², soit 0,50 % de la superficie totale du Royaume. Elle est limitée au Nord par la province de Sidi Bennour, au Nord- Est par la province de Youssoufia, au Sud-Est par la province de Chichaoua, au Sud par la province d'Essaouira et à l'Ouest par l'océan atlantique avec une façade maritime s'étendant sur environ 120 Km, elle dispose de 3 communes urbaines et 22 communes rurales. Selon le recensement de 2014, la population de la province de Safi a atteint un effectif de 691983 habitants, contre 643405 habitants en 2004, la densité est de l'ordre de 190 habitants/ Km2. La population urbaine représente 50% de l'ensemble de la population de la province.

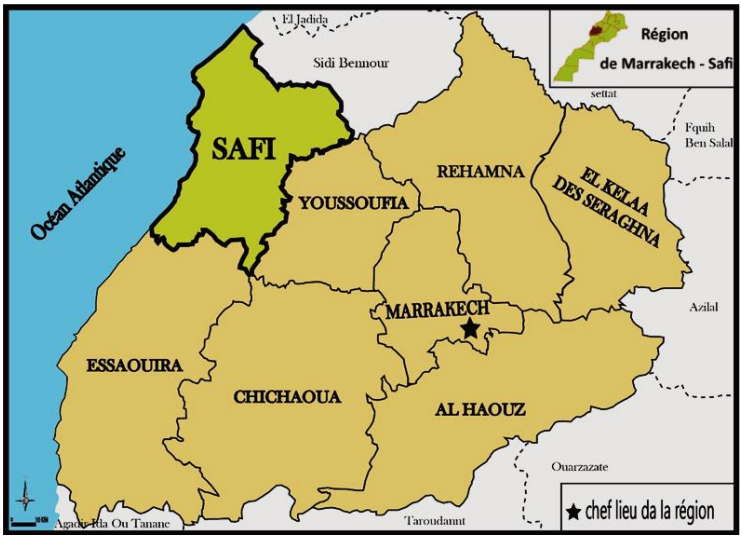

Figure 1 : carte de la région Marrakech-Safi

Cadre naturel très diversifié

1. Cadre naturel très diversifié

1.1. La topographie est influencée par deux unités morphologiques

La région d'Abda fait partie de la Méséta côtière marocaine. Du point de vue morphologique, la zone côtière (Sahel) est caractérisée par un système de dunes consolidées allongées parallèlement à la cote d'une direction générale NE-SW. (Ferré et Ruhard, 1975). La zone centrale : ou la plaine d'Abda est marquée par une topographie relativement plate ou légèrement ondulée, dont les points culminants ne dépassent pas 500m d'altitude.

1.2. Un climat semi-aride à pluviosité concentrée sur les mois froids

La situation latitudinale de la région lui attribue des propriétés zonales au niveau de la circulation atmosphérique et des courants marins. Les vents naissent des différences entre les champs de pressions, c'est-à-dire entre les anti-cyclones et les dépressions. Ainsi, des cellules de circulation se mettent en place, influencées par la force de Coriolis, permettant une

Figure 2 : diagramme pluviométrique de Safi

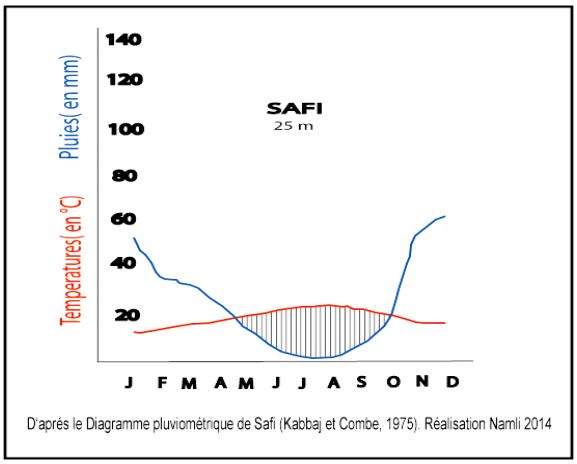

circulation atmosphérique générale (Vigneau, 2000). Dans le secteur de Safi, les vents dominants sont en liaison avec le déplacement de l'anticyclone des Açores. En hiver, les hautes pressions sont accompagnées de vents de nord ou nord-est. La période humide est la saison froide.

Les hivers sont doux et la moyenne mensuelle ne s'abaisse pas sous 10°C. La saison pluvieuse s'étale d'octobre à avril avec des maximas en novembre, décembre et janvier (Figure 2). Le total annuel des précipitations est très modeste, 325 mm à Safi (Ouadia 1998). En été, l'anticyclone remonte au nord jusqu'au 35° parallèle. Les basses pressions sahariennes peuvent alors s'avancer vers le nord-ouest, déversant un vent brûlant du sud-est, et des vagues de chaleur (Mathieu, R. 1986).

1.3. Les caractéristiques géologiques de la province influencent l'hydrographie

L'hydrogéologie possède une part importante dans l'explication des réseaux hydrographiques de la province, en effet Les roches calcaires sont des roches poreuses. Elles laissent facilement l'eau s'infiltrer et un réseau d'écoulement souterrain se met aisément en place. Au niveau de la province, le Crétacé est important car il s'agit des niveaux calcaires renfermant les aquifères de cette région. Il se compose notamment du calcaire de Dridrat dont le rôle en hydrogéologie est essentiel, c'est l'aquifère principale (Ruhard et F 1975). Cette couche de 10 à 50 m conditionne tout le réseau d'écoulement des eaux souterraines dans le Sahel autour de Safi, un réseau de type karstique s'y est formé. Ainsi on note dans la province l'absence d'écoulement superficiel sauf : l'oued Tensift au sud de la province, et oued Chaaba et oued El bacha au niveau de la vile de Safi.

Ainsi on note dans la province l'absence d'écoulement superficiel sauf :

- l'oued Tensift avec un bassin versant qui s'étend sur une superficie de 18.210 Km2 (figure 3), couvrant totalement la wilaya de Marrakech, et partiellement les provinces d'Essaouira, d'El Kelaâ des Sraghna et de Safi[3], et qui traverse la partie sud-ouest de la province et trouve son embouchure près du centre de Souira Lkdima, il est parmi les grand axes hydrographiques qui

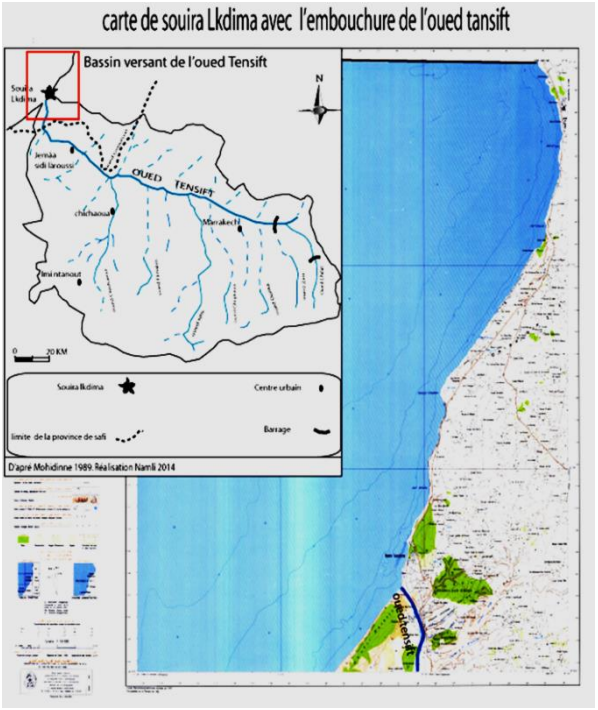

descendent des versants Nord du haut atlas et sa longueur est d'à peu près 260 Km.

Figure 3

- Oued Ch'aba, il se trouve au niveau de la ville de Safi (Figure 4), il a une langueur et de 8 Km à partir du barrage de Safi, sa direction et du Nord-est vers le Sud-ouest, il atteint 55 m de profondeur près du quartier Biada, ses deux versants sont convexes.
- Oued Lbacha il se trouve à 1Km au Nord d'oued Ch'aba au niveau de la ville de Safi (Figure 4) avec une longueur de 2 Km à partir de la marge sud des collines de takabrot, avec une direction générale de l'est vers l'ouest, les versants Sud plats tandis que les versants nord sont convexes.

[3] Les Bassins Hydrauliques du Maroc : Bassin Hydraulique de Tensift P : 1 8 4

Figure 4

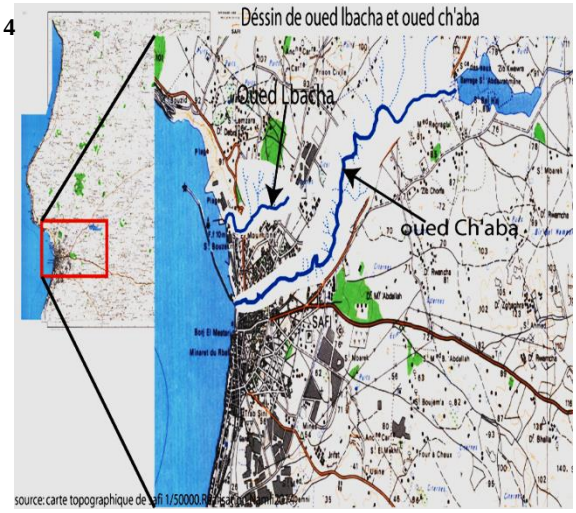

2. Une économie basée sur l'industrie et les ressources marines

2.1. L'industrie agro-alimentaire et chimique vient en tête du secteur

Au niveau de la province de Safi, l'industrie a été retenue comme secteur moteur de l'économie. L'édification d'une industrie chimique fortement intégrée, la concentration de petites et moyennes entreprises opérant dans divers secteurs d'activité industrielle, ont largement contribué à confirmer la vocation industrielle de Safi.

2.2. La pêche maritime, secteur clé dans l'économie locale

Le secteur de la pêche, occupe une place primordiale dans l'économie provinciale, demeure confronté depuis plusieurs années à de nombreuses difficultés : régression continue des captures. Le redressement de ce secteur, qui assure 32.000 emplois, de même, l'expansion de l'activité de la construction navale, déjà installée à la province peut servir comme créneau porteur pour cette activité qui avait placé la ville de Safi au rang de 1ère capitale mondiale de la Sardine par excellence[4].

2.3. Le commerce et la distribution emploient plus du quart de la population active

Le secteur du commerce et de la distribution représente 29% de la population active de la province de Safi[5]. Son importance découle du fait qu'elle permet de commercialiser les produits fabriqués localement et ceux importés de l'extérieur de la province. L'importance du commerce à Safi est imputée d'une part à la présence d'une infrastructure qui permet de faciliter les transactions et l'animation commerciale, et d'autre part à l'existence des unités industrielles qui offrent une multitude de produits pour le marché local et spécialement les produits agro-alimentaires.

[4] Chambre de Commerce, d'Industrie et de Services de SAFI
[5] Chambre de Commerce, d'Industrie et de Services de SAFI

2.4. L'agriculture, activité importante dans la province

Au niveau de la province de Safi, la prépondérance des terres bours fait que la production est en fonction des aléas climatiques. Les cultures essentiellement bours comprennent des céréales d'automne, les légumineuses alimentaires, le maïs, les cultures fourragères et du maraîchage sur le littoral. La production arboricole vient principalement de l'olivier et le câprier qui sont en tête des superficies plantées. L'élevage est pratiqué par presque toutes les exploitations, il joue un rôle économique essentiel dans la vie des agriculteurs, mais il est aussi tributaire des aléas climatiques. La répartition des effectifs est caractérisée par une forte concentration des Ovins.

2.5. Le gypse, principale ressource minière

Il ressort des investigations géologiques récentes que la province de Safi dispose d'un important gisement et d'excellente qualité se localisant le long des plateaux situés à l'Ouest d'Youssoufia et à l'Est de Safi, sa réserve est évaluée à 5 milliards de tonnes. Les quantités annuellement extraites sont exportées en grande partie à l'état brut, le reste est traité localement et écoulé sur le marché national[6].

II. Atouts touristiques divers à receler

1. Situation géographique au cœur du vivier touristique

La province de Safi se situe au cœur du vivier touristique du Maroc (Figure 5). La situation géographique est très bonne. Son centre qui est la ville de Safi se situe à 157 kilomètres à l'ouest de Marrakech, à mi-distance entre les villes touristiques d'El Jadida et d'Essaouira. Casablanca, capitale économique du pays, qui compte environ 4 millions d'habitants, se trouve à 256 km au nord. La distance est presque la même vers Agadir, un

distance entre la ville de safi et les grandes villes touristiques du maroc

Source : d'aprés la carte du maroc. réalisation : Namli 2014

[6] Monographie Régionale Doukala-Abda 2011

autre pôle touristique du sud marocain. La distance avec les bassins touristiques importants est donc relativement faible.

Figure 5

2. Héritage naturel, source de paysage unique sur le littoral marocain

La façade Atlantique du Maroc s'étend sur environ 2 934 km depuis le cap Spartel, au nord, jusqu'à Laguira au sud. Grandes plages, estuaires, falaises de divers types constituent cette côte très variée. L'étude de la morphologie littorale marocaine permet de souligner la valeur du paysage littoral de la province. Il convient de faire remarquer la singularité de ce littoral, en particulier les hautes falaises qui le composent. Les travaux de Guilcher et Joly (1954) sur la morphologie de la côte atlantique marocaine ont permis de dégager les grands traits de ce littoral, d'après la figure on peut constater la diversité du paysage littorale de la province avec les falaises les plus hautes du Maroc.

Un cas unique au Maroc qui trouve son explication dans la paléogéographie du littoral de la province nous aide à comprendre la diversité de paysage long de 120 km (Figure 7), ce qui nous a donné des plages très originales, avec des caractéristiques unique (plage de Sidi Keram dayf, Beddouza, Lalla fatna, plage de la

Figure 6 Morphologie de la côte atlantique marocaine de Tanger au cap Draa

ville de Safi, souira lakdima) (Figure 10).

Figure 7 : évolution du paysage littoral de la province de Safi

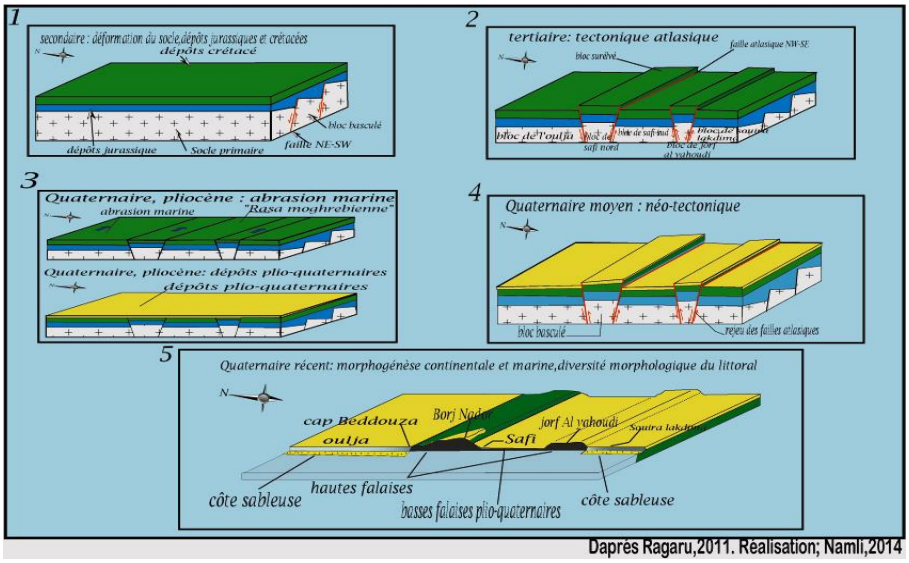

3. La spéléologie, un autre atout de la province

Pour les amateurs de découvertes spéléologiques, la province recèle de nombreux sites, le plus connu reste la grotte Goràani, qui se trouve à 27km au nord de Safi près du centre cap Beddouza, son entrée est à 600m à droite de la route côtière entre Safi et El Jadida. Cette grotte s'est formée dans une couche de dunes solidifiées du plio-quaternaire et de grés calcaires qui se caractérise par des fissures, en effet Les roches calcaires sont des roches poreuses. Elles laissent facilement l'eau s'infiltrer et un réseau d'écoulement

Figure 8 : intérieur de la Grotte Goràani NAMLI

souterrain se met aisément en place, ce qui implique l'érosion hydrochimique et hydraulique de toutes roches solubles, principalement les roches carbonatées dont essentiellement des calcaires, ce qui nous a donné des formes splendides à l'intérieure de la grotte. (Figure 8).

4. La vague de Safi, une des dix meilleurs au monde

Non loin de la plage de Safi, juste au nord se trouve une station mondiale de surf « la station de ras lafàa » reconnue par les professionnels de ce sport par sa vague Classée parmi les « World Class Waves », cette station est devenue une attraction incontournable des champions du monde de surf. C'est une des 10 meilleurs vagues du monde. Dans le langage technique du Surf, la vague de Safi est classée parmi les 10 meilleures droites au monde (figure 9). La particularité de cette vague est sa capacité de former un tube sur une longueur très importante qui varie entre 800 et 1000 mètres. Les professionnels du surf la comparent à celle d'Afrique du Sud et celle d'Australie. La vague de Safi est capricieuse, elle ne fonctionne que par de grosses houles. C'est à partir de 2 mètres qu'elle devient vraiment intéressante et qu'elle prend toute sa dimension.

Figure 9 : la vague de Safi
surfsafi.com

5. Le Câpre et la truffe blanche, une richesse de la province

Le câpre et la truffe blanche du littorale, sont les produits de terroir phares de la province de Safi, s'étendant dans plusieurs communes rurales. Elles constituent une source de revenu importantes pour la population locale, vu leur demande croissante sur le marché, et leur utilisation culinaire et médicinale :

- *Le câpre* : le câprier appartient à la famille des capparidacées et au genre Capparis qui contient plus de 350 espèces utilisées pour des différents fins (Alimentation, Médecine, Cosmétique…). C'est une plante vivace arbustive très répondue dans les pays du bassin méditerranéen. Il est cultivé pour ses boutons floraux appelés câpres. Au Maroc les trois principales régions où le câprier est cultivé de façon traditionnelle sont : Taounate, Safi et taroudant. Le Maroc est actuellement le premier producteur et exportateur de câpres dans le monde. La culture du câprier a connu une extension spectaculaire dans plusieurs zones de la province de Safi. Le condiment a même été labellisé « produit du terroir »

pendant le SIAM 2014. Actuellement, la superficie totale cultivée dans la région s'élève à 7 000 ha pour une production de 14 000 tonnes dont 90% sont destinés à l'exportation. La province contribue à hauteur de 38 % de la production nationale. Les câpres sont cultivées en grande partie au niveau des communes rurales de N'Ga, Ouled Selman, Khatazakane, Lamrassla, Laâmamra. L'adaptation du câprier aux conditions édapho-climatiques de la région et l'engouement des exportateurs, a poussé les producteurs locaux à s'orienter vers la culture du câprier au niveau de parcelles destinées auparavant aux parcours ou aux céréales[7].

- *La truffe blanche du littoral* : La truffe blanche du littorale est printanière ; c'est la fructification comestible d'un champignon ascomycète qui se présente sous forme de boule et c'est aussi, par extension, le nom donné à tout le champignon. La truffe est une espèce concentrée dans les zones de faible altitude (0-300 m) sur sol calcaire et sous climat semi-aride. Elle évolue au niveau de sols faibles à végétation spontanée herbacée. Les conditions pédoclimatiques de cette zone ne permettent de pratiquer quasiment aucune culture. On trouve la truffe dans quatre communes rurales de la province : Moul El Bergui, Ayir, Hrara, EL Beddouza. La récolte des truffes dans la région est une pratique très ancienne. Il existe d'ailleurs des spécialités culinaires spéciales à la région à base de truffes. La cueillette des truffes constitue pour certaines familles un revenu saisonnier principal. La zone du littorale et de la plaine de Abda est l'une des trois zones trufficoles du Maroc[8].

6. Histoire riche et ancienne

La province de Safi possède un héritage historique remarquable, son chef-lieu est cité dans de nombreuses sources d'éminents historiens tel Ibn Khaldoun, aussi des textes phéniciens carthaginois l'ont mentionné comme un port antique très prospère.

Au XVème siècle, la région de Safi avait échappé au pouvoir des Ouattassides et des Mérinides, elle était une sorte de forteresse autonome du pouvoir central, ce qui explique qu'un protectorat portugais s'y soit installé sans grande difficulté en 1504, ils y sont restés jusqu'au 1541 la date où Safi sera reprise par la résistance marocaine qu'a suivi la dynastie Ssaadiyine[9]. Au début de l'ère des chérifs Saâdiens, le port de Safi resta ouvert au commerce européen. Ainsi des navires européens sillonnaient le large, et en exportaient des draps, des poteries et des céréales vers l'Espagne musulmane. Au XVIIème siècle, le port de Safi redevient

[7] Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime. Produits du terroir du Maroc. Catalogue national Edition Avril 2011

[8] Méme source

[9] **Ragoug, A.** Safi histoire et mémoire. Contribution à l'étude d'une histoire régionale, IMP Rabat net, 2013.

encore une fois le plus important du Maroc méridionale, avec l'avènement des chérifs alaouites, surtout à l'ère de Moulay Ismail qui noua des relations d'amitié et de commerce avec l'Europe à partir des ports de Safi et de Salé.

L'histoire de la province été très riche en étape marquantes qui ont influencé l'image et la position de la région au sein de l'histoire commune du Maroc, c'est ce que le visiteur peut lire et revivre en visitant les différents monuments historiques (Tableau 1), qui reste à nos jours des témoins du passé de cet espace.

Tableau 1 : Monuments Historiques de la province de Safi

N°	NOM DU MONUMENT	SITUATION	SITUATION JURIDIQUE
1	Remparts Portugais	Médina de Safi	Classé
2	Château de mer	Ville de Safi	Classé
3	Cathédrale Portugaise	Médina de Safi	Classé
4	Forteresse d'Agouz	Souiria	Classé
5	Dar Sultan	Médina de Safi	Classé
6	Borj Nador	Sidi Bouzid	Non classé
7	Dar Caid Si Issa	Commune Dar Si Issa	Classé
8	Forteresse d'Ayir	Commune Ayir	Classé
9	Kasbah Ben Hamidouch	Mâachate	Classé
10	La grande Mosquée	Médina de Safi	Non classé
11	Quartier Des potiers	Médina de Safi	Classé
12	Dar el-Qayed El-Hajji	Mâachate	Non classé
13	Le Mauselée Ouled Ben Zmirou	Ville de Safi	Non classé
14	Mosquée et Marabout du Chaikh Abou Mohammed Salih	Ville de Safi	Non classé

Source : délégation provinciale de la culture de Safi

7. Héritage culturel et artisanat ancestrale

La richesse de la province de Safi sur le niveau naturel et historique, s'est aussi répercutée sur sa culture et son artisanat, riche et diversifié elle complète l'identité et l'image de cette région. Poterie, musique, musée, une mosaïque culturelle qui propose au visiteur de la province des expériences unique nourries par un patrimoine et un savoir- faire local approuvé au niveau national et international :

- **Safi, capitale de la poterie Marocaine** : l'activité de la poterie à Safi remonte à des périodes lointaines. Elle est liée au site de la ville puisque le port se situe sur l'embouchure de l'oued chaàba qui laisse sur

ses rives des dépôts de limon et de marne. Les pécheurs du petit port, lors de la saison morte fabriquent des récipients à usage domestique ou pour le travail.

Ces pêcheurs potiers utilisaient vraisemblablement des techniques rudimentaires. A travers le temps cette poterie a évolué. Le secteur de la poterie représente l'activité artisanale la plus importante et constitue un patrimoine culturel et touristique de la ville de Safi.

Elle emploie près de 2 000 personnes de façon permanente et un grand nombre de saisonniers. Les principaux sites de production de poterie sont : la Colline des potiers, la vallée Chaâba, le village de Sidi Abderrahmane, la commune Saâdla, et la route Marrakech. A Safi, la poterie se localise principalement dans deux quartiers de la cité (la Colline des potiers et la vallée Chaâba) et un dans un village proche de la ville de Safi (le village de Sidi Abderrahmane).

- **Musée Nationale de la céramique :** Conçue pour faire approcher le grand public à la céramique marocaine, à sa diversité et à son authenticité, cette nouvelle exposition répond également à un souci didactique. C'est ainsi que le circuit de la visite, élaboré sous le signe de l'équilibre entre l'architecture et les collections, offre un voyage à travers les temps et les lieux de la céramique, les sections de cette exposition sont :
  - *La céramique archéologique* : Présente des pièces archéologiques représentatives des grandes civilisations qui ont marqué l'histoire marocaine pendant les temps néolithique, antiques et médiéval.
  - *La poterie rurale* : La céramique est présentée sous sa forme locale, utilitaire mais belle. L'absence de l'émail laisse apprécier la couleur de la beauté des formes.
  - *La céramique de Fès et Meknès :* Des pièces citadines y sont exposées. Le visiteur découvre les formes authentiques et les techniques ancestrales de la monochromie et de la polychromie.
  - *La céramique de Safi* : Joyau de l'exposition, cette section raconte l'histoire du savoir-faire locale avant et après l'artisan Al-Amali.
  - *La céramique contemporaine* : Est représentée par les ouvres modernes de Fès et de Safi. Le visiteur est invité à apprécier la touche innovatrice des maitres-artisans contemporains.
- **Province de Safi capitale de l'art de l'Aîta :** L'Aîta est un genre de musique très ancien et qui est aussi reconnu comme patrimoine culturel de notre pays. Et bien qu'elle soit considérée comme une couleur musicale des plaines marocaines, chaque région en possède son propre style. Mais la région d'Abda est considérée, à ce titre, comme la capitale de l'Art de l'Aîta par excellence. L'Aîta se définit comme un

appel destiné à attirer l'attention de quelqu'un sur un sujet ou un événement donné, elle est considérée comme un moyen d'expression de la classe la plus marginalisée de la société et la plus opprimée par les autorités.

- **La cité des arts de Safi** : est une œuvre qui permettra de valoriser et de promouvoir la vie culturelle locale, elle se veut à la fois la vitrine et le pôle actif de toute la culture régionale. L'emplacement choisi permet de valoriser le centre-ville, près de la colline des potiers. L'occupation du sol et l'architecture sont aussi étudiées selon des normes environnementales.
- **Le plus grand Tajine du monde** : il a été présenté le samedi 10 juillet 1999 à Safi sur la place Mohamed V, à l'initiative de l'Association des opérateurs économiques de la capitale d'Abda. Cet exploit est inscrit dans le livre Guinness des records. Le tajine mesure 6,30 m de diamètre et de 4,5 m de hauteur. Il a été décoré par les meilleurs artistes potiers de la ville, muni de son Barbecue. Deux Cents Femmes ont participé à la préparation de ce tajine gigantesque.
- **L'expédition Râa, un lien contemporain d'un contact historique :** Un explorateur norvégien qu'on nommait Thor Heyerdahl entreprit en 1969 une expédition à bord d'une embarcation en jonc qu'il avait baptisé Raa, (nom du dieu égyptien du soleil) afin de soumettre à l'expérimentation un ensemble de déductions relatives à la navigation maritime. A bord d'un radeau en papyrus construit et importé des pays du Nil, fut un sucés total. Une équipe de 8 hommes quitta le port de Safi le 17 mai 1970 (Jour de la fête national norvégienne) pour traverser l'océan. Après deux mois en mer, sur une distance de 6.100 Km, Râa 2 atteignit la Barbade (Indes occidentales), prouvant ainsi que théoriquement des bateaux tels que RAA 2 pouvaient traverser l'Atlantique en utilisant le courant des canaries.

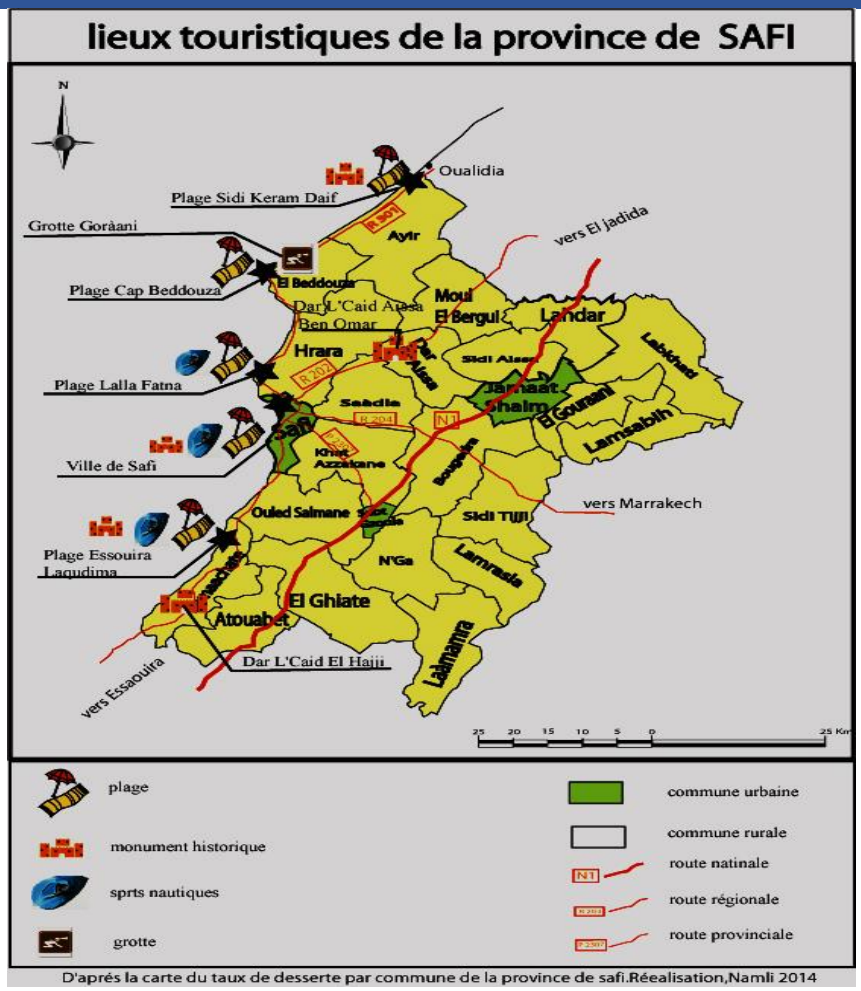

Figure 10 : carte des lieux touristique dans la province de Safi

III. Le secteur du tourisme souffre d'handicaps limitant son développement

1. Un rôle secondaire pour le secteur du tourisme

Le moteur de l'économie de la province de Safi est son activité industrielle et portuaire. Située à 150 kilomètres à l'ouest de Marrakech, Safi en a longtemps été le débouché maritime. Son économie repose toujours sur son port, le 3ème national pour la pêche, mais aussi et surtout sur l'activité industrielle. Safi est en effet un centre très important de traitement chimique des produits miniers. Le port minier se place au second rang pour les exportations de minerais. L'industrie est une voie choisie par les pouvoirs publics pour le développement de la province. Il s'agit en effet d'un site idéal de transformation des matières premières en raison de la proximité de la ressource, que ce soit pour l'industrie agro-alimentaire ou chimique, et la capacité d'exportation via le port. Ainsi, les projets industriels d'enjeux nationaux suivent cette dynamique industrielle. L'implantation d'une centrale à charbon va ainsi voir le jour non-loin de l'OCP[10].

[10] Office Chérifien des Phosphates

2. La pollution nuit à l'image de la province

L'industrie étant une voie choisie pour le développement de la province, elle pose un grand défi environnemental, à cause de la pollution qui se dessine sure plusieurs facettes, et qui constitue un vrai obstacle devant tout développement du secteur touristique. En effet, ce sont les rejets industriels qui sont la principale source de polluants.

En premier lieu, le complexe chimique de l'Office Chérifien des Phosphates (OCP) est pointé du doigt. L'OCP traite les produits phosphatés et les transforme en acide sulfurique, chlorhydrique et autres engrais. Son implantation au sud de la ville, aux abords de la côte, lui permet d'évacuer ses rejets liquides sans traitement préalable (Figure11).

La qualité de l'air est elle aussi touchée, par les poussières et les émissions atmosphériques émanant des industries chimiques qui constituent une grande source de pollution (Figure 11) avec les rejets gazeux des conserveries de poissons (fuel pour la production de l'énergie et odeurs dégagées par la cuisson du poisson).

Figure 11 : échappements gazeux & exutoire de l'OCP

La richesse du sous-sols de l'arrière- pays cause elle aussi des problèmes de qualité d l'air à cause des poussières dégagées par les exploitations des carrières, notamment les exploitations à un niveau industriel non encore moderne de gypse dans la commune de Sidi Tiji à l'Est de la province, est les usines de traitement de cette matière qui suivent dans les communes de Bougedra et de Khat Azakan, et aussi l'usne de ciment du Maroc au niveau de la commune de Hrara, qui exploite les calcaire de la région depuis1993, et les carrières de matériaux de construction dans la commune de Touabet au sud.

Au sud de la province aussi et précisément dans la commune de Lamaàchat, en trouve presque plus de 30 carrières de Sable de dune autorisées[11], Les exploitants laissent toujours derrière eux de grands trous. Cette exploitation cause la transformation du paysage et la parution de reliefs entaillés ou des rechanges qui

[11] Ministère de l'équipement et du transport direction des affaires administratives et juridiques inventaire des carrières, octobre 2012

représentent complètement la défiguration du paysage naturel plus l'effet négatif sur le bilan sédimentaire des plages.

3. Le positionnement de certaines infrastructures défavorise le tourisme

L'infrastructure portuaire se situe en fond de baie, au cœur de la ville de Safi (Figure 12). Le port s'étale sur une superficie d'environ 42 Ha de terre pleine. Il s'agit d'un port essentiellement tourné vers l'export, à hauteur des 2/3 de son trafic, soit 6 millions de tonnes de marchandises par an. L'implantation du port s'est faite au niveau du seul point de contact entre la ville et l'océan.

Le complexe chimique de Safi se trouve lui aussi sur la route côtière régionale N 301, qui mène à Essaouira, c'est le premier contact du visiteur de la ville venant du sud. Sur l'autre entrée sud. Au niveau de la route provincial N 2307 on trouve une décharge publique destinée à collecter les ordures ménagères en provenance de la commune urbaine de Safi, qui cause outre l'impact visuel, une émanation de mauvaises odeurs à la porte de la ville.

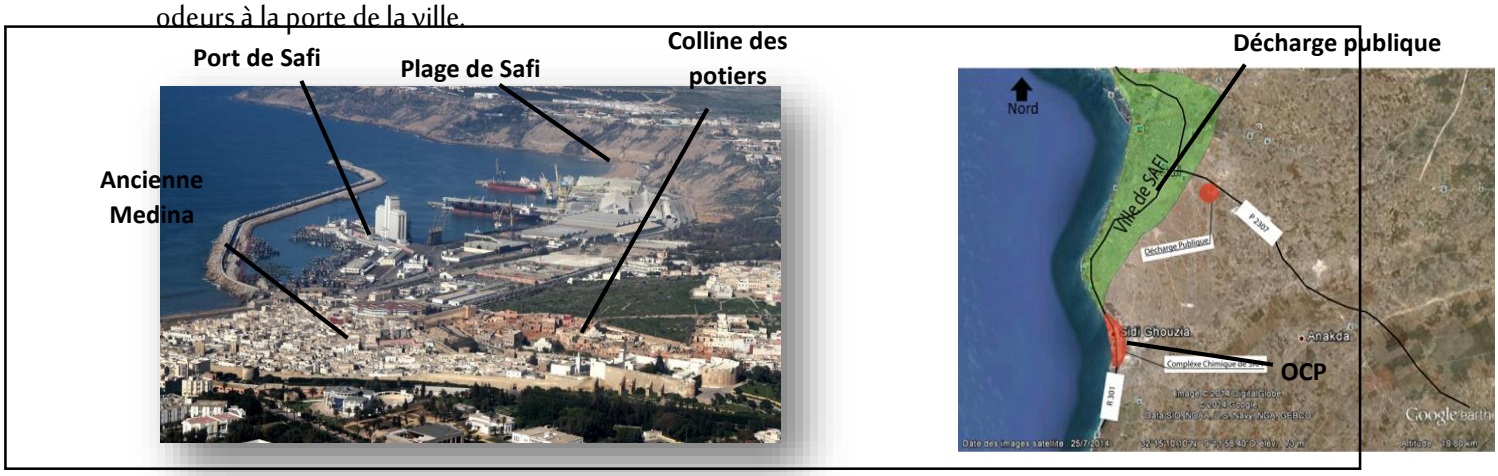

Figure 12 : Position de quelques infrastructures dans la ville de Safi

4. Infrastructure touristique peu développée

L'infrastructure touristique demeure très peu développée et de ce fait attire très peu d'étrangers. C'est un phénomène contraire à celui des autres villes côtières du Maroc, notamment ses voisines Essaouira et El Jadida (Tableau 2). Ainsi, la province accuse un grand retard sur le niveau des établissements touristiques ce qui influence le secteur vue le rôle important que joue l'infrastructure d'accueil dans le développement du tourisme.

Tableau 2 : Nombres des établissements touristiques classés au 31/12/2013 dans les villes de : Safi, El Jadida et Essaouira

Ville	Etablissements	Chambres	Lits
Safi	13	560	1 093
El Jadida	40	1 504	3 088
Essaouira*	125	2 464	5 053

Source : HCP/ annuaire statistique région Marrakech-Safi / Doukkala-Abda 2014

*situation à la date du 31/12/2012

5. Safi, une destination méconnue par les touristes

Safi se trouve excentrée par rapport aux deux itinéraires intérieurs principaux que sont les axes Marrakech-Casablanca et Agadir-Casablanca, via Safi. C'est Tlet Bouguedra, en retrait de Safi, qui est devenu le grand carrefour routier de ce dernier axe. L'ouverture récente de l'autoroute casablanca- safi nourrit les espoirs de la ville pour améliorer son accessibilité. La voie ferrée, une autre voie d'accès à la ville, reste-t-elle aussi peu développée est survie sur l'héritage coloniale, avec une correspondance à Bengurir, il n'y a pas de ligne directe de ou vers Safi, et seulement deux départs et deux arrivées sont au programme, avec des horaires inappropriés au visiteur de la ville. Safi ne profite pas de sa situation au cœur du vivier touristique du Maroc, La concurrence semble trop importante avec les villes voisines d'El Jadida, patrimoine mondial de l'UNESCO, et Essaouira. En effet, ces villes sont de réelles stations touristiques. Les équipements d'accueil sont déjà développés et en passe d'évoluer encore davantage. De plus, elles bénéficient des faveurs des organisateurs de voyages qui proposent des excursions au départ de Marrakech, principal pôle touristique et de résidence.

6. L'état des sites entrave le développement du tourisme

Les monuments historiques de la province sont en mauvaise état et la plupart d'entre eux sont fermés et interdites au public, il reste sans entretien ni la moindre sensibilisation de leur importance, leur histoire et leur place dans le patrimoine local et national.

Le château de mer à vue une de ces tours détruites depuis 2010. Dar- Essoltan souffre de fissures au niveau de ses murs pour lesquelles elle est fermée, les murailles qui entourent la Médina sont polluées par des déchets solides, et les autres forteresses de l'arrière-pays sont presque toutes en ruine (Figure 13). Une réalité frappante d'un patrimoine qui se voie en train de se dégrader, ce qui prive la province d'une source très importante pour développer le secteur du tourisme.

Résultats

La province de Safi possède de nombreux atouts touristiques, une richesse diversifiée et à la fois unique au niveau du pays (falaises, plages, formations karstiques, monuments, culture, artisanat…) qui constituent une base pour le tourisme nationale et internationale.

Cependant, le secteur dans la province reste insignifiant, vue le potentiel et la diversité des paysages qu'offre cet espace et la position stratégique près des grands bassins touristiques du Maroc (Marrakech, Agadir, Essaouira, El Jadida). Cette situation s'explique par la vocation industrielle du territoire qui pose le tourisme dans une position secondaire, s'ajoutant aussi d'autres handicaps (pollution, état des routes, absence de médiatisation de la destination, état des monuments …) qui ne favorisent pas le lancement d'une activité touristique servant à exploiter les atouts de la région.

Recommandations

Le tourisme, alors reste un choix à prendre pour la consolidation et la diversification de l'économie locale, dans un temps où la province vit sur le déclin d'importants secteurs économiques. Aussi pour essayer de limiter les dégâts constatés sur l'environnement, et donner une alternative économique pour la protection et la préservation de la qualité de vie de la population locale.

La mise en place d'un plan de développement du tourisme, et la coordination et la coopération entre les parties prenantes du tourisme, sont aujourd'hui nécessaire pour lancer le tourisme : pourvoyeur d'emploi, stimulant de l'économie, moyen essentiel pour la préservation de l'environnement, et voie de préservation et de transmission du patrimoine.

Conclusion

La province de Safi dispose d'un potentiel touristique riche et diversifié, mais la réalité du tourisme ne suit pas cette richesse, la province a un grand retard au niveau de ce secteur économique émergeant, qui se trouve aujourd'hui dans une situation modeste. Pas mal de problèmes contribuent, directement ou indirectement à cette situation, qu'il faut surmonter, pour permettre à la province d'exploiter sa richesse et de mieux s'intégrer dans une vision nationale ambitieuse et aussi de consolider et diversifier son tissu économique.

Bibliographie

- **Bouayad.A & Eddelani.E.** Le rôle du patrimoine dans le développement des territoires en reconversion : cas des anciennes mines d'Ahouli et Mibladen (Midelt – Maroc). Faculté des Sciences Juridiques, Economique et sociales. Université Moulay Ismaïl – Méknès- Maroc.
- **El Ansri R. 2013.**Patrimoine et développement régional au Maroc. Institut National d'Aménagement et d'Urbanisme. Rabat.
- **Emberger,L. 1964.** La position phytogéographique du Maroc dans l'ensemble méditerranéen. Al Awamania, Rabat, n°12.
- **Gigout.1951.** Etudes géologique sur la meseta marocaine occidentale (arrière-pays de casa, Mazagan et Safi) - 1951.
- **Haut-commissariat au plan. Annuaire** statistique du Maroc 2011.2012
- **Joly et Guilcher. 1954.** Recherches sur la morphologie de la côte atlantique du Maroc. 1954. Travaux de l'institut scientifique chérifienne, Rabat**.**
- **Mathieu, R. 1986.**Sédiments et foraminifères actuels de la marge continentale de Maroc. Thèse de doctorat, Université Pierre et Marie Curie.
- **Ministère de l'intérieure,** Direction générale des collectivités locales, Monographies générale de la région Marrakech-Safi.
- **Office Cherifien de Phosphate**. 2001.étude d'impact sur l'environnement de Safi.
- Ouadia, M. 1998.Les formations plio-quaternaires dans le domaine mesetien occidental du Maroc entre Casablanca et Safi : géomorphologie, sédimentologie, paléoenvironnement quaternaires et évolution actuelle. Thèse de doctorat, Université Mohammed V-Agdal. 1998.
- **Ragaru, E. 2011.**valorisation du patrimoine géomorphologique, les falaises nord de Safi Mémoire de recherche de Master. Institut de Géographie et d'Aménagement Régional. Université de Nantes.
- **Ragoug, A.** Safi histoire et mémoire. Contribution à l'étude d'une histoire régionale, IMP Rabat net, 2013.
- **REYNARD E, HOLZMANN C, GUEX D., 2003**. Géomorphologie et tourisme : quelles relations ? Géomorphologie et tourisme. Institut de géographie, Université de Lausanne, n°24
- **Ruhard et Ferre. 1975.** Ressource en eau t.2 (Plaines et bassins du Maroc atlantique) ; Les bassins des Abda-Doukkala et du Sahel d'Azemmour à Safi. s.l. : Géol., Maroc n°231, 1975.
- **Weisrock A. 1985**.Les falaises de la côte atlantique marocaine de Safi à Bedouzza (Cap Cantin) Bull. Assoc. Géog. Franç., 2, Paris.
- **Witam, O. 1988**.Etude stratigraphique et sédimentologique de la série mésozoïque du bassin de Safi. Thèses de 3è cycle, Université Cadi Ayyad de Marrakech.

« Effets économiques de la pandémie du Covid-19 et la question de la relance économique ; cas du Maroc »

"Economic effects of the Covid-19 pandemic and the question of economic recovery; the case of Morocco".

DABNICHI Youness

Doctorant à l'Université Hassan I de Settat,
Faculté des sciences Juridiques économiques et sociales -Settat-,
y.dabnichi@uhp.ac.ma .

Abstract:

The world has recently experienced a remarkable change due to the Covid19 pandemic, heavy loss of life as a result of the Corona pandemic, which claimed the lives of millions of people around the world, especially in developed countries where the number of fatal cases is high compared to countries without developed health systems such as African countries, on the path of growth, especially our country. Heavy consequences are expected as a result of this pandemic, especially in the economic field where an exponential increase in the unemployment rate is expected and especially unexpected stoppages of economic activities. Therefore, through this article, we will analyze and decipher the economic impacts of this pandemic in order to make recommendations for an economic recovery in Morocco.

Keywords: Morocco; coronavirus; economic effects, economic recovery.

Résumé :

Le monde entier a connu dernièrement un changement remarquable à cause de la pandémie du Covid19, de lourdes pertes en vies humaines à la suite de la pandémie du Corona, qui a coûté la vie à des millions de personnes dans le monde entier, en particulier dans les pays développés où le nombre de cas mortels est élevé par rapport aux pays sans système de santé développé comme les pays africains, sur le chemin de la croissance, en particulier notre Pays. De lourdes conséquences sont attendues suite à cette pandémie, surtout sur le plan économique où une augmentation exponentielle du taux de chômage est prévue et surtout des arrêts inattendus des activités économiques. De ce fait, à travers cet article, nous allons analyser et déchiffrer les impacts économiques de cette pandémie afin de dégager des recommandations pour une relance économique au Maroc.

Mots-clés : Maroc ; coronavirus ; effets économiques, relance économique.

Introduction

La pandémie du COVID-19 coûtera sans doute trop cher à l'économie mondiale. Aussi que, l'économie nationale n'échapperait pas de ses conséquences catastrophiques en particulier sur le plan économique.

Ainsi, que le monde entier a connu une crise sans préavis à cause du virus corona covid19, une crise qui a donné lieu et qui a fait sortir des réalités que personne n'aurait pu les croire sans la vécue. Même des pays émergents et développés n'avaient pas le courage de prendre des mesures préventives pour faire ralentir le rythme de propagation du virus seulement après qu'il était trop tard car ils ont préféré leurs économies à ces moments difficiles mais par la suite ils vont comprendre que le virus se disperse avec un pourcentage effrayant et ne donne pas à ces pays la deuxième chance, soit ils agissent positivement et considèrent que la santé de leur peuple vient à la première place.

La pandémie de Covid-19 a mis tous les pays à rude épreuve. Des communautés telles que l'Union européenne sont au bord de l'implosion. La première puissance mondiale, en proie à son système néo-libéral qui ne donne aux êtres humains qu'une place secondaire, paie le prix de l'échec de son système de santé, inaccessible à une grande partie de la société.

Même les théoriciens les plus visionnaires, qui ont prédit une nouvelle crise économique mondiale, n'auraient pas pu prévoir un tel scénario. Un scénario qui rappelle étrangement les grandes productions hollywoodiennes !

L'impact de cette pandémie à l'échelle mondiale, régionale et nationale demeure très difficile à cerner, mais apparaitra probablement à tous les niveaux et notamment sur les plans économique, financier et social. On va essayer au présent article à déchiffrer les effets de cette pandémie sur le plan social et économique, aussi à la reprise économique pour notre pays, elle nécessitera sans doute beaucoup de temps, doit être progressive et surtout très mesurée.

Afin de mieux comprendre et analyser de prêt la situation sanitaire critique qui touche le continent Africain, ainsi que le Maroc et bien interpréter les actions menées par le Maroc pour apporter de l'aide à son continent d'appartenance. On est obligé de passer par ces différentes questions citées ci-dessous, qui feront l'objet et axes principaux de notre article.

- **Axe 1 : Une Analyse de la conjoncture économique mondiale et marocaine à l'ère de l'épidémie de Corona virus ;**
- **Axe 2 : Les effets économiques de la pandémie covid19 et le défi d'endettement au Maroc :**
- **Axe 3 : Résultats et Recommandations pour une relance seine de l'économie marocaine :**

Avant de passer au développement de nos axes qui font l'objet de notre article, il est utile de donner quelques définitions de ce nouveau virus qui est considéré pour notre pays un chalenge ou défis, ainsi que pour les différents pays qui sont touchés par cette pandémie du

covid19 sur tous les niveaux, à savoir ; économique et sociale et la problématique de la relance économique, notre pays en particulier.

Axe 1 : Une analyse de la conjoncture économique mondiale et marocaine à l'ère de l'épidémie de Corona virus ;

A travers cet axe, on va effectuer une analyse de l'état actuel de l'économie mondiale et marocaine à l'ère de la pandémie du covid19, ainsi que les mesures qui ont été prises par le Maroc afin de ralentir le niveau de propagation de ce virus mortel.

Le Maroc est considéré aujourd'hui comme un modèle à suivre grâce aux différentes mesures qui ont été prises des les premiers jours de cette pandémie et sa résistance face à cette crise du corona virus.

L'impact économique de cette crise du covid19 est tellement généralisé partout dans le monde, les pays du globe ne sont pas appelés aujourd'hui seulement à sauver les vies de leurs citoyens mais surtout sauver l'avenir économique de leurs pays.

1.1.Economie mondiale à l'ère du covid19 :

Dès les premiers jours de cette pandémie, on a constaté que cette crise a mis l'activité économique en monde entier en arrêt total ou partiel, ce qui a entrainé des pertes qui dépassent les 900 Milliards de dollar, il a fait reculer le commerce mondial selon OMC de mois de 13%, une récession de l'économie mondiale de –3% soit la pire récession de l'histoire économique au monde, près de 170 pays vont connaitre une baisse de leurs PIB par Habitant.

Cette crise a remis en question les fondements du système économique mondial actuel, ainsi que les pays et les gouvernements se trouvent aujourd'hui devant une nécessité majeure qui leurs imposent à procéder à des changements radicales et profonds de leurs stratégies économiques.

La pandémie de coronavirus a mis à l'arrêt des pans entiers de l'économie mondiale, une situation chaque jour de plus en plus manifeste. Dans la zone euro, plusieurs enquêtes auprès des chefs d'entreprises ont enregistré des baisses record par rapport au mois précédent. Aux États-Unis, les demandes initiales d'indemnités de chômage ont grimpé en flèche, atteignant des niveaux inédits[1].

Ainsi que, l'économie mondiale est entrée dans une phase de crise sur tous les niveaux. On outre, la récession de l'économie mondiale de -2,3%, rappelle celle de l'année 2009 suite à la " Crise des Subprimes " consécutive à des prêts immobiliers octroyés à la légère aux Etats-Unis. Cependant, la crise du Covid 19 est née à Wuhan en Décembre 2019 dans la province du Hubei au centre de la Chine. Alors que la crise de 2008 était au départ financière avec la

[1] group.bnpparibas, Covid19 : l'impact sur l'économie mondiale, par William DE WIJLDER, consulté le 30/04/2020.

faillite de la banque Lehman Brothers en Septembre 2009, la crise en 2020 s'est abattue directement sur l'économie réelle du fait du confinement.

Pendant la crise de 2008, les banques centrales ont procédé à un véritable « big bang » en abaissant les taux directeurs et en injectant de grandes liquidités pour l'achat de la dette publique et privée. Certes, pour la crise de 2020 la Réserve fédérale et les banques centrales de l'Union européenne, du Canada et de l'Angleterre ont aussi injecté des liquidités, mais dans une moindre mesure, alors que les taux directeurs sont déjà très bas[2].

Dans la crise de 2008, les Etats ont procédé à des dépenses massives pour relancer l'économie. C'est ainsi que le déficit budgétaire de la France a atteint -7% en 2009, et que l'Etat américain a nationalisé Général Motors pour éviter sa faillite. Une autre différence entre 2008 et 2020 est le poids de la Chine, qui est devenu actuellement la seconde puissance économique de la planète et « l'Atelier du monde ». Cela a été bien constaté pendant la fermeture des usines chinoises du fait de l'épidémie du Covid 19, et qui a causé de gros problèmes d'approvisionnement pour le reste du monde[3].

Les grandes économies ont réagi en prenant des mesures énergiques de politique monétaire et budgétaire. L'évolution à court terme de la demande et de l'activité dépendra entièrement de la durée et de la sévérité du confinement des populations. Une fois qu'il sera levé, la reprise sera probablement progressive et inégale. L'action des pouvoirs publics devra évoluer, les mesures d'aide face à la pandémie cédant la place aux mesures de relance de la croissance, avec des finances publiques encore mises à l'épreuve[4].

Dans le sillage de la crise mondiale, l'incertitude de l'économie mondiale a conduit de nombreuses entreprises à réévaluer leurs modèles d'entreprise. Plutôt que de s'appuyer sur des chaînes d'approvisionnement mondiales, un nombre croissant d'entreprises ont investi dans des robots, ce qui a entraîné une renaissance de la fabrication dans les pays industrialisés. Cette colonne soutient que les changements dans l'économie mondiale dus à COVID-19 rendent improbable une reprise en forme de V de la récession à venir. Au contraire, COVID-19 accélérera le processus entamé après la crise mondiale en encourageant les entreprises à relocaliser leurs activités dans les pays riches.

La situation actuelle liée au coronavirus a un impact profond sur tous les types d'entreprise. Avec l'arrêt temporaire de certaines entreprises et le ralentissement des activités pour beaucoup, les conséquences de la pandémie sont encore pires pour l'économie mondiale que celles qui ont suivi la grande crise financière de 2007-2008.

Le premier pays à souffrir de l'impact du COVID-19 est la Chine, la deuxième économie mondiale. Le confinement drastique, qui a nécessité la fermeture ou la réduction des activités

[2] www.ecoactu.ma, covid19 : l'économie mondiale : de la crise de 2008 à celle de 2020. Consulté le 06/05/2020.
[3] www.ecoactu.ma, « covid-19 », l'économie mondiale : de la crise de 2008 à celle de 2020
[4] group.bnpparibas, Covid-19 : l'impact sur l'économie mondiale, par WILLIAM DE VIJLDER

d'un certain nombre de grandes entreprises manufacturières et de commerces de détail, a terriblement ralenti l'économie chinoise[5].

Comme indique la carte ci-après, presque tous les pays du monde ont connu une crise inattendue à cause de l'épidémie de Covid-19.

Carte : présentation de l'ampleur de la crise du covid19 dans le Monde :

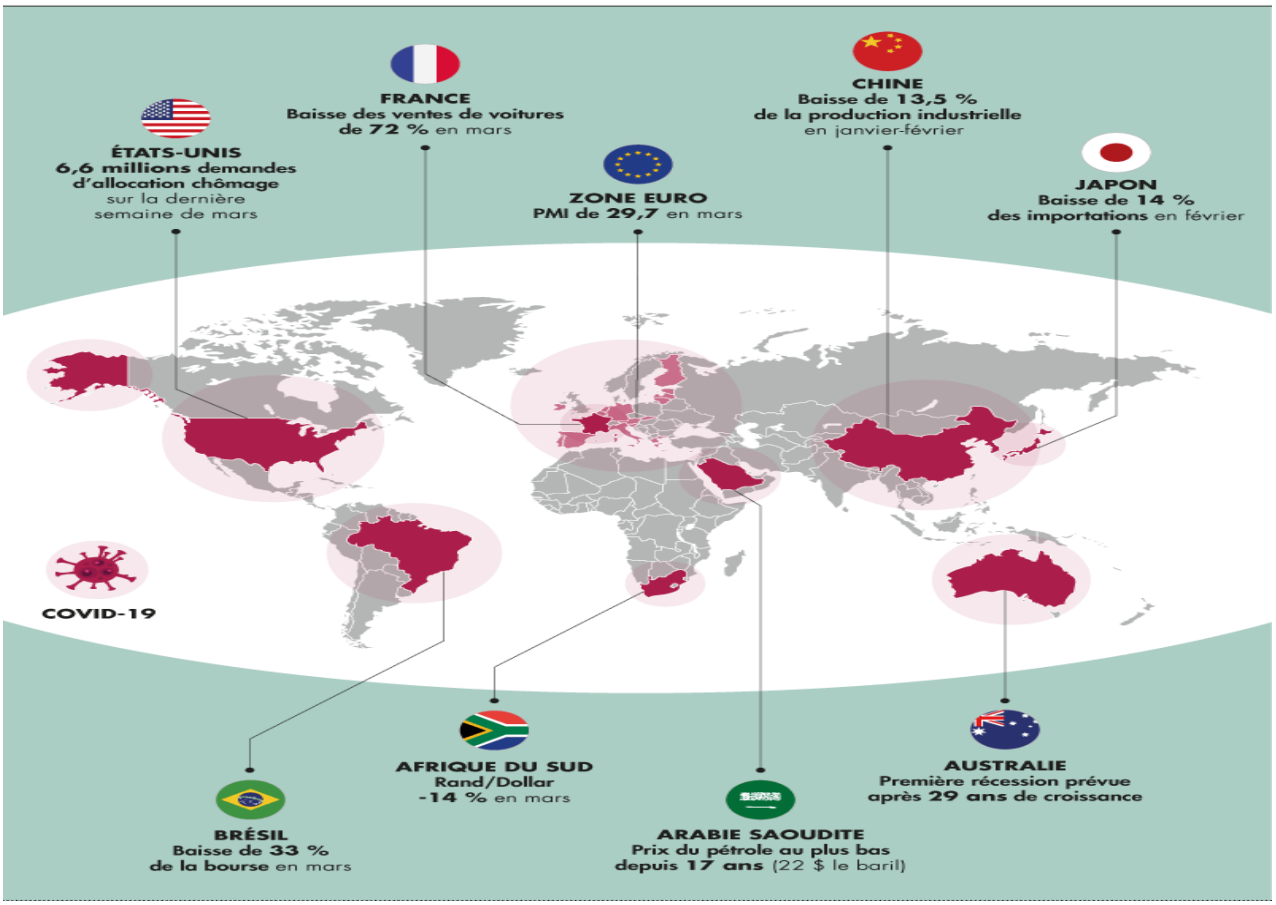

Source : lafinancepourtous.com

Par une simple lecture de la carte ci-dessus, on comprend à travers ces différents indicateurs de plusieurs pays qu'ils ont connu un choc économique majeur[6] ;

- En zone euro, **l'indice PMI (enquête auprès des directeurs d'achats des entreprises) a connu la plus forte baisse jamais enregistrée**, après s'être établi à 51,6 en février. Cet indice est construit de telle façon qu'un chiffre en dessous de 50 signale une contraction, et un chiffre au-dessus de 50 représente une expansion de l'activité.
- L'ampleur de la crise est également historique dans le reste du monde. Par exemple, l'Australie avait jusqu'alors connu **la plus longue période de croissance**

[5] www.tendancehotellerie.fr, Quel est l'impact du COVID-19 sur l'économie mondiale ? Par : Dr Emmanuel Jurczenko

[6] www.lafinancepourtous.com, l'impact de l'épidémie du covid19 sur l'économie mondiale, consulté le 10/06/2020.

ininterrompue parmi les pays développés. Cette tendance risque de s'arrêter, le Covid-19 allant vraisemblablement faire plonger le pays en récession.

- Aux États-Unis, le marché de l'emploi se dégrade à une vitesse inédite. La dernière semaine de mars a vu **6,6 millions d'Américains s'inscrire au chômage**, soit le double de la semaine précédente, qui avait déjà établi un « record ». En moyenne ces dernières années, environ 250 000 Américains s'inscrivaient au chômage chaque semaine.
- En Chine, **la production industrielle a plongé de 13,5 %** sur les mois de janvier et février 2020, par rapport à la même période de l'année 2019. Une telle baisse est inédite en Chine depuis que le pays s'est tourné vers l'économie de marché à la fin des années 1970.

L'économie mondiale devrait enregistrer une des contreperformances des plus notables dans l'histoire. Les perspectives économiques du FMI au titre du mois d'avril ne sont guère optimistes. Après avoir prévu un accroissement du PIB mondial en janvier 2020, l'institut de Bretton Woods table désormais sur un recul de 2,9% de celui-ci en 2020, avec des récessions brutales dans la zone euro, en Espagne et Italie notamment (-8% et -9,1% respct.). Pour 2021, les économies de ces pays devraient rebondir enregistrant des taux de croissance qui oscillent entre 4,3% et 5,2%. L'OCDE[7] fait état d'une perte croissance annuelle de 2 points de pourcentage pour chaque mois de confinement et de 4 à 6 points de pourcentage sur un trimestre chez les pays avancés et émergents.

Dans les pays émergents et en développement, l'image n'est pas plus rassurante. Le FMI table sur une récession avec un recul du PIB du groupe de 1% en 2020.

La pandémie du Covid19 présentera sans doute un changement sans précédent de l'économie et du commerce mondiaux, la production, la consommation et l'injection des capitaux étrangers sur les économies nationales.

A la lumière des différentes conséquences de cette crise et afin de l'analyser, nous entamerons une analyse de l'impact du Covid19 sur la balance commerciale et sur l'économie mondiale[8].

[7]https://read.oecd-ilibrary.org/view/?ref=126_126496-evgsi2gmqj&title=Evaluating_the_initial_impact_of_COVID19_containment_measures_on_economic_activity

[8] Rapport FMI, perspectives de l'économie mondiale, Avril 2020.

Figure 1 : Projection de croissance – Zone Euro, 2000-2021 :

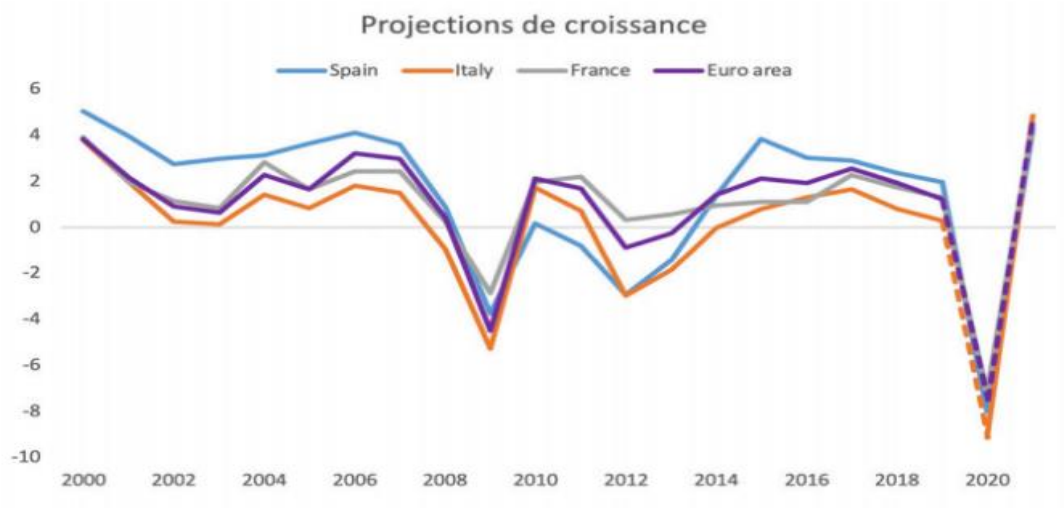

Source : FMI

Figure 2 : Projection de croissance – Pays émergents et en développement, 2000-2021 :

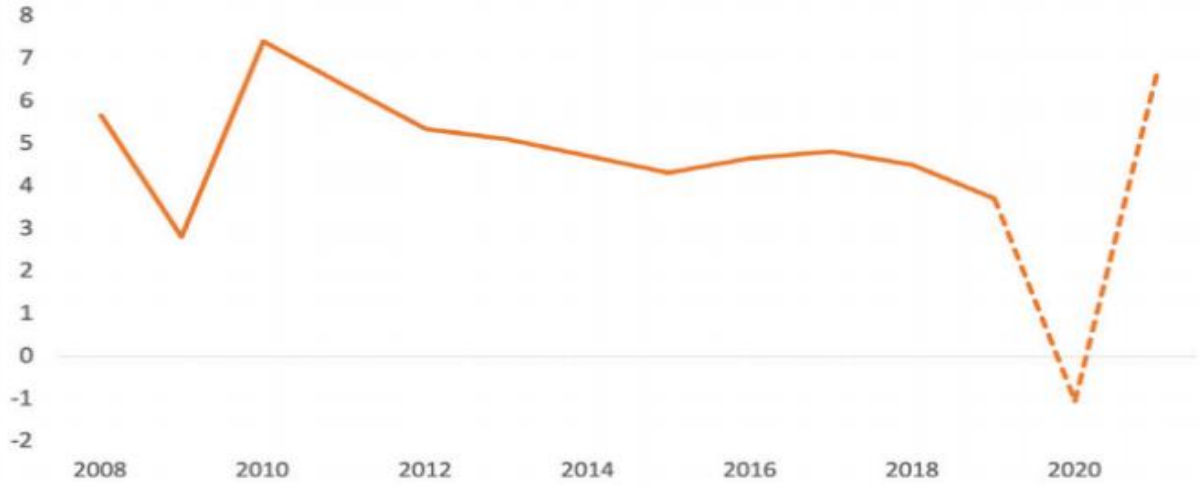

Source: FMI World Economic Outlook Avril 2020.

Concernant la 1ère et 2ème figure qui expriment une projection de la croissance dans la zone Euro et pour les pays émergents au cours des 20 dernières années, on constate que la croissance économique a enregistré le taux le plus faible. Ceci est dû à la fermeture des économies mondiales et au manque de commercialisation entre les différents pays.

Figure 3 : Croissance mondiale, 2000-2021 :

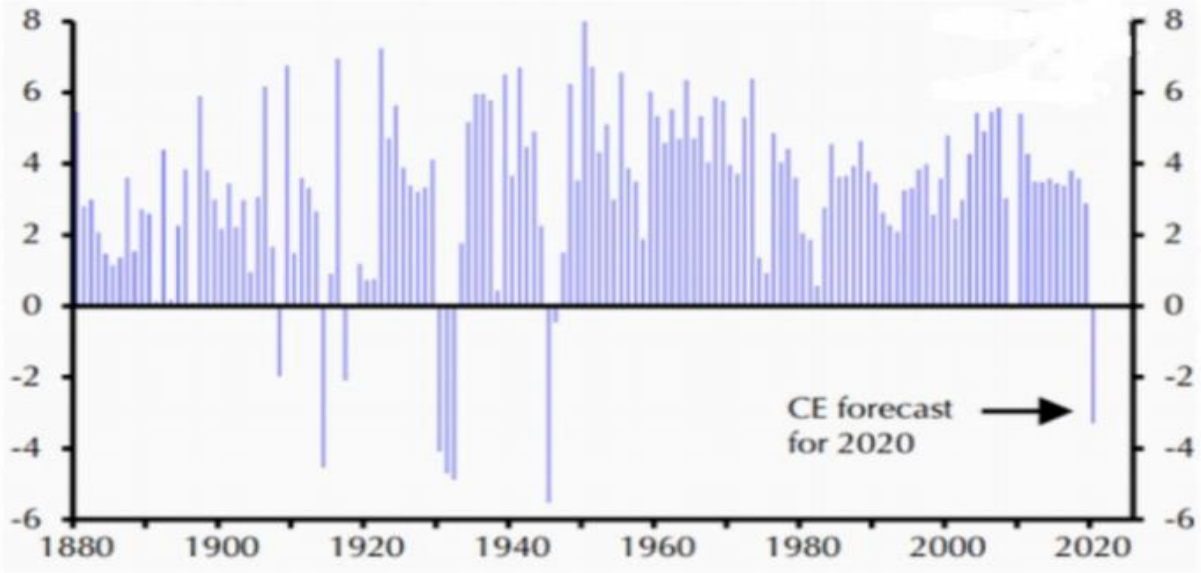

Source : Capital Economics, 2020.

La troisième figure analyse l'évolution de la croissance mondiale en %, entre 1880 et 2020, en constatant que la croissance a traversé des moments difficiles où la croissance a enregistré des taux négatifs, de sorte que le virus corona a eu un impact négatif sur la croissance au niveau mondial comme les crises des années 20 et 40 du siècle dernier.

Figure 4 : Sorties nettes d'investissement de portefeuille entre 2008 et 2020 :

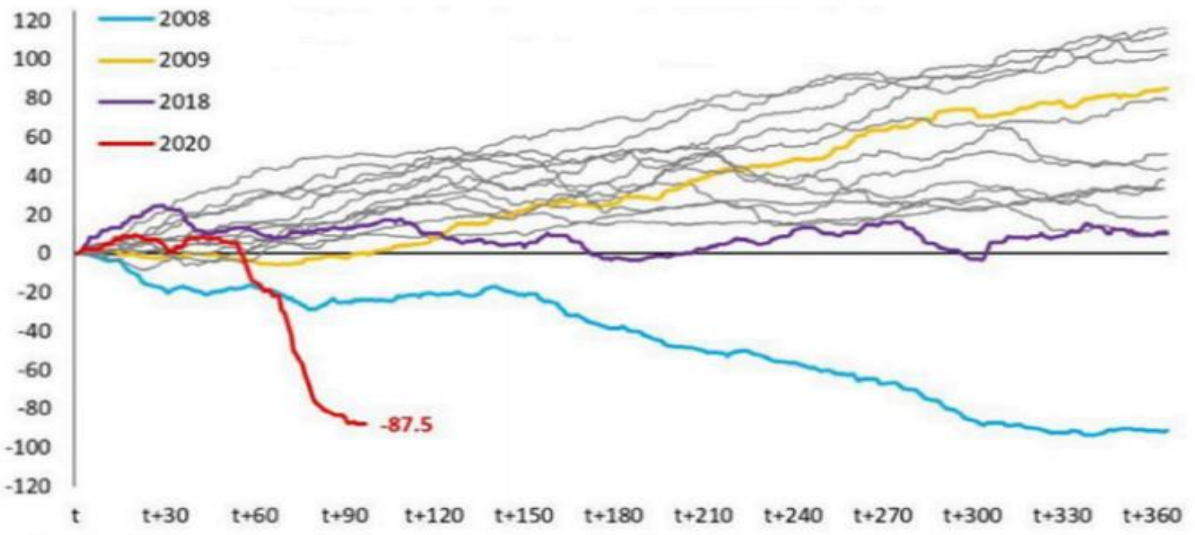

Source : International Institute of Finance, 2020.

la quatrième figure compare les sorties nettes de flux d'investissements de portefeuille au niveau mondial entre 2008 et 2020, en 2008, comme le montre le chiffre Les investissements

de portefeuille ont connu une baisse remarquable, mais ce qui est clair, c'est que la baisse de ces derniers en 2020 sera catastrophique puisqu'ils ont enregistré -87,5 % au premier trimestre de cette année.
Il faut s'interroger sur la relation entre l'équilibre économique et l'urgence sanitaire de la pandémie de Corona, et la principale approche pour aborder cette relation est de choisir le développement comme une direction à atteindre et de parier sur celui-ci, de reconsidérer la réalité du développement dans la société marocaine et de se débarrasser de nombreux axiomes que nous échangeons Et nous le répétons, car il est temps d'en discuter dans cette circonstance. "

Toutefois, il est à noter que ces chiffres doivent être pris avec prudence étant donné l'incertitude qui pèse sur la conjoncture internationale, l'espoir étant de pouvoir trouver une solution médicale dans un horizon court, facilitant une reprise complète de l'activité.

1.2. Economie marocaine à l'ère du covid19 :

Avant d'entrer dans les détails et faire une lecture de l'état des lieux du covid19 au Maroc, il est jugé nécessaire d'apporter une analyse générale sur l'état actuel de l'économie marocaine à l'ère de cette pandémie.

Cependant, le Maroc à l'instar des autres pays du monde entier, doit faire face à un scénario économique sans précédent, dicté par la propagation de la pandémie du nouveau coronavirus, Covid-19″[9].

Les retombées sans précédent de cette pandémie menacent d'un marasme économique mondial, qui impactera négativement les économies nationales, dont celle de notre pays. Ceci se traduira par la baisse de la demande extérieure adressée au Maroc, notamment les exportations des nouveaux métiers du Maroc, des recettes du tourisme, des transferts des marocains résidant à l'étranger, des IDE, en plus de la baisse de la demande intérieure, de la décélération de l'activité productive et de la baisse de la consommation. Il y aura ainsi des retombées négatives sur la vie des entreprises, les performances de l'économie nationale, les équilibres macro-économiques, ainsi que sur les échanges commerciaux et la balance des paiements[10].

La préservation de la capacité de l'économie marocaine était certainement nécessaire pour répondre à ses besoins en denrées alimentaires de base, en nourriture et en énergie, notant que "le secteur du tourisme s'est arrêté, les secteurs exportateurs sont touchés et la baisse attendue des envois de fonds des Marocains vivant à l'étranger et des investissements directs étrangers".

[9] www.mapbusiness.ma, à la lune, covid-19, l'économie marocaine à l'épreuve d'un choc inédit, consulté le 20/04/2020.
[10] Rapport : « les mesures prises par le Maroc pour faire face aux répercussions sanitaires, économiques et sociales de la propagation du Covid-19 », Avril 2020, Page 26

A la fin de ce paragraphe, il n'y a pas d'indication, à travers la figure ci-dessous, de l'impact de cette pandémie sur le produit intérieur brut, ce qui est clairement démontré par les données suivantes dans la courbe ci-après :

Figure : évolution du PIB en %, 2000-2021 :

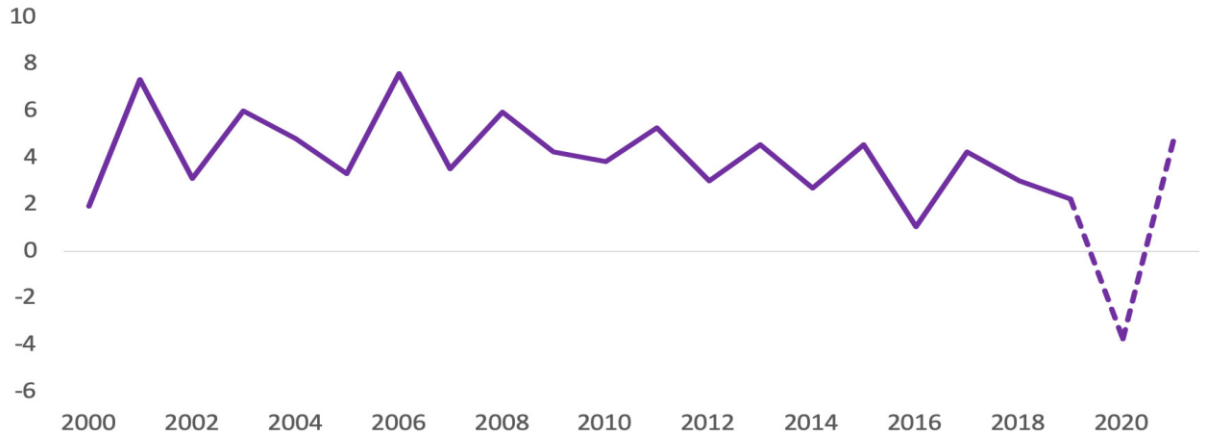

Source: FMI World Economic Outlook Avril 2020

Figure : variation du compte courant et solde budgétaire, 2000-2021

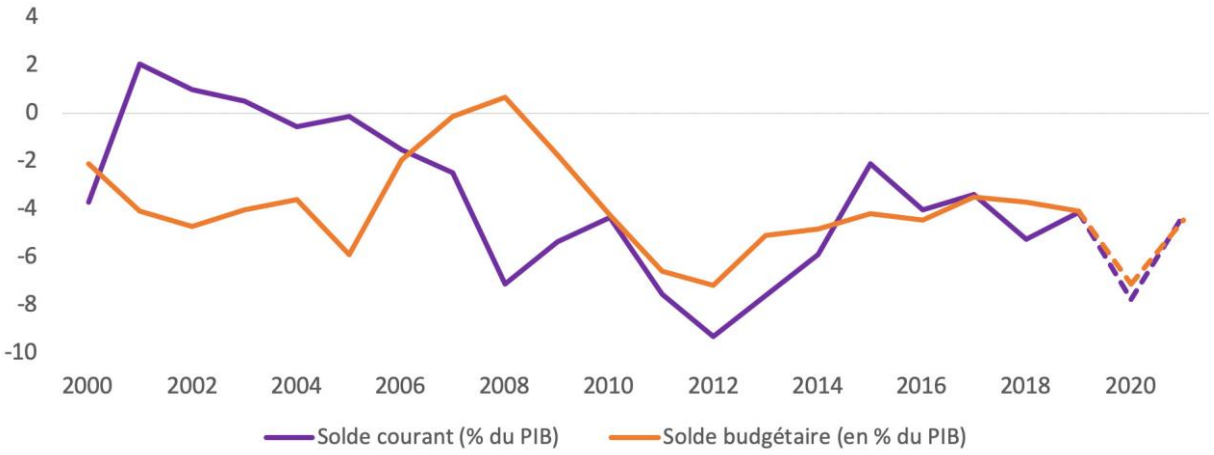

Source: FMI World Economic Outlook Avril 2020

La 1ère courbe ci-dessus, montre sans aucun doute que le Produit Intérieur Brut connaîtra une baisse significative allant jusqu'à moins 4%, ce qui affectera inévitablement l'économie marocaine et le volume de pression et d'échanges qui génère des devises fortes, tandis que la deuxième courbe montre le solde budgétaire, cependant, en termes de pourcentage entre 2000 et 2020, nous pouvons voir aujourd'hui une courbe claire et faible du solde budgétaire, qui préfigure un fort choc économique que le Maroc va connaître dans les prochains jours, si il n y aura pas une importante réaction à ce niveau.

A la date du 9 avril, près de 34 milliards de dirhams de dons d'entités publiques et privées ainsi que d'initiatives personnels des citoyens ont été cumulés. Ces montants seront déductibles du résultat fiscal.

En guise de riposte, et conformément à une approche proactive, le Maroc mène des efforts tous azimuts pour, d'un côté, contenir la propagation du virus sur son sol, et, de l'autre, sauver son économie nationale, dont des pans entiers ont dû brusquement baisser le rythme ou céder complètement à l'arrêt[11].

L'économie marocaine est une économie qui est axée dans un premier lieu, sur la consommation, le commerce et le tourisme, le Maroc pourrait connaître des pertes importantes en 2020. Jusqu'à présent, les principaux secteurs touchés sont le tourisme, l'automobile et le textile. Le transport et le transit des marchandises s'opérant normalement, l'impact du Covid19 sur le commerce semble pour l'instant jugulé. Des risques de baisse d'approvisionnement et de demande étrangère, notamment en provenance de l'UE, pourraient, en revanche, survenir à l'avenir au niveau de certains secteurs.

Tous les regards se sont tournés vers l'attente des mesures et des actions que l'État allait entreprendre sur le plan économique et social, car le pari de l'État sur le revenu national, représenté par le tourisme, les transferts financiers extérieurs et les investissements étrangers, était soumis à un "choc économique", car la production allait diminuer et chuter, avec de nombreuses interruptions.

En relation avec l'économie du Maroc, certaines études ont estimé des perte d'environ 30 milliards de dirhams au deuxième trimestre de cette année et des prévisions de croissance qui devraient chuter à moins de 6,8%, ce qui a mené sa majesté le Roi Mohamed VI, que dieu l'assiste à prendre certaines mesures préventives sanitaires, économiques et d'autres pour faire face à cette pandémie d'où la création d'un nouveau comité spécialement en cette situation de crise, ayant comme objectif principal de veiller sur le rythme du développement économique au Maroc[12].

Le tourisme est le principal secteur touché par ce fléau. L'industrie hôtelière est ainsi fortement impactée[13].

Les secteurs vitaux du pays, et même les relations du Maroc avec des partenaires économiques tels que la France, l'Espagne et l'Italie, vont se détériorer, car ces pays connaissent également la même situation de crise.

Il est également nécessaire d'augmenter les dépenses en les rationalisant pour répondre aux besoins nécessaires des citoyens et en examinant les priorités au cours du processus d'importation, "nous devons importer ce qui est essentiel, a priorité pour l'économie nationale", expliquant que parmi les alternatives proposées après la Corona, il y a "le pari sur

[11] leseco.ma, Coronavirus: l'économie marocaine à l'épreuve, consulté le 20/04/2020.
[12] Le haut commissariat au plan.
[13] www.challenge.ma, **Covid-19 : les conséquences sur l'économie marocaine s'allongent,**

la réalisation du développement et la facilitation citoyenne, car cette crise sanitaire a montré la nécessité pour l'État et non le secteur privé de sauver la situation".

1.3. Les effets du "Covid-19" sur les équilibres économiques du Maroc

Tous les regards se sont tournés vers l'attente des mesures et des actions que l'État allait entreprendre sur le plan économique et social, car le pari de l'État sur le revenu national, représenté par le tourisme, les transferts financiers extérieurs et les investissements étrangers, était soumis à un "choc économique", car la production allait diminuer et chuter, avec de nombreuses interruptions.

En relation avec l'économie du Maroc, certaines études ont estimé des perte d'environ 30 milliards de dirhams au deuxième trimestre de cette année et des prévisions de croissance qui devraient chuter à moins de 6,8%, ce qui a mené sa majesté le Roi Mohamed VI, que dieu l'assiste à prendre certaines mesures préventives sanitaires, économiques et d'autres pour faire face à cette pandémie d'où la création d'un nouveau comité spécialement en cette situation de crise, ayant comme objectif principal de veiller sur le rythme du développement économique au Maroc[14].

Les secteurs vitaux du pays, et même les relations du Maroc avec des partenaires économiques tels que la France, l'Espagne et l'Italie, vont se détériorer, car ces pays connaissent également la même situation de crise.

Il est également nécessaire d'augmenter les dépenses en les rationalisant pour répondre aux besoins nécessaires des citoyens et en examinant les priorités au cours du processus d'importation, "nous devons importer ce qui est essentiel, a priorité pour l'économie nationale", expliquant que parmi les alternatives proposées après la Corona, il y a "le pari sur la réalisation du développement et la facilitation citoyenne, car cette crise sanitaire a montré la nécessité pour l'État et non le secteur privé de sauver la situation".

Un net fléchissement de la croissance hors agriculture est donc attendu cette année. Pour autant, elle ne devrait pas s'écrouler. Un comité de veille a été mis en place pour réagir aux effets de la pandémie. Des reports de charges jusqu'à fin juin ont déjà été annoncés ainsi que des indemnités forfaitaires mensuelles pour les salariés des entreprises en difficulté. Des réflexions sont également en cours pour venir en aide aux travailleurs du secteur informel. Le financement sera assuré par un fonds de soutien qui a déjà atteint près de 30 milliards de dirhams (MAD), soit 2,5% du PIB, y compris la dotation de l'Etat de MAD 10 mds, le reste provenant de contributions volontaires[15].

Notre économie qui commence à donner des signes de bonne santé et à miser sur le développement durable, les nouvelles énergies, l'attrait des capitaux étrangers, l'augmentation des échanges, l'assainissement du climat des affaires résistera difficilement aux retombées de cette crise sanitaire. En effet, basée sur les secteurs primaire et tertiaire, sans omettre le

[14] Le haut commissariat au plan.
[15] www.challenges.tn, Maroc : Les conséquences de la pandémie du coronavirus sur l'économie marocaine seront significatives, consulté le : 10/05/2020.

textile, l'industrie automobile et les nouvelles technologies, l'économie marocaine s'attend à vivre sa pire crise depuis trois décennies.

Les acteurs économiques et le gouvernement marocains doivent revoir leurs ambitions de croissance à la baisse. Ayant tablé sur un taux de croissance de 3,5 % en 2020, un rééquilibrage de la balance commerciale, notamment en vertu de la chute du prix du pétrole, et une réduction de la dette tant intérieure qu'extérieure, ils doivent se résigner à gérer un ralentissement aux coûts financiers et sociaux élevés.

Par conséquent, on peut récapituler les conséquences économiques de la pandémie du covid-19 sur le niveau national comme suit, Des pertes pour cette qui comprises entre :

- Pour chaque jour de confinement, une perte de 101 millions de dollars ;
- Le confinement fait perdre le Maroc 6 points de son PIB pour l'année 2020 ;
- Une croissance négative de l'économie nationale d'environ 1,8% pour le deuxième trimestre de l'année 2020 ;
- Le déficit de la balance des paiements se creusera à 33 milliards de dirhams ;
- La valeur des exportations de phosphate et de dérivés a diminué de 40% ;
- 11300 entreprises ont suspendu leurs activités ;
- Les pertes dans le secteur du tourisme estimées à 34,1 milliards de dirhams ;
- Le secteur hôtelier perdra 14 milliards de dirhams[16].

Axe 2 : Les effets économiques de la pandémie covid19 et le défi d'endettement au Maroc :

Sans doute que la gravité de la situation et la pandémie du coronavirus a poussé les gouvernements de plus de 200 pays à travers le monde à prendre des mesures préventives drastiques, au détriment de leurs économies. Par conséquent, la crise du Covid-19 a le potentiel de générer un impact social et économique durable et dommageable. Ainsi que cette crise aura des effets majeurs sur le niveau mondial et en particulier notre pays[17].

2.1. Effets économiques de l'épidémie du covid19 au Maroc :

On va procéder dans les points suivants à une analyse de l'état actuel de l'économie marocaine à travers ses différents composants à cause de la crise covid19 ;

2.1.1. Effets du covid19 sur l'économie nationale :

Au début d'avril, près de 142000 entreprises, soit 57% de l'ensemble des entreprises, ont déclaré avoir arrêté définitivement ou temporairement leurs activités. Sur ce total, plus de 135000 entreprises ont dû suspendre temporairement leurs activités tandis que 6300 ont cessé leurs activités de manière définitive. Par catégorie d'entreprises, les TPE (très petites entreprises) représentent 72%, les PME (petites et moyennes entreprises) 26% et les GE (grandes entreprises) 2% des entreprises en arrêt d'activité de façon temporaire ou définitive.

[16] Rapport du Haut commissariat au Plan, mot du ministre d'économie, des finances et de la réforme de l'administration à la chambre des conseillers.
[17] www.challenge.ma, coronavirus : l'impact économique et social sur le Maroc, par : HASSAN MANYANI · 6 AVRIL 2020, consulté le 15/04/2020.

En outre, on analyse maintenant l'effet de cette crise sur la croissance, la consommation, l'investissement et le commerce ;

A. Au niveau de la croissance :

Grace à la réunion trimestrielle de la Banque centrale marocaine « conseil d'administration le 17 mars », a revu à la baisse ses prévisions de croissance nationale pour 2020 de 3,8% à 2,3% compte tenu de l'effet conjugué de la mauvaise récolte céréalière et de la propagation au niveau mondial de la pandémie. "Les conditions actuelles suggèrent que nous nous acheminons vers la plus faible croissance des 20 dernières années", selon le Haut Commissaire au Plan. Bank Al-Maghrib a par conséquent décidé de réduire son taux directeur de 25pbs à 2% afin de soutenir l'activité économique nationale. Le Centre Marocain de Conjoncture table, pour sa part, sur une croissance limitée à 0,8% en 2020[18].

B. Au niveau de la consommation et de l'investissement :

La consommation des citoyens marocains durant cette crise a connue une remarquable diminution du cela est dû du gel des activités des entreprises, de la hausse attendue du taux de chômage ainsi que des mesures sanitaires entreprises (confinement, fermeture de restaurants, de cafés, d'usines, etc.), une baisse de la consommation des ménages (hors produits de première nécessité) et de l'investissement devrait être attendue.

C. Au niveau du commerce :

L'impact actuel sur le commerce semble contenu au vu des conditions normales observées de transit et de transport des marchandises. Des risques d'approvisionnement au niveau du marché marocain en intrants importés et de baisse de la demande étrangère restent, néanmoins, envisageables. En effet, la crise pourrait impacter le commerce extérieur du Maroc qui représente 32% du PIB. D'après une étude de CFG Bank, une baisse de 20% des volumes totaux de biens échangés est attendue, équivalant à une perte de 2,6 millions tonnes chaque mois à partir de mars 2020. Au niveau de la balance commerciale, un ralentissement des exportations reste probable au vu de la perturbation des chaînes d'approvisionnement, de l'allongement des délais de traitement des dossiers et de la baisse de la demande étrangère adressée au Maroc. En parallèle et étant donné la mauvaise récolte céréalière actuelle, le pays est contraint d'importer massivement des produits de première nécessité comme le blé ou le maïs. A ce titre, un décret en cours d'adoption, prévoit la suspension des droits de douane à l'importation jusqu'au 15 juin du blé tendre, du blé dur et des légumineuses (poischiche, lentilles, fèves, haricot blanc) jusqu'à nouvel ordre. Cette hausse des importations pourrait être compensée par le déclin des cours du pétrole (actuellement à moins de USD 30 le baril) devant permettre au pays de réduire sa facture énergétique. Au vu des tensions qui semblent émerger sur les réserves en devises, le Directeur Général des Douanes a adressé une demande à l'Association des importateurs de véhicules AIVAM afin de réduire au strict minimum les

[18] Délégation de l'union de l'Union européenne au Maroc-section commerciale, Note sur les impacts économiques du covid19 au Maroc.

importations en négociant avec les fournisseurs le report de celles-ci. A noter que dans le cadre des mesures entreprises dans le cadre de la crise du Covid-19, les expéditions de masques chirurgicaux, de préparations antiseptiques et de masques de protection ont été soumises à licence. Une entreprise européenne a signalé avoir rencontré des restrictions à l'exportation depuis le Maroc de produits pharmaceutiques (la Délégation vérifie si le problème touche plus d'une entreprise).

La pandémie du coronavirus (Covid-19) a engendré une crise économique réelle à l'échelle mondiale. Et le Maroc n'y a pas échappé. Plusieurs secteurs ont vu leurs activités marquer un arrêt total ou partiel, après l'instauration de l'état d'urgence sanitaire.

L'économie marocaine est une économie qui est axée dans un premier lieu, sur la consommation, le commerce et le tourisme, le Maroc va connaître des pertes sérieuses en 2020. On va essayer de dévoiler une lecture sur l'impact de la pandémie du coronavirus sur l'économie marocaine en mettant l'accent sur les secteurs clés touchés. Jusqu'à présent, les principaux secteurs touchés sont le tourisme, l'automobile et le textile.

Le taux de croissance de l'économie marocaine prévu pour l'année en cours sera de 2,6%. Il s'établirait en 2020, à 4,6%, soit 2 points de plus19. Se sont des prévisions avant la crise du covid19, mais à cause de cette dernière et selon des études qui ont été faites dans ce cadre on prévoit une baisse du PIB entre 3% et 6,5% en 2020 et un doublement du déficit budgétaire à 7,5% du PIB[20]. Au-delà de l'impact du Covid-19 sur l'économie, le PIB souffrira également de la sécheresse et que la valeur ajoutée agricole, qui représente environ 12% du PIB, devrait reculer de 2,7% en 2020.

Etant également fortement dépendante de l'économie européenne, l'activité économique du Royaume sera inévitablement impactée par le repli de la croissance européenne. Pour rappel, l'UE représente plus de 58% des exportations marocaines, 59% du stock d'IDE, 70% des recettes touristiques et 69% des transferts des Marocains Résidant à l'Etranger (MRE)[21].

2.1.2. Effets économiques du covid19 par secteur clés :

En analysant l'impact du corona virus sur l'économie marocaine par secteur, on remarque que le degré d'impact du Covid-19 sur le commerce varie d'un secteur à l'autre. On a constaté que certains secteurs exportateurs, à titre d'exemple ; l'agroalimentaire, le textile et l'automobile qui viennent en tête des secteurs les plus impactés par cette crise du covid19. Outre il y a d'autres secteurs qui n'ont pas connus les mêmes pertes, notamment le secteur des fruits et légumes.

Depuis l'éclatement de la pandémie et l'entrée en vigueur du confinement vers la mi-mars, le transport, l'immobilier, l'industrie automobile et aéronautique ont été quasiment à l'arrêt au

[19] Selon le Centre marocain de conjoncture (CMC)
[20] www.leboursier.ma, Covid-19 : le PIB du Maroc pourrait baisse de 6,5% en 2020 (CFG)
[21] lobservateur.info, L'impact du Covid-19 sur le secteur du commerce marocain vu par l'UE, par : Mounia kabiri kettani.

moment où d'autres comme la grande distribution, l'industrie pharmaceutique et les nouvelles technologies se voient de plus en plus sollicités[22].

On procède maintenant à une analyse des principaux secteurs qui ont subit de conséquences majeures à cause de la pandémie du covid19 :

- **Le Tourisme :** Le tourisme fait partie des secteurs qui paieront un lourd tribut dans cette crise sanitaire du Covid-19. L'étude cite la Confédération nationale du tourisme (CNT) qui a évalué l'impact de la crise Covid-19 à 34,1 milliards de DH de perte en termes de chiffre d'affaires touristiques en 2020 et de 14 milliards de DH de perte en termes de chiffre d'affaires pour l'hôtellerie, pour une chute globale de près de 6 millions de touristes (-98%), qui occasionneront une perte totale de 11,6 millions de nuitées.
- **Le Transport :** Le transport aérien souffre des mesures de précaution appliquées et de la baisse de la demande. la pandémie pourrait entraîner au Maroc des pertes de l'ordre de 4,9 millions de passagers en moins et un manque à gagner de 728 M USD. Les perturbations de trafic aérien pourraient en outre faire encourir des risques à plus de 225 000 emplois[23]. Les transports routier et ferroviaire vont être touchés par la crise à cause de l'interdiction de la circulation des véhicules de transport de voyageurs dès le 24 mars.
- **L'industrie manufacturière :** L'impact du Covid19 sur l'industrie peut se manifester, d'une part, au niveau d'approvisionnement en matières premières et intrants de moins en moins disponibles, et, d'autre part, au niveau de la baisse de la demande étrangère. Les produits associés (par ex : secteur automobile) sont notamment touchés car ceux-ci se composent d'articles fabriqués dans divers pays :
    - **Secteur automobile** : L'objectif d'atteindre 1 million de véhicules par an d'ici 2022 très menacé, le secteur est actuellement à l'arrêt suite aux décisions de Renault et de PSA, locomotives du secteur automobile au Maroc, de suspendre temporairement leur activité au Royaume à compter du 19 mars.
      Il faut savoir que l'arrêt temporaire de l'activité de Renault au niveau de ses deux sites de production de Tanger et de Casablanca concerne 11 000 collaborateurs, et la suspension des activités de PSA à Atlantic Free Zone touche 1600 collaborateurs et a des répercussions sur ses équipementiers et ses 66 fournisseurs. Toutefois, à terme, cette suspension de l'activité pourrait se répercuter sur les 180 000 individus employés par l'industrie automobile, les 250 équipementiers automobiles opérant au Maroc autour de neuf écosystèmes (Câblage, intérieur véhicules & sièges, métal emboutissage, batterie, PSA, moteurs, Renault, Delphi et Valeo). Un autre impact négatif concerne les ventes nationales de véhicules qui devraient accuser une baisse compte tenu de la faible propension à la consommation en biens durables par la population

[22] www.h24info.ma, **économie,** Les gagnants et les perdants de la crise du coronavirus au Maroc, Par H24Info.ma avec MAP
[23] l'Association internationale du transport aérien IATA

marocaine et le report du salon Auto Expo initialement prévu pour juin 2020, ajoute l'étude.

- **Textile/habillement :** Jusqu'à présent il n'y a pas une vision claire pour les opérateurs de ce secteur, le secteur du textile, employant plus de 160 000 individus au sein de 1 200 entreprises, rencontre à la fois un problème au niveau de son approvisionnement et de sa demande étrangère.

- **L'Industrie extractive :** l'industrie extractive à son tour a subit des pertes négatifs à cause de la situation de l'économie mondiale, le secteur des phosphates semble pour l'instant immunisé et on sait très bien le rôle crucial du secteur agricole dans le tissu économique marocain.
  - **Le secteur des phosphates :** ce secteur a connu plus ou moins un degré de résistance par rapport aux autres secteurs, ainsi que certaines études ont montré que l'industrie extractive pourrait subir l'effet dépressif de l'économie mondiale, mais que le secteur des phosphates semble pour l'instant immunisé.
  - **Agriculture :** les petits agriculteurs et les coopératives sont les parties les plus touchées par cette crise du covid19. L'annulation du Salon annuel de l'agriculture « SIAM », de cette année va engendrer des pertes supplémentaires et va coûter u segment des coopératives et des groupes économiques plus de 12 M MAD de biens avec un risque de perte de chiffre d'affaires compris entre 60% et 80%.

    En ce qui concerne les fruits et légumes, l'association des producteurs et exportateurs de fruits et légumes (APEFEL) indique que les exportations de fruits et légumes vers l'UE sont actuellement en augmentation en raison du ralentissement de la production espagnole, portugaise et italienne. De même, les prix sont également en hausse comparativement aux conditions normales de marché[24].
- **Secteur financier :** L'indice principal de la Bourse marocaine MASI a perdu 21,6% entre le 28 février et le 20 mars. L'Autorité Marocaine du Marché des Capitaux (AMMC) a décidé, à compter du 17 mars 2020, e revoir à la baisse les seuils de variation maximale applicables aux instruments financiers inscrits à la cote à la Bourse des valeurs de Casablanca. A ce titre, la variation maximale, à la hausse et à la baisse, du cours d'un instrument financier pendant une même séance ne peut excéder 4% du cours de référence pour les titres de capital dont la cotation est en mode continu. Ce seuil a été limité à 2% des cours de référence pour les titres de capital dont la cotation est en mode fixing et les titres de créance[25].

2.2. L'endettement au Maroc à l'ère du covid19 et le problème de financement de l'économie :

[24] www.challenge.ma, Economie, Coronavirus : l'impact sur l'économie nationale secteur par secteur, consulté le : 20/052020.
[25] Délégation de l'union de l'Union européenne au Maroc-section commerciale, Note sur les impacts économiques du covid19 au Maroc. page 8.

A l'égard à l'impact négatif du Covid-19 sur l'économie nationale et compte tenu de l'arrêt d'activité enregistré par plusieurs secteurs d'activité tels que le tourisme, le textile et le secteur automobile, la chute des recettes fiscales au titre de l'impôt sur les sociétés et de l'impôt sur le revenu, une régression considérable ne peut être évitée.

En outre la régression de la demande extérieure se traduira sans aucun doute par une chute drastique des recettes au titre des droits de douane et de la taxe sur la valeur ajoutée[26].

L'endettement est devenu de plus en plus une solution et une nécessité pour le Maroc à cause de la situation critique de l'économie marocaine à cause de la pandémie du covid19. Une double urgence s'impose aujourd'hui pour le Royaume : soutenir les entreprises et ménages face à l'arrêt partiel de l'activité, puis relancer l'économie lorsque la pandémie du Covid-19 refluera. Seulement nombreux sont ceux qui craignent que lorsque la crise sera derrière nous, le Maroc se retrouve alourdi par un endettement plus important.

Cependant, il est essentiel de rappeler que la situation initiale des finances publiques d'un pays revêt un caractère déterminant pour reprendre le train de la relance.

Or, la dette publique était déjà importante et préoccupante en 2019. Comme en attestent les chiffres, au terme de l'année 2019, l'encours de la dette extérieure du Trésor s'est établi à 161,5 milliards DH. A fin décembre 2019, l'encours de la dette extérieure hors Trésor s'est établi à 178,3 milliards DH. Durant la même année, les ressources issues des emprunts extérieurs du secteur public ont porté sur un volume global de 39,4 milliards DH : 25,5 milliards DH ont été mobilisés par le Trésor et 13,9 milliards DH par les autres emprunteurs publics[27].

A cause de la crise du covid19 sur l'économie marocaine et sur ces recettes en particulier, le Maroc a débloqué un montant de 3 milliards de dollars auprès du FMI ce qui va alourdir le montant des dettes pour cette année, certainement l'endettement est considéré aujourd'hui une solution magique afin de relancer l'économie marocaine et les secteurs qui ont été plus touchés par cette pandémie. La question qui se pose ici, c'est que ; est ce que le Maroc pourrait réaliser un taux de croissance qui lui permettra qui lui permettra de payer ces endettements.

C'est une première que le Maroc recourait à la ligne de précaution et de liquidité (LPL) du Fonds monétaire international (FMI). Et ce, pour un montant de3 milliards de dollars. Objectif : faire face aux conséquences de l'épidémie de coronavirus. Ce tirage inédit est « remboursable sur cinq ans, avec une période de grâce de trois ans », a indiqué dans un communiqué la banque centrale du royaume, Bank Al-Maghrib. Sa mobilisation intervient « dans le cadre de l'accord au titre de la LPL conclu avec le (FMI) en 2012 et renouvelé pour la 3e fois en décembre 2018, pour une période de deux ans, avec l'intention de l'utiliser comme assurance contre les chocs extrêmes », a précisé la même source. La LPL est un instrument conçu « pour servir d'assurance ou aider à résoudre les crises, et ce, dans un large

[26] ecoactu.ma, covid-19 : hausse de l'endettement et suspension des dépenses en vue, consulté le 20/4/2020.
[27] ecoactu.ma, covid-19 : l'endettement, une solution à problèmes, par : S.E. consulté le : 15/05/2020.

éventail de situations », dit aussi le FMI sur son site Internet. Entre-temps, le royaume chérifien a reçu un prêt auprès de la Banque mondiale de 275 millions de dollars destiné à la gestion des risques de catastrophe[28].

Un grand montant et un endettement très sérieux, mais en tout cas, le système LPL du FMI sert de garantie aux pays en voie de développement ou déstabilisés économiquement pour calmer les marchés internationaux et surtout dans des situations de crises pareilles, et les pays bénéficiaires ne sont pas obligés ou n'ont souvent pas besoin d'activer ces sommes.

A cet égard, le Maroc et suite aux effets négatifs de l'épidémie du covid19 a décidé d'y recourir au moment où « la pandémie du Covid-19, d'une ampleur sans précédent, laisse présager une récession économique mondiale bien plus profonde que celle de 2009 », qui impactera en conséquence l'économie locale, a fait valoir Bank Al-Maghrib. Ce recours « contribuera à atténuer l'impact de cette crise sur notre économie et à maintenir nos réserves de change à un niveau adéquat ». Cette somme sera « affectée essentiellement au financement de la balance des paiements et n'impactera pas la dette publique, ce qui constitue une première dans nos transactions financières avec le FMI », souligne encore l'institution marocaine.

Axe 3 : Résultats et Recommandations pour une relance seine de l'économie marocaine :

Dans les deux premiers axes, on s'est intéressé d'une part à une présentation et une analyse de la conjoncture économique mondiale et marocaine, et d'autre part aux effets économiques et le défi d'endettement au Maroc à l'ère de la crise du covid19.

Sur cet axe, nous allons aborder les différents scénarios possibles après la crise du covid19, en vue d'en dégager d'une part, des recommandations pour but de proposer une relance de l'économie marocaine, et d'autre part, faire notre lecture sur le prochain modèle de développent au Maroc.

3.1. Scénarios possibles pour l'économie marocaine après la crise de Covid-19 :

Personne ne pourra nier que les suites de la crise du Covid-19 seront trop lourdes pour le Maroc et en particulier le côté économique. Elles le sont déjà. Elles n'ont négligé, ni région du monde entier, ni secteur. Le Maroc sera touché pour une simple raison c'est que l'économie mondiale est devenue fortement mondialisée, sous l'effet de la délocalisation de la production et de la globalisation des échanges. Or, on sait très bien le rôle joué par les Investissements directs étrangers, le tourisme et le commerce dans l'économie nationale[29].

Dans le même sens, M. Mohamed Benchaaboun, le ministre de l'économie, des finances et de la réforme administrative, a déclaré que la réflexion derrière Corona avait été lancée il y a quelque temps, indiquant qu'"une réflexion préventive avait eu lieu au sein du comité de

[28] www.lepoint.fr, Covid-19 : le Maroc débloque 3 milliards de dollars auprès du FMI, par le point Afrique, consulté le 15/05/2020.
[29] lte.magazine, l'impact du Covid -19 sur l'économie marocaine, Par Mohammed Taher SBIHI, consulté le : 10/04/2020.

vigilance pour définir les scénarios qui pourraient être mis en œuvre en relation avec les deux prochaines phases"[30].

Cette réflexion, selon le ministre des Finances, va de pair avec les mesures immédiates prises pour aider les entreprises et les familles à atténuer les effets de la crise et la mise en place d'une urgence sanitaire, expliquant qu'il a été convenu dans le cadre du comité de vigilance économique d'une méthodologie de réflexion proactive basée sur la définition de scénarios pouvant être mis en œuvre pour les deux prochaines phases.

Le responsable du gouvernement a ajouté que la relance de l'économie nationale ne se fera qu'en mobilisant les ressources nécessaires et en veillant à ce que la priorité soit donnée à leur utilisation dans l'économie nationale et le citoyen marocain, notant que "c'est ce que nous faisons actuellement à travers des réunions avec différents secteurs ministériels pour établir une mesure j'optimise les dépenses publiques dans cette période exceptionnelle[31]".

Alors que la menace d'une crise économique mondiale majeure plane sur le monde entier, le Maroc semble se préparer à la vie post-coronavirus, et le pays met tous ses acteurs au travail.

Le Maroc continuera à travailler dans le cadre d'une commission spéciale pour suivre de près les développements et la nécessité de mesures de politique économique pour renforcer la résilience de l'économie nationale aux chocs causés par la crise sanitaire actuelle.

Il est également nécessaire de repenser le service public et de souligner l'importance des rôles de l'État, qui doit accroître son potentiel économique et réaliser le développement, en ce qui concerne les secteurs de l'éducation, de la santé et de la sécurité sociale, et créer des investissements dans les infrastructures qui touchent la grande majorité des citoyens. Des réformes fiscales devraient également être entreprises pour développer les ressources de l'État de manière équitable, ce qui signifie une "imposition progressive" en tant que véritable réforme fiscale dans laquelle chacun contribue dans la mesure de ses capacités disponibles.

3.2. Discussions et Recommandations pour une relance seine de l’économie marocaine :

A ce point là, on va procéder à Quelques lignes directives et essai pour tracer le chemin transitoire de l’économie marocaine pour les années prochaines afin de mieux sortir de cette crise de la pandémie du covid19.

Le Maroc doit entrer dans un programme et un grand chantier afin de financer la relance de l’économie marocaine, qui a subi des pertes considérables à cause de la crise induite par la pandémie du nouveau coronavirus (Covid-19).

[30] Communiqué de presse conjoint du Ministère de l’Economie, des Finances et de la Réforme de l’Administration et l’Union Européenne, consulté le : 12/05/2020.

[31] hespress.com, economie, Le ministre des finances dévoile des scénarios pour l'économie marocaine post-Corona, consulté le 27 avril 2020.

Ainsi qu'aujourd'hui, notre pays n'a pas le choix et est appelé à s'endetter en interne et en externe dans la mesure du possible, mais cela suppose que cet endettement finance l'innovation, la recherche scientifique et la promotion du système éducatif. Il faut aussi faire recours au marché domestique pour lever des fonds.

Qualifiant de « judicieuse » la décision du redémarrage de l'économie, il faut baser sur la monnaie, l'impôt et la dette publique qui constituent « trois modalités essentielles » pour la reprise[32] de l'économie marocaine.

La première modalité doit agir sur le point de l'offre et la demande par la monnaie, pour ce faire il faut proposer des taux d'intérêt bonifiés aux profits des secteurs jugés prioritaires.

Quant au rôle primordial joué par l'impôt à ce moment critique, il faut penser à une réforme fiscale qui faudrait appuyer sur la baisse de la taxe sur la valeur ajoutée (TVA) afin de stimuler la demande, réduire les inégalités et ne pas ruiner d'avantage le pouvoir d'achat des citoyens. On peut même ajouter que les produits de haute gamme importés de l'étranger doivent entré à un barème de taxation très élevé durant cette période de passager et voir même de restructuration de l'économie nationale, tout cela afin d'améliorer la balance commerciale et orienter la consommation vers des produits marocains qui sont considérés comme des produits qui peuvent concurrencer les produits étrangers.

Or que, ce passage ne sera pas aisé pour les Marocains au regard de la lourde facture du covid19, à titre d'exemple ; le chômage, les faillites des entreprises, la perte de parts de marché à l'export à cause des perturbations des chaînes de valeur, les coûts liés à la réorganisation des TPE et PME, qui sont considérés pour nous même le plus grand défi pour l'économie marocaine durant ces dernières années. Certes, cela va prendre beaucoup de temps.

Dès maintenant, on peut être trop optimiste et juger que ce redémarrage présente plusieurs avantages pour les entreprises marocaines et pour l'économie nationale en général, si on respectant les mesures sanitaires pour réussir cette étape et éviter tout risque associé à la relance ou à une nouvelle propagation de ce virus sur le territoire national. A ce stade, un guide de consigne a été déjà mis à la disposition des entreprises, ces entreprises là doivent avoir la capacité d'intégrer dans son approche stratégique la dimension sociale et sociétale qui est considéré comme un facteur clé pour l'amélioration de l'entreprise marocaine.

Et pour terminer, on peut recommander et mettre en place un plan qui contient deux étapes pour bien réussir cette relance ;

[32] www.mapcasablanca.m, Un chercheur préconise l'émission de « Bons Corona », Par M. Dinar, Professeur à l'université Hassan 1er, consulté le 29/05/2020.

- La première consiste à une relance immédiate du commerce de détail, de la construction, du textile, de l'automobile, de l'industrie pharmaceutique, de l'agro-alimentaire et du papier,
- la deuxième étape devrait toucher le reste des secteurs pour booster l'activité, en sens que des branches de l'informel (réparation, biens intermédiaires, etc) sont « d'une importance vitale pour l'économie ».

3.3. Le modèle économique du Maroc après covid19 :

Le modèle de développement adopté par le Maroc depuis trois décennies (c'est-à-dire depuis le Plan d'Ajustement Structurel) a montré dernièrement ses limites d'où la nécessité de penser à un nouveau modèle. Cependant, sa Majesté le Roi Mohammed V l'a souligné pas mal de fois dans ses derniers discours et a mis en place une Commission pour revoir ses fondements et proposer une nouvelle approche plus efficace et plus performante[33]**.**

Le nouveau modèle doit être interrogé par la crise du covid19 ? On croit que non, car cette crise va laisser des nombreuses questions sur les différents niveaux. Or, une analyse des différentes théories qui ont été les fondements de l'ancien modèle doit être mise en œuvre, afin de mettre des théories seines et surtout efficace pour le nouveau modèle de développement. Parmi les théories qui ont montrée leurs efficiences à ce niveau « la théorie d'institutionnalisme » qui vise l'intervention des différentes institutions à la mise à niveau le modèle de développement.

Par ailleurs, le Maroc est encore loin d'intégrer pleinement l'économie de savoir fort créatrice de valeur ajoutée et de richesses. Le grand défi a été pendant deux décennies, l'incapacité de l'économie marocaine à réaliser plus qu'une moyenne de croissance de moins de 4 % annuelle malgré l'effort considérable en matière d'investissement public et privé, en plus des IDE[34]**.**

D'une part, la rentabilité de l'investissement en matière de création de richesses et d'emploi reste également faible par rapport à d'autres pays qui mettent en place un effort d'investissement similaire.

D'autre part, le rendement du "partenariat" avec l'Europe en matière du renforcement du tissu industriel national et de l'émergence d'une économie nationale forte qui répond aux besoins de la société en matière de richesses et d'emploi a été faible. La croissance timide de l'économie marocaine (dépassant à peine la facture environnementale qui est évaluée à 3.7 % du PIB annuellement) est due à une dépendance quasi-totale du capital fixe pour sa croissance ! Le capital fixe se situe à 5 % du PIB, mais pour arriver à une croissance soutenue de 6 à 7 % de l'économie il faut que ce capital arrive à 50 % du PIB, chose insoutenable vu que l'épargne ne dépasse pas 30 % du PIB; chercher les 20 % qui restent dans la dette ne peut se faire sans

[33] Rapport : la durabilité du modèle de développement marocain : l'option de l'économie verte, page 8.

[34] challenge.ma, Quel nouveau modèle économique pour le Maroc d'après Covid-19 ?

mettre en péril l'équilibre fragile (nonobstant déficitaire) de la balance des paiements. Les relais de croissance additionnels possibles se trouvent au niveau du marché de l'emploi et du capital immatériel. Seulement 46% des Marocains travaillent « 23% au niveau des femmes »[35].

L'objectif principal de chaque modèle est de réaliser une évolution des taux du PIB, cependant, le prochain modèle de développement le Maroc doit mettre l'accent sur l'économie, la vieillesse de la population, la violence sous ses différentes formes, le système éducatif. Il faut que le Maroc avoir une projection dans l'avenir, à l'instar des pays développés en Europe, la Chine, l'Inde ……, ainsi, il faut trouver des solutions adéquates aux différents problèmes qui restent comme des freins au développement à titre d'exemple : le chômage, évasion fiscale, injustice social. Il est jugé nécessaire pour que le nouveau modèle soit au niveau des attentes ; revoir la politique agricole, ajuster le système éducatif, intensifier les R&D dans les secteurs avec une grande valeur ajoutée, encourager les Investissements locaux et étrangers.

[35] Selon le rapport de la Banque mondiale « le Maroc à l'horizon 2040 – Investir dans le capital immatériel pour accélérer l'émergence économique ».

Conclusion :

Le Maroc est amené à entrer dans un programme et un grand chantier afin de financer la relance de l'économie marocaine, qui a subi des pertes considérables à cause de la crise induite par la pandémie du nouveau coronavirus.

Notre pays n'a pas le choix et est appelé à s'endetter en interne et en externe dans la mesure du possible.

La décision du redémarrage de l'économie doit être basée sur la monnaie, l'impôt et la dette publique qui constituent « trois modalités essentielles » pour la reprise de l'économie marocaine.

Notre pays n'a pas le choix et il est appelé à s'endetter en interne et en externe dans la mesure du possible.
La décision du redémarrage de l'économie doit être basée sur la monnaie, l'impôt et la dette publique qui constituent « trois modalités essentielles » pour la reprise de l'économie marocaine.

En guise de réussite de la relance de l'économie nationale, nous recommandons la mise en place d'un plan d'action en deux phases phares :

- La première phase consiste en une relance immédiate du commerce de détail, de construction, du textile, de l'automobile, de l'industrie pharmaceutique, de l'agro-alimentaire et du papier,
- La deuxième phase s'intéresserait aux autres secteurs pour booster l'activité, tels que les branches de l'informel (réparation, biens intermédiaires, etc) qui font aussi partie importante de l'économie nationale.

Références :

1- Rapport de la Banque mondiale « le Maroc à l'horizon 2040 – Investir dans le capital immatériel pour accélérer l'émergence économique ».
2- Rapport : « les mesures prises par le Maroc pour faire face aux répercussions sanitaires, économiques et sociales de la propagation du Covid-19 », Avril 2020.
3- Rapport FMI, perspectives de l'économie mondiale, Avril 2020.
4- Rapport du haut commissariat au plan.
5- Rapport du Centre marocain de conjoncture (CMC)
6- Rapport : la durabilité du modèle de développement marocain : l'option de l'économie verte.
7- Communiqué de presse conjoint du Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration et l'Union Européenne,
8- Covid-19 : le PIB du Maroc pourrait baisse de 6,5% en 2020 (CFG), leboursier.ma.
9- L'impact du Covid-19 sur le secteur du commerce marocain vu par l'UE, par : Mounia kabiri kettani. lobservateur.info,
10- Les gagnants et les perdants de la crise du coronavirus au Maroc, Par H24Info.ma avec MAP , h24info.ma, économie,
11- L'Association internationale du transport aérien IATA,
12- Délégation de l'union de l'Union européenne au Maroc-section commerciale,
13- Note sur les impacts économiques du covid19 au Maroc.
14- COVID19 : l'impact sur l'économie mondiale, par William DE WIJLDER, group.bnpparibas.
15- COVID19 : l'économie mondiale : de la crise de 2008 à celle de 2020. ecoactu.ma,
16- Quel est l'impact du COVID-19 sur l'économie mondiale ? Par : Dr Emmanuel Jurczenko, tendancehotellerie.fr.
17- l'impact de l'épidémie du covid19 sur l'économie mondiale, lafinancepourtous.com.
18- l'économie marocaine à l'épreuve d'un choc inédit, à la lune, covid-19, mapbusiness.ma.
19- Coronavirus: l'économie marocaine à l'épreuve, leseco.ma,
20- COVID-19 : les conséquences sur l'économie marocaine s'allongent, challenge.ma.
21- Maroc : Les conséquences de la pandémie du coronavirus sur l'économie marocaine seront significatives, challenges.tn.
22- coronavirus : l'impact économique et social sur le Maroc, par : HASSAN MANYANI · 6 AVRIL 2020, challenge.ma.
23- Coronavirus : l'impact sur l'économie nationale secteur par secteur, challenge.ma, Economie,
24- COVID-19 : hausse de l'endettement et suspension des dépenses en vue, ecoactu.ma,
25- COVID-19 : l'endettement, une solution à problèmes, par : S.E. ecoactu.ma,
26- COVID-19 : le Maroc débloque 3 milliards de dollars auprès du FMI, par le point Afrique, lepoint.fr,
27- l'impact du Covid-19 sur l'économie marocaine, Par Mohammed Taher SBIHI, lte.magazine,

28- Le ministre des finances dévoile des scénarios pour l'économie marocaine post-Corona, hespress.com, économie,
29- Un chercheur préconise l'émission de « Bons Corona », Par M. Dinar, Professeur à l'université Hassan 1er, mapcasablanca.m,
30- Quel nouveau modèle économique pour le Maroc d'après Covid-19 ? challenge.ma,